بسم الله الرحمن الرحيم

جمهـورية السـودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان:

أثر الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة على الاقتصاد

دراسة تطبيقية في الفترة من (1994–2014م)

إعداد الطالبة :

سلمى طلحة عوض السيد البدري

إشراف الدكتورة :

مواهب قسم السيد احمد محمد

1439-2018

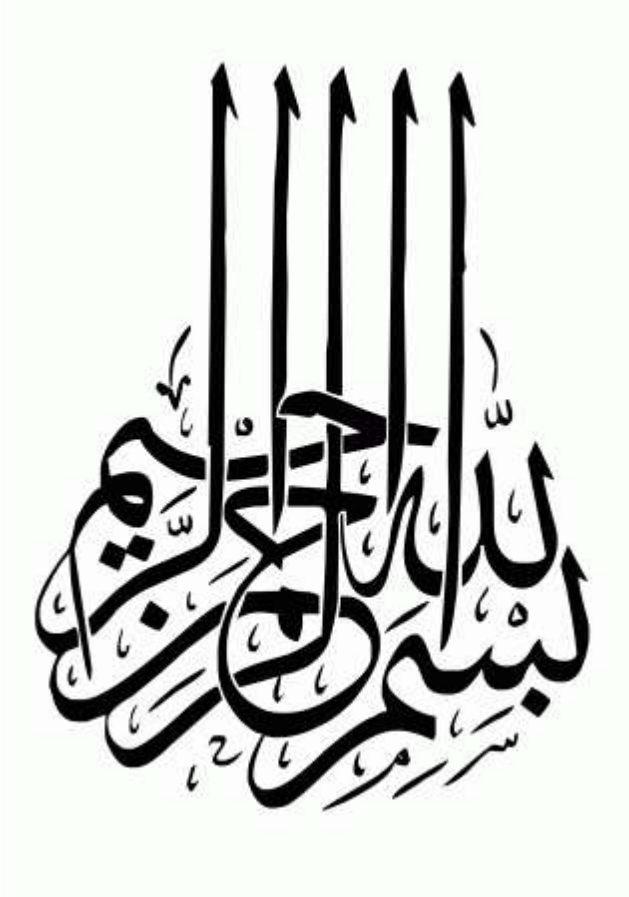
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى في محكم تنزيله:{ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275)}.

سورة البقرة آية (275)

الإهـــــداء

الى روح والدتى الطاهرة

إلى الذى لايزال يطوقنى حنية ودعاء

والدي

إلى الذين كانوا سبباً ودافعاً لي في إكمال هذا الجهد

أبنائي

إلى الذي مازال يدفعني للارتقاء في درجات العلم

زوجي

إلى الذين حملوه معي هماً وجهداً

إخواني وأخواتي

إلى الذين وقفوا معى حتى خرج هذا البحث بهذه الصورة من زملائي وأصدقائي إليهم جميعاً

أهدي هذا الجهد

الباحثة

الشكر والعرفان

أولاً ومن باب قول الله تعالى: (ولئن شكرتم لأزيدنكم) فالشكر اولا وآخرا لله سبحانه وتعالى فهو المتفضل علينا بنعمه الظاهرة والباطنة والصلاة والسلام على رسوله الأمين وثانيا وكما قال الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم : (من لايشكر الناس لايشكر الله)

شكري الخاص لجامعة شندي التي أتاحت لي فرصة الدراسة

كما اتقدم بأحر وأسمى آيات الشكر للدكتورة مواهب قسم السيد أحمد ولا أجد ما يحيط بفضائلها العظيمة إلا بقول الشاعر : إذا نحن أثنينا عليكي بصالح * فأنت كما نثني وفوق الذي نثني**

وإن جرت الألفاظ منا * بمدحة فأنتي التي نعني.**

شكري الخاص لأسرتي وأخواني وأخواتي

كما أود أن أشكر كل الذين ساهموا معي وقدموا لي الرأي والمشورة.

الباحثة

مستخلص البحث

تناول البحث أثر الأسواق الحرة علي الاقتصاد السودانى بالتطبيق علي الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة خلال(1994م – 2014م). وتمثلت مشكلة البحث الأساسية في مساهمة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في النشاط الاقتصادي ؛ لذلك يحاول البحث معرفة أثر مؤشرات الاقتصاد الكلى على ايرادات الاسواق الحرة مع تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات و ايرادات الاسواق الحرة ودلالتها إحصائياً خلال الفترة (1994 – 2014م) .أهم أهداف البحث معرفة مدى إسهام الأسواق الحرة في بناء الاقتصاد السوداني وتوضيح أهمية العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات و ايرادات الاسواق الحرة وبناء نموذج اقتصادي كلي لبيان العلاقة بين الاسواق الحرة وقطاعات الاقتصاد السوداني خلال الفترة الزمنية للبحث .افترض البحث أن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، الصادرات. و أن هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم، الواردات و ايرادات الاسواق الحرة اتبع البحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي الإحصائي لتقدير دالة الأسواق الحرة؛ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) عبر برنامج عرض الاقتصاد القياسي(Econometrics Views)(E-views)..توصل البحث إلى وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين ايرادات الأسواق الحرة و قطاعات الاقتصاد السوداني .إن نسبة 83% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي إيرادات الأسواق الحرة تعزى للتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم وانتاجية القطاعات الاقتصادية والصادرات والواردات ونسبة 17% من التغيرات الأخرى ، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة من خلال قيمة Durbin-Watson .وتوجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين بين إجمالي إيرادات الأسواق الحرة والناتج المحلى الإجمالي وانتاجية القطاعات الاقتصادية والصادرات ،توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين إجمالي إيرادات الأسواق الحرة ومعدل التضخم وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة Durbin-Watson.أوصى البحث باتباع سياسات رشيدة تؤدى الى رفع معدلات مؤشرات الاقتصاد الكلى مما يؤدى الى زيادة ايرادا الاسواق الحرة ، ومن ثم يكون لهذه السياسات أثر إيجابي وملموس على الاقتصاد السوداني كما أوصي البحث برفع مستوى خدمات الأسواق الحرة؛ بزيادة المنتجات وتنوعها والاهتمام بجودتها كما توصل الى عدد من النتائج منها ان الزيادة فى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى تؤدى لزيادة ايرادات الاسواق الحرة وان الانخفاض فى التضخم والايرادات تؤدى لزيادة إيرادات الأسواق الحرة.

Abstract

The study dealt with the effect of free markets on the Sudanese economy by applying to the Sudanese Company for Free Zones and Duty Frees during the period 1994-2014. The main research problem was the contribution of the Sudanese Company for Free Zones and Duty Frees to economic activity. Therefore, the research attempts to know the effect of macroeconomic indicators on free market revenues, while determining the relation between these variables and the free market revenues and their statistical significance during the period 1994-2014. To know how free markets contribute to building the Sudanese economy and to clarify the importance of the relation between GDP, the productivity of economic sectors, the rate of inflation, exports and imports, free market revenues, and the construction of a macroeconomic model to show the relationship between free markets and The study assumes that there is a statistically significant positive relation between GDP, productivity of economic sectors, and exports. There is a statistically significant inverse relationship between inflation, imports and free market revenues. The research followed the descriptive approach and the statistical analytical approach to estimating the function of free markets using the OLS method through the Econometrics Views (E- views) .. The search results in the existence of statistically significant relations between the revenues of the free markets and the sectors of the Sudanese economy. The rate of 83% of the changes in total free market revenues due to changes in GDP, inflation rate and the productivity of economic sectors and exports and imports And proportion 17% of other changes, and there is no subjective correlation between the independent variables through the value of Durbin-Watson There is a statistically significant positive relation between total free market revenues, GDP and economic sectors and exports, there is an inverse correlation between statistical revenues Free markets and inflation rate The significance of the parameters of the model was statistically significant at a significant level of 5% through the value of F, and through the value of the coefficient of determination and the value of Durbin-Watson The study recommended rational policies leading to higher rates of macroeconomic indicators leading to increased revenues of free markets These policies have a positive and tangible impact on the Sudanese economy. The study also recommended raising the level of free market services by increasing products, diversifying them and paying attention to their quality, and finding a number of results. The increase in some macroeconomic indicators leads to increased free market revenues, Leading to increased free market revenues.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
.1	البسملة	أ
.2	الاستهلال	ب
.3	الاهداء	ج
.4	الشكر والعرفان	د
.5	مستخلص البحث	هـ
.6	Abstract	و
.7	قائمة المحتويات	ز
.8	قائمة الجداول	ح
.9	قائمة الاشكال	ي
10	**الفصل الاول : المقدمة**	
11	اولاً: الاطار المنهجى	1
12	ثانياً: الدراسات السابقة	6
13	**الفصل الثاني: الملامح العامة للأسواق**	
14	المبحث الاول: مفهوم انواع الأسواق	12
15	المبحث الثاني: الأسواق فى ظل الأنظمة الاقتصادية والنظريات الاقتصادية	22
16	المبحث الثالث: مفهوم الأسواق الحرة وأهميتها وانواعها	32
17	**الفصل الثالث: ملامح عامة عن الاقتصاد السودانى**	
18	المبحث الاول: هيكل الاقتصاد السودانى	36
19	المبحث الثانى : سياسة التحرير الاقتصادى	55
20	المبحث الثالث: صعوبات ومعوقات الاقتصاد السودانى	66
21	**الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية والتحليلية للشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة فى الفترة من 1994-2014**	
22	المبحث الاول : لمحة عامة عن الاسواق الحرة فى السودان	71
23	المبحث الثانى: تحليل ومناقشة النتائج	83
24	المبحث الثالث: اختبار الفروض والنتائج والتوصيات	115
25	المصادر والمراجع	123

قائمة الجداول

عنوان الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم (1) : الاتجاه العام لإيرادات الأسواق الحرة	83
جدول رقم (2) : الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي	85
جدول رقم (3) : الاتجاه العام لمعدلات التضخم	87
جدول رقم (5) : الاتجاه العام لمتغير الواردات	90
جدول رقم (6) : استقرار السلسة الزمنية (سكون البيانات)	96
جدول رقم (7) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي اجمالي إيرادات الأسواق الحرة	97
جدول رقم (8) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالي إنتاجية القطاعات واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	97
جدول رقم (9) : اختبار العلاقة السببية بين و معدلات التضخم واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	98
جدول رقم (10) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالي الصادرات و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	98
جدول رقم (11) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالي الواردات و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	99
جدول رقم (12) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	99
جدول رقم (13) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	100
جدول رقم (14) : اختبار العلاقة السببية بين معدلات التضخم واجمالي إيرادات الاشواق الحرة	100
جدول رقم (15) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي	101
جدول رقم (16) : اختبار العلاقة السببية بين إجمالي الايرادات وأجمالي إيرادات الاسواق الحرة	101
جدول رقم (17) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي إيرادات الأسواق الحرة	102
جدول رقم (18) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي	102

إيرادات الأسواق الحرة	
جدول رقم (19) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي	103
جدول رقم (20) : اختبار العلاقة السببية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي	103
جدول رقم (21) : : اختبار العلاقة السببية بين معدلات التضخم و القطاعات الاقتصادية	104
جدول رقم (22) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و القطاعات الاقتصادية	104
جدول رقم (23) اختبار العلاقة السببية بين الواردات و القطاعات الاقتصادية	105
جدول رقم (24) اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و معدلات التضخم	105
جدول رقم (25) اختبار العلاقة السببية بين الواردات و معدلات التضخم	106
جدول رقم (26) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و الواردات	106
جدول رقم (27) : اختبار التكامل المشترك	107
جدول رقم (28) متغيرات النموذج الخطية	111
جدول رقم (29) يوضح نتائج تحليل النموذج	112
جدول رقم (30) نتائج اختبار فرضيات الدراسة	115

قائمة الاشكال

اسم الشكل	رقم الصفحة
الشكل (1) الاتجاه العام لإيرادات الأسواق الحرة خلال الفترة من (1994-2016م)	84
الشكل (2) الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1994-2014م).	86
الشكل (3) الاتجاه العام لمعدلات التضخم خلال الفترة من (1994-2014م)	88
الشكل (4) الاتجاه العام لمتغير الصادرات خلال الفترة من (1994-2014م)	89
الشكل (5) الاتجاه العام لمتغير الواردات خلال الفترة من (1994-2014م)	91

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق (1) الهيكل التنظيمي للشركة السودانية لمناطق والاسواق الحرة المحدودة	127
ملحق (2) قائمة كبار المساهمين	128
ملحق (3) ايردات منطقة قري الحرة / القيمة بالجنيه السودانى	129
ملحق (4) ايردات البحر الاحمر الحرة / القيمة بالجنيه السودانى	130
ملحق (5) إيرادات المعارض / القيمة بالجنيه السوداني	131

المقدمـة

1- المقدمة :

إنشاء الأسواق الحرة فى العالم بدأ منذ أوآخر القرن الثامن عشر الميلادى وقد كان قيام أول سوق حر فى منطقة شانون بإيرلندا 1946م ومنها انتشرت الفكرة إلى بقية أنحاء العالم وقد كان الغرض من قيام هذه الأسواق هو زيادة الإنتاج الاقتصادى والمحلى والعالمي للدول ورفع منسوب التبادل التجارى دون قيود مسبقة إلى جانب ذلك إن السوق الحر يتميز بالزود عن المصالح المشتركة وإيجاد الحلول التى تعترض الأمن الصحى والبيئى وحقوق الملكية بين هذه الدول . والسوق الحر إذن هو سوق متحرر من تدخلات الحكومات وقيودها وهو مكان خارج الحدود الرسمية ويتواجد غالباً فى المطارات والموانئ البحرية كما يتم التعامل فيه بمختلف أنواع العملات المتعارف عليها عالميا. تعتبر مساهمات الشركات والمؤسسات بصفة عامة والشركات التى تمتلكها الحكومة سواء بصورة كاملة أو بنسبة ذات أثر كبير فى إيرادات الدولة خاصة وأن اعتماد الدول الغير مباشر فى إيراداتها على مثل هذه الشركات تشكل نسبة لا يستهان بها؛ وذلك لأن إيرادات الدولة تعتمد فى المقام الأول على الضرائب المباشرة والجمارك عليه. فإن الوقوف على أثر مساهمة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى النشاط الاقتصأدى بصفة عامة والمساهمة فى إيرادات الدولة بصفة خاصة تكسب أهمية فى تحديد الرؤية المستقبلية للشركة .فالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد الوطنى الذي جعل الوقوف على النشاط التجارى امرأ ملحاً ولذلك حاول الباحث إلقاء الضوء على نشاطها التجارى ومن ثم الحكم على مساهمتها فى الاقتصاد القومى. ولأهمية الأسواق على الاقتصاد القومى؛ سيتناول هذا البحث أثر الأسواق الحرة على الاقتصاد السودانى فى الفترة من(1994م- 2014م).

2- مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث فى معرفة اثر الاسواق الحرة فى لااقتصاد السودانى فى الفترة من 1994 -2014 وذلك لأن اسلوب الاقتصاد الحر الذى انتهجته الدولة يقتضى صعود القطاع الخاص وهيمنته على القطاع العام مما يحفز الربحية والتى بدورها تشجع زيادة الانتاج والدخل القومى والذى ينعكس ايجابا على الاقتصاد الكلى لذلك كان لابد من الوقوف على أثر مؤشرات الاقتصاد الكلى على ايرادات الاسواق الحرة ومعرفة العلاقة بين تلك المتغيرات.

3- **أسباب ودوافع اختيار البحث:**

1- أهمية الربط والعلاقة بين الاسواق الحرة والاقتصاد القومى.

2- السودان فى حاجة لمثل هذه الدراسات والبحوث.

3- تسليط الضوء على الاسواق الحرة، وعكس أهمية هذه الاسواق الحرة من الناحية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى.

4- ندرة البحوث التى تحتوى على البيانات والمعلومات الإحصائية التى تتعلق بالأسواق الحرة.

5- يمثل البحث إضافة حقيقية فى الاقتصاد الكلى.

4- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية دور الاسواق الحرة فى الاقتصاد السودانى، فضلاً عن التراكم المعرفى الغزير فى الاقتصاد الكلى، إلا أن هنالك القليل من الأعمال التى حاولت الربط بين مكونات التراكم المعرفى فى هذا المجال؛ لذلك تكمن أهمية هذا البحث فى جانبه العلمى فى أهمية العلاقة التى تربط الناتج المحلى الاجمالى، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات بإيرادات الاسواق الحرة فى السودان ، الشيء الذى يمكن أن يسهم فى الإثراء المعرفى فى هذا الحقل. أما من الناحية العملية، يمكن أن يفيد هذا البحث الجهات المهمومة بقضايا التخطيط الاستراتيجى فى الاقتصاد الكلى فى التخطيط الموجه نحو الأسواق الحرة؛ ومن ثم تحسينها وتطويرها من أجل تحسين أداء الأسواق الحرة، مما ينعكس إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية والتنموية على المستوى القومى.

5- أهداف البحث:

تتمثل الأهداف المعرفية فى:-

1/ معرفة الاتجاه العام للأسواق الحرة خلال المدى الزمنى للبحث.

2/ إبراز الخلل والقصور الذى تواجهه الأسواق الحرة خلال الفترة الزمنية للبحث(1994 – 2014) م .

3/ معرفة مدى إسهام الأسواق الحرة فى بناء الاقتصاد السودانى .

4/ تسليط الضوء على الناتج المحلى الاجمالى، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات على ايرادات الاسواق الحرة .

5/ توضيح أهمية العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات و ايرادات الاسواق الحرة .

6/ تحليل وإحصاء بيانات بين الناتج المحلى الاجمالى، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات و ايرادات الاسواق الحرة بناء نموذج اقتصادى كلي لبيان العلاقة بين الاسواق الحرة وقطاعات الاقتصاد السودانى خلال الفترة الزمنية للبحث.

6- فرضيات البحث : تتمثل فرضيات البحث فى الاتى :-

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الناتج الإجمالى القومى و ايرادات الأسواق الحرة.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين القطاعات الاقتصادية و إيرادات الأسواق الحرة
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل التضخم و إيرادات الأسواق الحرة.
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الصادرات السودانية و إيرادات الأسواق الحرة .
5. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الواردات السودانية وإيرادات الأسواق الحرة .

7- تساؤلات البحث :

ويطرح البحث التساؤلات التالية:-

1. هل الاسواق الحرة فى تطور مستمر خلال فترة البحث؟
2. ما هو أثر الأسواق الحرة على الاقتصاد السودانى؟
3. ماهي العلاقة بين ايرادات الأسواق الحرة والناتج المحلى الإجمالى، قطاعات الاقتصادية،معدل التضخم،الصادرات، الواردات؟
4. هل هنالك دلالات وعلاقات إحصائية بين ايرادات الأسواق الحرة والناتج المحلى الإجمالى، قطاعات الاقتصادية،معدل التضخم،الصادرات، الواردات؟

8- الحدود المكانية:- جمهورية السودان

الحدود الزمانية : (1994-2014)

9- المنهج ومصادر المعلومات :

يستخدم البحث المنهج الوصفى الذي يعتمد على وصف المعلومات حول موضوع البحث، والمنهج التحليلى الإحصائى، ويعتمد البحث فى شقه النظرى علي معلومات المصادر الثانوية المختلفة من المراجع العلمية وأوراق العمل والدوريات والرسائل الجامعية والانترنت.كما اعتمد فى شقه العملى والتطبيقى على جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالبحث ،والحصول عليها من مصادرها الرسمية وتحليل هذه البيانات وإحصائها وقياس مدى تطورها من عدمه، من خلال وضع البيانات فى شكل رسم بيانى ،وباستخدام برامج إحصائية تبين دلالة العلاقات بين الناتج المحلى الاجمالى، انتاجية القطاعات الاقتصادية ، معدل التضخم ، الصادرات و الواردات و ايرادات الاسواق الحرة

11- الهيكل التنظيمي للبحث:

يشتمل البحث على أربعة فصول ويحوى الفصل الأول على المقدمة التى تحتوى على تمهيد عن موضوع البحث مع توضيح مشكلة البحث، وأسباب ودوافع اختيار البحث ، وأهمية البحث، الأهداف، الفروض، تساؤلات البحث، حدود البحث المكانية والزمانية، منهجية البحث ومصادر جمع المعلومات، مبررات البحث، صعوبات البحث، الهيكل التنظيمي والدراسات السابقة. ويتناول الفصل الثانى الملامح العامة للأسواق ويحتوى الفصل على ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول مفهوم السوق وأنواعه أما المبحث الثانى يتمثل فى الأسواق فى ظل الأنظمة الاقتصادية والمبحث الثالث مفهوم الأسواق الحرة و اهميتها وأهدافها. أما الفصل الثالث فى تحدث عن ملامح عامة للاقتصاد السودانى ويتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول هيكل الاقتصاد السودانى أما المبحث الثانى سياسة التحرير الاقتصادى، المبحث الثالث يتناول صعوبات ومعوقات الاقتصاد السودانى كما يتضمن الفصل الرابع على الدراسة التطبيقية والتحليلية للبحث خلال الفترة(1994 - 2014 م) ، ويحتوى على ثلاثة مباحث ، متناولاً المبحث الأول لمحة عامة عن الأسواق الحرة فى السودان.اما المبحث الثانى يتناول مناقشة وتفسير النتائج خلال الفترة (1994 -2014 م) أما المبحث الثالث يحتوى على اختبار الفروض والنتائج والتوصيات .

1- الدراسات السابقة :

(1) دراسة عبدالكريم يس عبدالكريم ،إستراتيجية إنشاء وإدارة المناطق الحرة ودورها فى تحقيق أهداف الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة خلال الفترة(1993 - 2002)م، تحليلة، ،2006م.

هدفت هذه الدراسة للتعرف علي نشأة وتطوير ونمو المشروعات بالمناطق الحرة ومدى مساهمتها فى تحقيق أهداف الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة وذلك من خلال الإستراتيجيات المنفذة لتحقيق أهداف المناطق الحرة ، تمثلت مشكلة البحث فى معرفة الصعوبات التى تواجه المناطق الحرة السودانية وذلك لأهمية مشروعات المناطق الحرة كأحد مداخل الإستثمار فى السودان ومدى تأثيرها فى التنمية الإقتصادية ، وقد قامت الدراسة علي إختيار عدد من الفرضيات فى وجود علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين وضوح الرؤية الإسترلتيجية للشركة وتطور ونمو مشروعات المناطق الحرة وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستراتيجيات الوظيفية وكفاءة الأداء بالمناطق الحرة ، وهناك بعض الصعوبات المرتبطة بالقوانين والتشريعات المختلفة تحد من تحقيق أهداف المناطق الحرة وقد تم إثبات تلك الفرضيات ، وقد إتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة إعتماداً علي الإسلوب الوصفى التحليلى وإختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد تم إختيار برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعيةspss لمعالجة البيات وتحليلها ، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن إستراتيجية الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة حالت عن هدفها الرئيسى والمتمثل فى إنشاء وإدارة وتطوير المناطق الحرة ، عدم تخصيص الموارد اللازمة للمناطق الحرة حد من قدرتها على النمو السريع ، أن النظم الإدارية المساندة والمتمثلة فى نظم المعلومات والحوافز والرقابة لم تكن بالفاعلية والكفاءة المطلوبة وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات فى سبيل تطوير مشروعات المناطق الحرة منها إعداد إستراتيجية مرنة تستوعب مجالات الإستثمار بمشروعات المناطق الحرة ، العمل علي بناء إستراتيجيات وظيفية فعالة فى مجال التمويل والموارد البشرية ، إعتماد هيكل إداري مرن يعبر عن

خصوصية نشاطق المناطق الحرة وأهميته فى تفعيل النظم الإدارية المساندة ، إدخال نظام آلى متقدم لتشغيل المناطق الحرة وربط جميع المواقع ببعضها البعض والعمل علي تقوية علاقات الشركة السودانية للأسواق الحرة مع أجهزة الدولة ذات الصلة بمشروعات المناطق الحرة مما يحفظ الحقوق والإمتيازات التى نالتها وتأمينها وتوسيع دائرتها والسعى لكسب إمتيازات أخرى .([1])

[1] عبدالكريم يس عبدالكريم ،إستراتيجية إنشاء وإدارة المناطق الحرة ودورها فى تحقيق أهداف الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة خلال الفترة (1993 – 2002)م، تحليلية، ،2006م، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة.

(2) دراسة منى حسن المعتصم ،دور مؤسسة الأسواق الحرة فى جلب العملات الحرة بالتطبيق على الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1996-2005م)تحليلية، ، 2007م.

هدفت الدراسة الى الوقوف على الدور الذى تلعبه الأسواق الحرة فى جلب العملة الصعبة والتى تساعد فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ودراسة دور الإستثمارات الأجنبية بالاسواق الحرة فى الإقتصاد ، الوطنى. تمثلت مشكلة الدراسة فى مدى مساهمة العملات الحرة فى دفع حركة التنمية، افترضت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين زيادة العملات الصعبة والناتج القومى الإجمالى ، سعر الصرف والتضخم نبعت أهمية الدراسة من أن العملات الصعبة تؤثر تأثيراً مباشراً على كل مستويات.الإقتصاد الكلى استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفى والاستقرائي.إضافة لتحليل البيانات والمعلومات توصلت الدراسة إلى أن توفر العملات الأجنبية كمتغير مستقل له تأثير كبير على الناتج المحلى، التضخم وسعر الصرف... أوصت الدراسة بتشجيع الإستثمارات المحلية بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة وذلك لمعالجة نقص العملات الحرة وإعادة توازن التجارة الخارجية. ([1])

[1] منى حسن المعتصم ،دور مؤسسة الأسواق الحرة فى جلب العملات الحرة بالتطبيق على الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1996-2005م) تحليلية، ، 2007م، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة.

(3) دراسة آيات محمد آدم عيسى/ أثر تطبيق الجودة الشاملة بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1990-2013م)، ، 2009م.

هدفت الدراسة بصورة أساسية الى ضرورة وضع دراسات الجودة الشاملة وذلك لمعرفة مردود هذه الدراسة فى تطوير السياسات التسويقية للمناطق الحرة ومعرفة مشاكل ومعوقات الإنتاج والتسويق وتمثلت مشكلة الدراسة فى أن السودان كغيره من الدول النامية يسعى وبكل الوسائل لتحريك عجلة الإقتصاد وكان قيام المناطق الحرة ضرورى لزيادة مدخلات الإنتاج والمساهمة فى الدخل القومى، افترضت الدراسة أن هناك علاقة بين إتباع سياسات دراسة الجودة السليمة لتخطيط الإنتاج يؤدى الى زيادة الإنتاج وأن تطوير سياسات الجودة يؤدى الى زيادة حجم الصادرات، نبعت أهمية الدراسة من أن سياسات دراسة الجدوى لها تأثير مباشر على كل أشكال الحياة الإقتصادية. والمستوى المعيشى والإجتماعى وتنعكس إيجابياتها على مكونات الإقتصاد الكلى ،استخدمت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى والاستقرائى ومنهج التحليل الإحصائى باستخدام طريقة المربعات الصغرى(spss) توصلت الدراسة إلى ضرورة إهتمام الدولة بقيام المناطق الحرة ، تشجيع الصناعات التحويلية والإستثمارات الاجنبية أوصت الدراسة بزيادة إنشاء المناطق الحرة الأمر الذى يؤدى لزيادة الإيرادات وبالتالى إحداث فائض فى الميزان التجارى للدولة وزيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية. ([1])

1 آيات محمد آدم عيسى/ أثر تطبيق الجودة الشاملة بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1990-2013م)، 2009م، جامعة ، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة.

(4) دراسة إيمان أحمد محمد مرعى ، إدارة المناطق الحرة بالتطبيق على المنطقة الحرة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية2009م /دراسة ماجستير تحليلية /جامعة القاهرة.

هدفت الدراسة الى الوقوف على التعريف بالمناطق الحرة وبداية نشأتها واختلاف اشكالها ومسمياتها وماهية الهدف من انشائها ،وتمثلت مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من ظهور مناطق حرة جديدة و تحقيق قيام عدد من هذه المناطق للنجاحات الكبيرة الا أن المناطق الحرة المصرية تتعرض للعديد من التحديات نظراً للمشكلات التى تواجه عملها وتقلل العائد منها .افترضت الدراسة أن قيام المناطق الحرة المصرية على نحو منظور يؤدى الى كفاة عملها وزيادة الدخل القومى ، نبعت أهمية الدراسة من أن الدور الذى تلعبه المناطق الحرة فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه العديد من الدول حيث تعد أحد الاهداف المهمة التى تأخذ بها الدولة لزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والصناعات الناشئة واستيعاب الأيدى العاملة وتخفيف حدة الفقر . استخدمت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى والاستقرائى وذلك من خلال تحليل البيانات ، والمنهج المقارن وذلك بمقارنة تجارب الدول الاخرى بالاضافة لمنهج دراسة حالة المنطقة الحرة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية . توصلت الدراسة إلى أن إنشاء المناطق الحرة الجديدة يؤدى للمساهمة فى التنمية الاقتصادية بشكل عام وجذب الاستثمار الاجنبى والمحلى وتوفر النقد الاجنبى وفرص العمل.

أوصت الباحثة بضرورة الدعم والخدمات الأساسية والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتوصلت الدراسة الى أن مشروعات المناطق الحرة لم تحقق الأهداف المرجوة منها وإنطلاقاً من ذلك إنتهت الباحثة الى مجموعة من المقترحات جذب مزيد من الإستثمارات الوطنية والأجنبية للمناطق الحرة فى مصر .([1])

[1] إيمان أحمد محمد مرعى ، إدارة المناطق الحرة بالتطبيق على المنطقة الحرة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية2009م /دراسة ماجستير تحليلية /جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة.

(5) دراسة حبيب الله الطاهر حبيب الله ، الأصول الثابتة بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة دراسة تحليلية ، 2010م.

هدفت الدراسة للوقوف على أثر تداول الأصول الثابتة على الأداء المالى للشركات بالتطبيق على الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة ،تمثلت مشكلة الدراسة فى تناول الأصول الثابتة بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة والتى على ضوئها يتم حساب الأرباح والخسائر بصورة سليمة وذلك بعد إجراء عمليات الإهلاك والإضافة للأصول الثابتة بالدقة المطلوبة وبصورة صحيحة عن طريق جردها فى أول العام المالى افترضت الدراسة أن عدم الدقة فى تسجيل البيانات يؤدى الى عدم الثقة فى الحساب وأنه ليست هناك علاقة إيجابية بين إجراء عمليات الإهلاك والإضافة والإستبعاد للأصول الثابتة. نبعت أهمية الدراسة من أن الأصول الثابتة تؤدى الى إظهار المركز المالى للشركة. استخدمت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى والاستقرائى وجمع البيانات للأصول الثابتة وتحليلها توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة الطردية بين الأصول الثابتة والمركز المالى للشركة ، أوصت الدراسة بضرورة زيادة وتطوير الأصول الثابتة للشركة مما ينعكس إيجابا على الإستثمارات العقارية بالشركة. ([1])

(6) اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فى أنها تناولت أثر الأسواق والمناطق الحرة السودانية على الاقتصاد السودانى حيث وقفت الدراسة على نشأة الأسواق الحرة وذلك من خلال معرفة ايرادات كلٍ من الاسواق الحرة ، المعارض والمناطق الحرة السودانية ومقارنتها مع مؤشرات الاقتصاد الكلى ومعرفة الخلل والقصور الذى تواجهه وقد تم اثبات أثرها على اقتصاد السودان من خلال تحليل البيانات احصائياً أما الدراسات السابقة لم تتطرق إلا إلى دراسة جزء معين من موضوعات الأسواق والمناطق الحرة.

[1] حبيب الله الطاهر حبيب الله ، الأصول الثابتة بالشركة السودانية للمتاطق والأسواق الحرة ، دراسة تحليلية ، 2010م، جامعة الخرطوم ، رسالة دكتوراه غير منشوره.

المبحث الأول: مفهوم السوق وأنواعه

2-1-1مفهوم السوق:

السوق لغة: هو الموضع الذى يجلب اليه المتاع للبيع والسوق بفتح السين المهر وقيل للمهر سوق لان العرب كانوا اذا تزوجوا يدفعون الإبل والغنم مهراً لأنها كانت الغالب علي أموالهم أما السوق اصطلاحاً فى علم الاقتصاد هو تنظيم يتم بمقتضاه الاتصال بين البائعين والمشترين أما مباشرة أو عن طريق الوسطاء بحيث أن السعر الذى يسود فى أحد أجزائه له تأثير علي الأسعار السائدة فى أجزائه الأخرى وكلما كان السوق متسعاً توحد سعر السلعة فى كل أجزائه ويميز عادة بين سعر السلعة التي يتم التعامل فيها بالبيع والشراء مثل القطن والمعادن وبين سوق النقود التي تتداول فيها القروض وخصم الأوراق التجارية وتوجد السوق عادة عندما يستطيع المشترين لسلعة أو خدمة ما الاتصال بأى وسيلة اتصال معروفة للحصول على السلعة وهى بذلك ليست قاصرة على مكان جغرافى محدد ومفهوم السوق يعتبر أساساً هاماً فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى حيث أنه يقوم علي السوق الحرة وتكون السوق هي الأداة والجهاز الذي بمقتضاه توزع الموارد الاقتصادية على النشاطات المختلفة على أساس جهاز الثمن الذي يؤثر علي قوى كل من عرض السلعة والطلب عليها.([1])

عرف بعض الباحثين السوق من الناحية الاقتصادية بأنه أداة لمختلف أنشطة العمل التى توجه تدفق سير السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي كما عرف بانه مجموعة من الأفراد والمشروعات التى لديها حاجات ورغبات ويمكن إشباعها وأموال يمكن التصرف فيها. ولقيام السوق لابد من توفر عناصر أساسية هى أفراد ومشروعات لهم حاجات ورغبات وأموال أيضاً يمكن التصرف فيها.

إن مصطلح السوق يستخدم فى الغالب لوصف الحاجات البشرية وأنواعها والجماعات المستهلكة لتلك الحاجات من حيث سلوكهم ومواقعهم الجغرافية وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لتعدد وجهات النظر بالنسبة للسوق فقد تعددت التعاريف فقد عرفه

[1]. عبدالعزيز قاسم محراب، نظرية السوق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، مصر، 2015م ، ص 15

الشنوانى أيضاً بأنه التنظيم الذى يمكن البائعين والمشترين لسلعة معينة أو خدمة من الاتصال الدائم ببعضهم البعض.([1]) ويعرفه ستانتون بأنه الأشخاص الذين لهم حاجات ورغبات غير مشبعة أو لديهم نقود للإشباع عندهم رغبه فى الإنفاق.([2]) أما كولتر فقد عرفه بأنه مجموعة من الناس أو المنظمات التى تمتلك موارد أو ترغب فى مبادلتها لمنافع معينة ويغطى مفهوم عمليات تبادل الموارد التى لا تشمل السلع كتقديم المرشح للوعود وبتقديم الخدمات والدفاع عن المصالح العامة للمواطن .ويعرف السوق أيضا بأنه الالية التى يتم بواسطتها بيع وشراء ومبادلة السلع أو الخدمات أو الأصول المالية ولقيام هذا السوق لابد من أركان عدة مثل وجود سلعة أو خدمة أو أصول مالية ، ووجود راغبين للحصول على السلعة أو الخدمة وجود راغبين فى بيعها ، وجود وسطاء يسهلون عملية التبادل ووجود أعراف وقواعد تحكم التبادل .([3])

2-1-2 أنواع الأسواق وتطورها:

اهتم المختصون منذ الخمسينات بتقسيم السوق إلى قطاعات واستند هذا التقسيم إلى فكرة أن الأسواق غير متجانسة فهى تتكون من عدة قطاعات من المستهلكين حيث يمثل كل قطاع من هذه القطاعات فرص تسويقية مختلفة مستقلة فليست كل أسس التقسيم مناسبة لكل الأسواق فالسوق الصناعية مثلا يتم تقسيمها وفقا لحجم العملاء والموقع والتصنيف وقد تغيرت الأسس الرئيسية بمرور الزمن وكان الأساس الجغرافى هو أقدم الأسس يعمل على تقسيم مستهلكى المنتجات إلى وحدات جغرافية مثل المدن والأرياف ، أما بعده استخدمت الأسس السكانية التى توزع المستهلكين تبعا للجنس مما يؤثر فى توجيه سياسة الإنتاج والتسويق بسبب اختلاف استهلاك الذكور عن الإناث واخيرا استخدمت أسس التكوين النفسى ويميل هذا النوع أكثر من غيره إلى تكوين الفرد وأسلوب حياته وإتجاهاته ويعد أكثر دقة فى البحث عن الهيكل المميز للسوق بغية التعرف على فرص السوق أو خدمة الاحتياجات بطريق أكثر فاعلية .

---

[1] صاح الشنوانى ، الإدارة التسويقية (المفهوم والإستراتيجية) ، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة، ، 1986م .- ط1 .- ص 168

[2] Phlipkotler . marketing management .- planning and controll,opcttk .- p 142

[3] مصدر سابق ، ص220.

تنقسم الأسواق فى الاقتصاد إلى نوعين رئيسيين هما سوق المنافسة الكاملة ويميز هذه السوق أن الطلب على معظم السلع يأتى من عدد كبير من المشترين المحتملين الذين لا يعرف أحدهم الآخر كما أن العرض يأتى من عدد من المنتجين الذين ينتج كل منهم كمية تعتبر صغيرة بالنسبة للناتج الكلى لا تؤثر فى الثمن بزياد أو تقليل الناتج ويشترط فى سوق المنافسة الكاملة عدة شروط منها كثرة البائعين والمشترين بحيث لا يتأثر الثمن بما يفعله بائع أو مشتر أو مجموعة منهم وإلا فقدت المنافسة الكاملة أحد أركانها، التجانس المطلق بين وحدات السلعة حيث تقوم كل وحدة مقام الأخرى تماما فى إشباع نفس الحاجة فستوى لدى المشترى أى منتج من الوحدات، العلم التام بالثمن السائد فى السوق، حرية الدخول إلى السوق وعدم الاتفاق بين البائعين والمشترين على وضع حد أدنى أو حد أقصى للثمن فإذا تخلف شرط من هذه الشروط فإن هذه المنافسة تصبح غير كاملة أما السوق فهو الاحتكار الكامل ويعتبر فى حالة احتكار كامل إذا تحكم فيه منتج واحد وكانت السلعة التى ينتجها تختلف اختلافا كليا عن السلعة التي ينتجها أى منتج آخر. فتحكم العرض الكلى للسلعة محل الاحتكار، وبالتالى فى ثمن السلعة تبعاً للكمية التي يعرضها المحتكر. فيسيطر المحتكر على الثمن من خلال سيطرته على العرض وتظهر حالات الاحتكار هذه فى الشركات المنتجة للكهرباء والمياه والغاز. لذلك يلزم تدخل الدولة لتحديد أسعار تلك الخدمات حماية للمستهلك.([1]) وإلى جانب ذلك يوجد سوق المنافسة الكاملة، فالمنافسة فيها تكون مفندة، فمع وجود عدد من المنتجين فإن هناك تميز فى السلعة المنتجة أو الخدمة، ويرى المشترين فرق بين ما ينتجه منتج آخر، فهى تأخذ من المنافسة الكاملة شرط كثرة المنتجين ومن الاحتكار الكامل اختلاف السلعة والخدمة ويظهر ذلك فى أنواع السيارات والأجهزة الكهربائية فعلى الرغم من تعددها إلا أن بعض المشترين يفضلون منتج معين عن غيره، وتغرى الأرباح التى يحصل عليها المنتج فى حالة المنافسة الاحتكارية، منتج آخر بإنتاج سلعة مشابهه دون مطابقتها تماماً فيترتب على ذلك أضرار اقتصادية نتيجة وجود فائض

[1] أحمد محمد المصري، التسويق وفن البيع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة ، 2010م ، ص 12.

غير مستغل فى الطاقة الإنتاجية وبالتالى ضياع جزء من الثروة فى الدعاية والإعلان لترويج المنتج، أما سوق تنافس القلة فيتصف بوجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم نسبة كبير من الناتج الكلى بشكل يؤثر فى ثمن السلعة زيادة أو نقصان حسب الكمية المباعة، وتتميز هذه السوق عن غيرها فى أن ما يفعله أحد المنتجين يؤثر تأثيراً مباشراً على الآخرين، فكلما قل عدد المؤسسات المتنافسة كلما استعرت حرب التنافس بين المنتجين وينتهى الأمر غالباً باقتسام السوق بينهما. أو فيما يعرف باندماج الشركات الكبيرة عابرة القارات حيث بلغ اندماج الشركات الكبرى فى العالم فى عام 1998م ما قيمته 2400مليار دولار وهو ما أفضى إلى احتكار الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية وغيرها، وتعاظم دور هذه التكتلات الاقتصادية بين الدول مثل ظهور اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبى وإنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية واستخدامها كسلاح للعقوبات الاقتصادية. إلى جانب ذلك هناك أنواع أخرى من الأسواق حسب مجالاتها وسلعها واتساعها ونوع العمل بها. فالأسواق حسب تكوينها لها أنواع منها السوق المفتوح وهى السوق التى لا توضع لها معوقات أو شروط خاصة تمنع المنشآت التجارية من الدخول والتعامل أى هى سوق الأخذ والعطاء الحر، سوق مغلق وهى السوق التي توضع لها قيود، أو تكون قاصرة على عدد من المنشآت والدول أو أنواع السلع التى تتداول فيها، سوق محلى وهو الذى ينشأ ويكبر داخل دولة معينة، ويمثل لقاء العرض من السلع الوطنية مع الطلب الذى يصور من قبل الأهالى ولا يواجه منافسة أجنبية قوية.([1])

هنالك اسواق إقليمية وهى السوق التى تشمل عدد من الدول المتواجدة فى إقليم واحد وتجمعها مصالح مشتركة وتحرص كل دولة على التواجد فيها ويتناول السلع والخدمات مع الحفاظ على القيم والتقاليد الإقليمية وبذل كافة التسهيلات الممكنة، أما السوق التجارى فهو السوق الذى يسير على منهج وأصول التعامل التجارى ويجتمع فيه التجار ومنظماتهم

1 سعيد أبو الفتوح ، الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها علي التنمية ، دار الوفاء للطباعة ، القاهرة ، 1998م ، ص29.

والغرف التجارية والاتحادات التي ترعى التجار وحمايتهم من التعرض للتشهير أو الإفلاس بلا مبرر، والسوق الدولى هو السوق التي تجمع عدد كبير نسبياً من الدول والتى تظهر فيها مؤسسات وشركات ومنشآت دولية ذات حجم كبير وتتوافر فيها السلع والخدمات وتتمدد فيها الأسعار حسب العرض والطلب والصفقات التجارية وتتدخل فى تحديدها عدد من الاتفاقيات التجارية التى تعقد بين الدول وتحكمها المواثيق والمصالح المتبادلة بين الدول ومن المعروف أن السوق الدولية تصعب تواجد الاحتكار ولأى سلعة، أما السوق حسب نوع السلعة فتشمل السوق الزراعى وهو يشمل كل ما يطرح من منتجات ومحاصيل زراعية مثل القطن والقمح والتى تحتاج الى عناية خاصة والحماية من الحشرات والآفات الزراعية، سوق المال ويطلق عليه أسماء أخرى مثل سوق الصرف أو سوق العملات أو سوق الأسهم والبورصات حيث يتم التبادل فيها بالعملات المختلفة وتحدد قيمة كل عملة حسب حجم التبادل وشدة الطلب عليها فى المعاملات، السوق الصناعى وهى السوق التى تعرض فيها المنتجات الصناعية وتمثل الصناعات التحويلية أجزاء مهمة منها ويدخل فيها باقى الصناعات الاستخراجية والتكميلية، وسوق مصرفى وهو الذى تعمل فيه البنوك والمصارف والمنشئات المتخصصة فى بيع العملات وإجراء صفقات الائتمان وإصدار الشيكات المقبولة الدفع والدخول فى صفقات التمويل للمشروعات الجديدة ويكون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور فيها، السوق البينية ويتم التبادل فيها بين الدولتين أو أكثر تقع فى نفس المنطقة أو القارة أو تجمعها مصالح متبادلة تجعل التبادل الاقتصأدى بين الدول يزيل العوائق ويسمح بالإعفاءات الجمركية أو التسهيلات الاقتصادية وسوق الأوراق المالية وتعرض فيه الأسهم والسندات ويتجدد التداول بين هذه الأوراق وتطلق عليه بعض الدول بورصة الأوراق مثل بورصة لندن – طوكيو – باريس وغيرها، وسوق الذهب حيث يتواجد فيه تجار الذهب أشهر هذه الأسواق سوق دبى حيث تصل أحجام المعاملات فيه الى أرقام عالية، وسوق المعادن

وهو يشبه سوق الذهب الى حد ما حيث يوجد فيه الحديد – الفضة – النحاس – والرصاص وغيرها.([1])

هناك بعض الدول اكتسبت شهرة واسعة فى جذب المشترين مثل سوق خان الخليل بمنطقة الأزهر والحسين والمصوغات الفرعونية والأقصر بجمهورية مصر. سوق الخردة والمهملات وهو السوق الذى تتجمع فيه المواد المستهلكة أو التى سبق استخدامها وتباع بأسعار رخيصة وهذه الأسواق متواجدة فى جميع الدول، أما أنواع السوق حسب خدمتها فهى تختلف من بلد لآخر فهناك أنواع من الخدمات مثل السمسرة وتقديم الرأى والمشورة والنقل والشحن والتفريغ ويدخل ضمن هذه الأسواق شركات الطيران والشركات المتخصصة فى النقل البحري ويندرج تحت هذه الأسواق أيضا ما يعرف بمهرجانات التسوق والسياحة الذى تنظمه بعض الدول، أما الأسواق حسب الأتساع وحجم الصفقات فهى تتسع وتنتشر طالما كان الرخاء الاقتصادى متزايد ومنها السوق المشتركة والتى ظهرت فى القرن العشرين حيث عملت بعض الدول الأوروبية على جمع كافة الإمكانات والطاقات فى سوق أوروبية مشتركة وأصبحت هذه الدول أكثر من أربعة وعشرين دولة لها عملة موحدة وشروط للجودة والمواصفات، وسوق البترول ومنتجاته وهو يجمع الدول البترولية وما لديها من خام بترولية وما قد يشتق من البترول مثل السولار والبلاك والمواد الصلبة والمنظفات الصناعية وسوق السلاح أيضا وهى أسواق متخصصة فى عرض أنواع الأسلحة والذخائر وتكون حكرا على بعض الدول التى لديها إمكانات كبيرة وعادة ما يكون السوق من ممثلى الحكومات والقوات المسلحة. أما الأسواق حسب نوع التعامل فتشمل سوق المناقصات حيث تلجأ بعض الحكومات ومنظماتها وبعض الشركات إلى توريد احتياجاتها بنظام المناقصة والتى تتولى فحص العروض المقدمة والتعرف علي الشروط والمزايا الممنوحة والتقيد بالمواصفات حتى تصل الى السعر الملائم، وسوق المزايدات العمل فيه يركز علي أعلى الأسعار وعادة ما تكون المزايدة علنية ولها شروط ويقوم المشاركين فيها بدفع تأمين للدخول فى المزايدة

[1] أحمد محمد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

وضرورة استيفاء الشروط لكل مزايدة، والأسواق الحرة وهى مفتوحة للتعامل على مختلف الجنسيات والتعامل فيها يتم بمختلف العملات وتوجد الأسواق الحرة فى مصر ودولة الإمارات العربية فى مدينة دبى وغيرها من الدول، والمناطق الحرة وهى مناطق يتم فيها الاتفاق بين الدول وتعطي الأولوية للجانب الذى يقوم بالسلع والخدمات ولها مزايا لتشجيع العمل بداخلها، والسوق الشعبية وهى أسواق تنشأ فى المناطق الشعبية وبعضها يكون موسمياً، ومن الأسواق التى استحدثت مؤخراً هى التسويق عبر الدعاية والإعلان فى الصحف اليومية ووسائل الإعلان المختلفة والتسويق الإلكترونى.([1])

أدت هذه الثورة التقنية الحديثة إلى زيادة استخدام تقنية المعلومات بالأسواق مما ساعد فى تحسين كفاءة العمليات وتخفيض تكلفتها كما ساعد ذلك فى ظهور الأسواق الإلكترونية وخاصة التي تعتمد على الأنترنت ويمكن تعريف السوق الإلكترونى بأنه المكان الذي يقوم فيه البائعون والمشترون بتبادل المنتجات والمعلومات والأموال بطرق إلكترونية.([2]) كما يعرف أيضا بأنه عملية استخدام الأنترنت والتكنلوجية الرقمية فى تحقيق التسويق للشركات .([3]) كما عرف بأنه إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك فى فضاء البيئة الإفتراضية من أجل تحقيق المنافع المشتركة بصورة أساسية على تكنلوجيا الأنترنت، وفى تعريف آخر هو استخدام أجهزة الحاسب الآلى للاختيار وشراء العلامات التجارية التى يتم الحصول عليها على أن تتم هذه العملية للتحويل النقدى الإلكترونى .([4]) وهو أيضا تطبيق لسلسلة واسعة من تكنلوجيا المعلومات بهدف إعادة تشكيل استراتيجيات السوق كذلك زيادة المنافع التي يحصل عليها المستهلك من خلال التجزئة الفعالة للسوق وكذلك بهدف التخطيط الفعال لتنفيذ الأفكار الجديدة وتسعير وترويج وتوزيع البضائع والخدمات.([5])

ويتكون السوق الإلكترونى من المشترين الذين يتطلعون للحصول على منتجات مصنعة وفقا لتفضيلاتهم وبأسعار تفاوضية وكذلك القيام بعمليات البحث والمقارنة وتقديم

[1] أحمد محمد المصري ،مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
[2] محمد نور برهان، التجارة الإلكترونية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق : القاهرة ،2015م ، ط3 . ص21
[3] عبدالسلام أبوقحف ،التسويق الإلكترونى ، المكتب الجامعى الحديث : الإسكندرية ،2010م ، ص 34
[4] يوسف أحمد . التسويق الإلكترونى ، دار وائل للنشر : عمان ، 2005م ، ط2 ، ص135
[5] محمد عبدالعظيم أبوالنجا ، التسويق الإلكترونى ، الدار الجامعية للكتب : القاهرة ، 2008م .- ص81

عروض الشراء ومعاينة المنتجات وتجربتها والبائعون هم أصحاب الواجهات والمحلات التجارية الإلكترونية الموجودة على الشبكة ويحتوى الفضاء السوقى على منتجات وخدمات يمكن أن تكون رقمية وهى التي يمكن تحويلها إلى شكل رقمى وإرسالها عبر الإنترنت عبر المشترين وتشمل هذه المنتجات البرمجيات الحاسوبية الاغاني والتسجيلات الصوتية والفيديوهات والكتب والمجلات وغيرها . ويعبر هذا الاقتصاد الرقمي عن اندماج تقنية الحواسيب والاتصالات بما يعرف بتقنية الشبكات وما نتج عنها من تدفق للمعلومات ساعد على نشر تطبيقات التجارة الإلكترونية وتحولت العديد من منظمات الأعمال من أسلوب العمل التقليدى للأساليب المتصلة بالاقتصاد الرقمى .

بدأ ظهور السوق أو التجارة الإلكترونية فى العام 1956م حيث أنشات الولايات المتحدة الأمريكية وكالة اثميث المتقدمة لمساعدة الجيش الأمريكي للحصول على ميزة تنافسية وعمل تتطويرلانشطة العلوم والتكنلوجيا وفى العام 1960م طورت وكالة الدفاع هذه من خلال ربط الحواسيب ببعضها وزيادة عملية السرية وقد تمكن العالمان (منتون كرفت و روبرت كان) من محاولة الربط بين جهازين عن طريق خط التلفون وقد تبنت وزارة الدفاع هذا المشروع وعدلت الاسم بالاربانت وقد أخذ فى الاعتبار إنشاء وبناء هذه الشبكة إمكانية امتدادها وإضافة أجهزة اليها دون قيود إلى جانب تطوير أسلوب جديد للربط وفى العام 1972م كان الاربانت وسيلة اتصال بين 40 جهاز كمبيوتر متفرقة جغرافيا وظهر ما يسمى بالبريد الألكتروني–E) (Mail ومن خلاله يمكن إرسال واستقبال الرسائل . وفى 1973م ومن ثم تم تطوير هذه المرحلة بما يسمى بالبروتوكول وهو لم يزل مستخدما إلى يومنا هذا وفى 1980م قامت منظمة القياس العالمية بتطوير شامل لأسلوب الربط بين معظم الشبكات فى العالم وبلغ عدد الأجهزة المضافة حوالى 213 جهاز وبذلك أصبحت العصب الرئيسي لمعظم الشبكات التى ظهرت فى ذلك الحين وفى 1989م تم إنشاء النسيج العالمي والمعروف باسم (world wide web) وتختصر بـ (www) وهى من أشهر الوسائل الموجودة حاليا على شبكة التجارة والسوق الالكترونية. وتحتوى حتى الآن مايقارب خمسة عشر مليون صفحة معلومات

فى المجالات المختلفة وفى العام 1990م توقفت شبكة الإيربانت وأصبحت شبكة التجارة الإلكترونية للأغراض المدنية وخلت من مضمونها العسكري الذى أنشئت من أجله ونمت نمواً هائلا وازدادت أهميتها فى أعمال التجارة وصارت ظاهرة عالمية ذات سعر مخفض وفاعلية كبيرة خاصة فى المعاملات الخارجية وفى 1994م زاد استخدام الأعمال للويب وعمليات البطاقات الإئتمانية (credit card) وازدادت أهميتها من خلال الاعلانات التلفزيونية لصنع مواقع الأسواق الإلكترونية وفى 1995م زادت تعقيدات السوفت وير وتم تطويرها مثل إنترنت اكسبلور من شركة مايكروسوفت وهى تسمح باستخدام برنامج ويندوز 95 مما جعل50 مليون كمبيوتر مستخدم أصبح متصلا بالتجارة والأسواق الإلكترونية.([1]).ففى 1997م تضاعف حجم الشبكة وفاق مستخدميها مايقارب 9 ملايين موقع (home page) تعلن عن البنوك والمؤسسات التجارية ودور النشر مستخدمين فيها الصورة والصوت والفديو وقدر مستخدميها فى 1998م بنحو 60 مليون شخص وفى نفس العام بدأ استخدام شبكة الإنترنت التى قامت ببناءها مجموعة من الجامعات والمؤسسات الأمريكية الكبرى ومنذ ذلك الحين أصبحت الأسواق والتجارة الإلكترونية فى إزدهار وتزايد مستمر.([2])

بدأت ثورة تقنية المعلومات فى السودان عن طريق إنشاء البريد الإلكتروني والإستفادة من شبكات الاتصال العالمية وتطوير نظم الكمبيوتر واستعمالاته حيث تم إنشاء العديد من مراكز المعلومات وفى إطار الإصلاح المؤسسى لوزارة المالية فقد تم إنشاء مركز تقنية المعلومات بتمويل من (ADB) كنقلة فى تكنلوجيا المعلومات كما تم قيام مشروع (national intergretion information system) والذى تم تمويله بغرض توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد دليل لكيفية حساب المؤشرات الاقتصادية فى السودان بالإضافة لذلك تم الشروع فى دراسة القضايا التى تتطرحها العولمة والتى ستؤثر

[1] محمد الفاتح محمود بشير . التجارة الإلكترونية .- دار الجنان للنشر : عمان ، 2016م .- ص25

[2] فصل بن راجح . وسائل وإجراات الحماية وأثرها علي البيئة الإلكترونية.- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م .- ص15 .- رسالة ماجستير غير منشورة.

تأثيرا مباشرا على الاقتصاد السودانى على المستوى المحلى و الدولى إضافة إلى تبنى الدولة لبرنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعى وذلك وفق موجهات البرنامج الثالث من الاستراتيجية القومية الشاملة والذى يهدف إلى ربط التوجه الصناعى بضمانات البقاء والإستقرار ويتمثل ذلك فى التخطيط والتوثيق ضمانا لإستيفاء شروط الآيزو.([1])

[1] محمد الفاتح محمود بشير ، مرجع سابق ص30.

المبحث الثاني

الأسواق فى ظل الأنظمة الاقتصادية

2-2-1 الأسواق فى ظل النظام الرأسمالى:

إن الحرية الاقتصادية التى ينشأ علي ضوئها السوق والحرية الاقتصادية المطلقة هى إفساح الطريق أمام الأفراد فى مجال التملك والعمل والإنتاج والاستهلاك أو الاعتراف المطلق للأفراد لاكتساب الأموال وإنفاقها على النحو الذى يرونه وبالصورة التى يرغبون بها. تعد الحرية الاقتصادية من أبرز معالم النظام الاقتصادى الرأسمالى ومن أهم الأركان التي يتألف منها هى أنه يأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود وينادى بحرية الفرد فى تملك سلع الإنتاج والاستهلاك وممارسة الملكية حسب مشيئته ومصلحته فعصر الحرية الذى كان شعاره (أتركه يعمل ، أتركه يمر) لم يبدأ بالعالم آدم اسميث ولكنه بدأ منذ زمن بعيد فى التاريخ أى منذ العصور الرومانية الإغريقية القديمة ، إلا أن مبدأ الحرية الاقتصادية تجلى بوضوح فى بداية عصر النهضة الأوروبية التى كانت فى حقيقة أمرها ثورة على الكنيسة من أجل حق الفرد فى التفكير والحرية وحرية الرأي ، أما الحرية الاقتصادية فى النظام الرأسمالى جعلت الفرد هو العامل الوحيد فى الحركة الاقتصادية ويستبعد من طريقة التدخل الخارجى من جانب الدولة وغيرها، إذاً فإن الحرية الاقتصادية الرأسمالية من أبرز مساوئ النظام الرأسمالى بسبب ما أدت اليه من ظهور الاحتكارات الكبيرة ، فباسم الحرية تحكم بعض المنتجين فى مورد أو آخر،واحتفظ بعضهم بأسرار الصناعة لإنتاج سلعة أو أكثر وغيرها من الاحتكارات، وقد أدى ذلك كله إلى اختلال التوازن الاقتصادى داخل المجتمعات الرأسمالية التي تتبنى سياسة الحرية المطلقة للأفراد فى مجال السوق والمجال الاقتصادى بصورة غير محدودة.

2-2-2 الأسواق فى ظل النظام الاشتراكي:

النظام الاشتراكى الماركسى قد وقف موقف عداء من هذه الحرية وقد عمل على محو الملكية الخاصة فى مجال الإنتاج بصورة عامة ، وفى مجال الاستهلاك أيضا.([1]) .ومن هنا كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج من أهم ما يميز هذا النظام فالدولة يجب أن تمتلك كل أدوات الإنتاج ويعتبر الفرد فى هذا النظام لا يملك حرية اختيار أو تحديد نوع العمل الذى يقوم به ولا يترك له تحديد نوع السلع التى يرغب فى استهلاكها بل تقوم الدولة بكل ذلك عنه فإهدار الحرية الاقتصادية على هذا النحو جعل الفرد مجرد آلة من آلات الإنتاج توجهها الدولة كيفما شاءت ،وبالتالى فإن هذا النظام يكون قد قتل فى الإنسان كل حافز للإنتاج وحطم فيه كل دافع الى العمل والتنمية،اذا كانت الاشتراكية قد ظهرت كرد فعل لمساوئ الرأسمالية فإنها فى الواقع قد عجزت عن تحقيق هدفها فى حل مشاكل الإنسان ، وإذا كان هذا هو موقف كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى حرية السوق والحياة الاقتصادية فان الإسلام قد سمح لهذه الحرية فى نطاق القيم والمثل التى تهذب الحرية وتجعل منها أداة ذات خير للإنسانية . إن الإسلام فى مسألة الحرية الاقتصادية ينفرد منذ البداية بسياسة اقتصادية متميزة لا ترتكز على الفرد وحده كما هو الشأن الرأسمالى ولا علي المجتمع كما فى الشأن الاشتراكى وإنما هى سياسة قوامها التوفيق والموازنة فهى مسئولية الفرد والدولة على السواء .

2-2-3 الأسواق فى ظل النظام الإسلامى:

إن النظام الإسلامى قد أقر بالحرية الاقتصادية واعترف بالأفراد ومباشرة نشاطهم الاقتصادى داخل نطاق معين لا يخرجون منه فمبدأ الحرية الاقتصادية فى نطاق محدود، يعد ركن من أهم أركان الاقتصاد الإسلامى ومن المبادئ الإسلامية فى هذا المجال أنه لا حرية للإنسان فى ما نصت عليه الشريعة الإسلامية من ألوان النشاط التى تتعارض مع المثل والغايات كالربا والاحتكار وجعلت إشراف ولى الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة

[1] عبدالحفيظ عبدالله عيد . مبادئ الإقتصاد .- مطوعاوحدة الترجمة والنشر : الكويت .- ط1 ، 1993م .- ص35

لحماية المصالح العامة وحراستها وألزم الإسلام المالك بأداء بعض الفرائض المالية من أمواله وأوجب له القيام له بهذه التكاليف، فإن أداها عن رضا وإختيار فقد نفذ أحكام الإسلام وان امتنع عن أدائها، فلولى الأمر إن يأخذها منه جبراً كالزكاة .فالسوق الإسلامية تقوم على العدل والحرية مع الحث علي التنافس والإبداع فالإسلام يسعى إلى ترشيد المال، قال تعالى :(ولا تؤتوا السفهاء أموالكم). فهذه السوق تحكمها أوامر ونواهى تحض علي العمل والكسب الطيب.([1])

حرم الاسلام الاحتكار ولأنه قيد على الحرية التجارية وحجب تداول السلع فى الأسواق وقد نهى الإسلام عن التعامل بالربا والغش والخداع فى البيع. ولما كانت ملكية المال فى الإسلام ليست ملكية مطلقة بل قيدها بكثير من التكاليف التى تقيد حرية المالك فى كيفية الاستثمار فى ماله. فتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية يعتبر من المبادئ المهمة فى الاقتصاد الإسلامى والتى تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول وذلك لتحقيق التوازن العام فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لم يكتف النظام الاقتصادى الإسلامى بالرقابة الذاتية التى غرسها فى نفوس المسلمين بل هناك نوعا ثانيا يتمثل فى الرقابة الخارجية للسوق التى يقوم بها المحتسب وهى الأشراف على أوضاع السوق والوقوف على ما يحدث فيه والقضاء على كل أنواع الغش والخداع وتفقد أحوال المكاييل والموازين الى غير ذلك من الأمور التي تؤدى الى انضباط السوق . اذا كان الفكر المعاصر وفى آخر تطوراته قد اكتشف أهمية الرقابة الذاتية والاجتماعية فان اهتمام الفكر الإسلامى بها بدأ منذ بداية الإسلام بقوة ووضوح مما يدل على صلاحيته لكل زمان ومكان وفى هذا دليل قاطع على تفرد النظام الاقتصادى الإسلامى وتميزه على سائر النظم فى تحقيق مصالح الناس وإقامة مجتمعهم على الحق والعدل، لا شك ان دينا يرتضيه الله لعباده لابد ان يكون فيه خيرهم وصلاحهم واستقامة أحوالهم .([2])

---

[1] سعيد أبوالفتوح ، الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها علي التنمية .- ص 149 ، مرجع سبق ذكره

[2] شوقي دنيا . النظرية الاقتصادية من منظور إسلامى .- مكتبة الخريجى : الرياض ، 1984م .- ص145

2-2-4 النظريات الاقتصادية :

عارض آدم سميث تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ونادى بمبدأ التخصص ويرى ان الأرباح هى الأساس فى تكوين المدخرات وفى زيادة معدلات التكوين الرأسمالى و يأتى فى طليعة الاقتصأديين الكلاسيك . وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة فى النمو الاقتصادى وإن كان الاقتصأديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي فى الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أى أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشده الى السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات فى الصناعة أو التجارة .يعد تقسيم العمل نقطة البداية فى نظرية النمو الاقتصادى لدى آدم سميث حيث تؤدى الى أعظم النتائج فى القوى المنتجة للعمل.يعتبر سميث التراكم الرأسمالى شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هى مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر فى الاقتصاد الوطني . وفقاً لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة .([1]) وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو فى كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدى إلى زيادة التنمية الاقتصادية.يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا فى مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج فى حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالى على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التى تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن

[1] متاح علي 1:40 pm علي 2017/10/4 م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

سمات هذة النظرية و اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس – التحكم فى السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .يرى ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الارباح والتى تؤدى بدورها الى زيادة التكوين الرأسمالى وبالمثل فأن الرغبة فى الادخار هى التى تؤدى إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالى.([1]) يرى ميل أن الميل غير المحدود فى الاقتصاد يتمثل فى أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم فى الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفى حالة غياب التحسن التكنولوجى فى الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالى فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود .اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث فى الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود الى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم فى معدل الزيادة فى عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى عند حدة الأدنى وفى حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

يؤمن الأقتصأديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أى تدخل حكومى فى الاقتصاد واكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات . وأن الربح الحافز الرئيسى الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالى والاستثمار.([2]) معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد التراكم الرأسمالى، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التى تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين .اعتقد

[1] متاح علي1:40 pmعلي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] متاح علي1:40 pmعلي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالى، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح فى التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالى، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذى يوقف النمو الاقتصادى هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

تقوم نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى على أساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينة وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذى يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفى حالة توازن استاتيكى، وفى هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدى ومن خصائص هذه النظرية الابتكارات فى ادخال أى منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هى موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد. طريقة جديدة للإنتاج. إقامة منظمة جديدة لأى صناعة ([1]). وخصص دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالى، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها. و فى ظل التوازن التنافسى تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح . طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفى فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات فى الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع

[1] متاح علي 1:40 pm علي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

الأسعار وتزيد الأرباح.ويمكن القول أن التطبيق الحرفى لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:-

- اختلاف النظام الاقتصادى والاجتماعى.
- النقص فى عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكانى على التنمية.
- الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الإهتمام أساساً على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكانية تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار. ([1])

نظرية كينز لم تتعرض لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى أن الدخل الكلى يعتبر دالة فى مستوى التشغيل فى أى دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلى و الأدوات الكينزية وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلى وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة فى الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ويرى أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

يمثل سعر الفائدة العنصر الثانى المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال فى النموذج الكينزى.

ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.فالمضاعف الكينزى يقوم على ثلاثة فروض وجود بطالة لا إرأدية ، اقتصاد صناعى، وجود فائض فى الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة

[1] متاح علي 1:40 pm علي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

فى الإنتاج.هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.([1])

قدم روستو نموذجاً بما فيه ا الواردات الرأسمالية التى يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

مرحلة الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة هى المنبع العظيم للتقدم فى المجتمع عندها يصبح النمو حالة عأدية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدى أمام التطلع إلى الحداثة.

الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق : ارتفاع الاستثمار الصافى من نحو 5%إلى مالا يقل عن 10%من الدخل القومى، تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضرورى لمرحلة الانطلاق.وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقرى فى عملية النمو.([2])

الأطار الثقافى واستغلال التوسع ، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع فى القطاعات الحديثة. إجمالا فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع مرحلة الاتجاه نحو النضج، عرفها روستو بأنها الفترة التى يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي حدوث تغيرات ثلاث أساسية: تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش فى المدن.

تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء، يرغب المجتمع فى تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات مرحلة الاستهلاك الكبير، تتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز فى

[1] متاح علي1:40 pmعلي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] متاح علي1:40 pmعلي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

المدن وضواحيها وإنتشار المركبات وإستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. فى هذه المرحلة يتحول إهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعانى من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض.

عناصر النمو :

تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، الحوافز ويوجد نوعين من الحوافز الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي،حوافزايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية.

يشخص نيلسون وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردى يكون معدل الادخار؛ وبالتالى معدل الاستثمار الصافى عند مستوى منخفض، يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية ،الارتباط القوى بين مستوى الدخل الفردى ومعدل نمو السكان ، انخفاض العلاقة بين الزيادة فى الاستثمار والزيادة فى الدخل، ندرة الاراضى القابلة للزراعة (1) ،عدم كفاية طرق الإنتاج.

تتمثل فكرة روزنشتين رودان فى أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً فى شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانى عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيراً عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته فى التنمية أشمل من النظرية الأستاتيكية

[1] متاح علي 1:40 pm علي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهى تبحث فى الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن .([1])

يتطلب النمو المتوازن التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتينورانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو فى فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة وآثار سلبية ان الدول النامية تفتقر إلى الموارد الازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على احلال الواردة مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لأن هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادى.

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات فى هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي :-

1- تشجيع الاستثمارات التى تخلق المزيد من الوافرات الخارجية.

2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوافرات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلى، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسى يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة فى الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم

[1] متاح علي 1:40 pm علي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

يفضلون الاستثمارات فى قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

نظرية ميردال:

يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر فى حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها. و بنى ميردال نظريته فى التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الإقليمية فى الإطار الدولي والقومى واستخدم فى شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار وآثار العدم وقد عرف أثار العدم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادى فى موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع. أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأى مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادى إلى الأقاليم الأخرى .([1])

[1] متاح علي1:40 pmعلي 2017/10/4م / _. https://ar.wikipedia.org/wiki

المبحث الثالث

مفهوم الأسواق الحرة و أهميتها وأهدافها

2-3-1 مفهوم الأسواق الحرة:

السوق الحر هو مكان لتبادل السلع والخدمات بين عارض السلعة ومستهلكيها وتحكمه قوانين ولوائح خاصة به تجعله مختلف عن السوق العادى حيث يتم التبادل فيه بالعملة الحرة والسلع المعروضة فيه تكون مستوردة كما ان البيع يتم باليات مختلفة. وانطلاقاً من كلمة حر يتم التبادل فيه باستخدام مختلف النقود المتعارف عليها عالمياً من قبل المؤسسات العالمية، ووفق القوة الشرائية لهذه النقود علي المستوى الاقتصادى لهذه الدول ونجد أن هناك فرق واضح بين السوق الحرة فى الدول المتقدمة والدول النامية، فالسوق الحرة تلزمها دولة قوية التنظيم والإشراف على السوق بالقدر الذى يعيد الأمور إلى نصابها ، فالسوق الحر هو مصطلح يشير إلى الأسواق المتحررة من تدخلات الحكومات وقيودها بالإضافة إلى القدرة العملية للحفاظ على النظام القانونى وحماية الممتلكات العامة ويكون خالياً من القوة الشخصية والاحتيالات وهو مكان خارج الحدود الرسمية وغير خاضع للرقابة الجمركية وهو سوق يتعامل فيه خارج البورصة والجمارك، وغالباً ما تتواجد هذه الأسواق فى المطارات والموانئ البحرية أو على متن السفن وبعض هذه الأسواق تعمل فى مناطق بعيدة عن المطارات والمنافذ الأخرى. إن الفكرة العامة للأسواق الحرة بدأت فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى والتى كانت فى شكل مناطق يرد اليها التجار لتبادل البضائع المختلفة، وقد تبلورت فى أواخر القرن التاسع عشر فى مدينة شانون (Shanon) فى ايرلندا حيث كانت البداية حيث لاحظ أحد التجار وهو ايرلندى الجنسية أن هناك بعض الاحتياجات الصغيرة التى يحتاج اليها الشخص المسافر.([1])

[1] https://www.bayt.com/ar/specialties/q/293222/ -. م2016/10/24 pm1

بدأ تنفيذ الفكرة فى شكل متجر صغير يتم فيه عرض نوعية معينة من السلع والتي كانت فى الغالب عبارة عن هدايا صغيرة والتبغ والمشروبات الكحولية ذات الاستهلاك العالى وقد كان المستهلك لهذه السلع المسافرين ومنذ ذلك الزمن بدأت الفكرة فى الانتشار والتطور فى مطار شانون ومعظم مطارات الدول الأوروبية كإيطاليا واليونان وفرنسا وقد كان الغرض من قيامها خدمة المسافرين عبر هذه المطارات والاستفادة من العملات الأجنبية التى يحملونها، إن الأسواق الحرة العالمية تعمل على إعطاء الفرص لزيادة الإنتاج الاقتصادى المحلى والعالمى والرفع من مستوى التبادل التجارى دون قيود مسبقة كذلك نجد أن السوق الحرة العالمية تعمل للزود عن المصالح المشتركة من خلال البحث عن الحلول التى تعترض الأمن الصحى والبيئى العالمى مثل حقوق الملكية وانتشار الأوبئة بحيث أصبحت مهمة مواجهة هذه المشكلات هاجساً مشتركاً بين كافة الدول، ونجد أن هناك فرق واضح بين الأسواق الحرة فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية حيث تمتاز الأسواق الحرة فى الدول المتقدمة بوضعية تتبع من النظام الاقتصادى لتلك الدول حيث أن معظم الدول المتقدمة تمتاز بنوعية الأسواق الحرة التى يتم فيها عرض مجموعة من السلع التى تمثل ضرورة واضحة للمستهلك أو التى لا توجد فى الأسواق المحلية وهذا الوضع مرده إلى الأوضاع الاقتصادية المستقرة بالإضافة إلى أن هذه الدول بينها حركة تجارية متكاملة وأنها مكونة من مجموعة شركات خاصة لها أماكن للعرض فى صالات المطارات وتتأثر حركة البيع والشراء بالأوضاع المالية لتلك الشركات عكس ما هو فى الدول النامية. ولا شك أن الأزمة المالية ستترك أثراً كبيراً على الأسواق الحرة العالمية فى المدى البعيد. أما الأسواق الحرة فى الدول النامية فنجد أن عدم استمرارية اقتصأديات هذه الدول فى الاستقرار أصبح هاجساً قوياً يؤرق الكثير من أهل الخبرة والاختصاص حيث تعانى معظم الأسواق الحرة فى دول العالم الثالث من عدم المواكبة والفعالية فى تقديم الخدمات مثل ما هو فى الدول المتقدمة حيث نجد أن معظم الأسواق الحرة تكون تابعة للقطاع العام.([1]) ويعول عليها استقطاب النقد الأجنبى لذلك

[1] https://www.bayt.com/ar/specialties/q/293222/ -. م2016/10/24 pm1

نجدها متقلبة الأنشطة وفق المناخات التسويقية المتاحة لها ومعظم هذه الأسواق تعتبر نافذة لعرض المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة وأن النظام التسويقى فيها يقوم علي أساس التقليد للدول المتقدمة لا على أساس نظم متفردة ذات خاصية بها حيث تفتقد إلى النظرة الشمولية فى استيعاب ماهية الأسواق الحرة وأهدافها. وفى الدول النامية دائماً ما تلجأ الحكومات عبر السياسات المالية والتى ترمى إلى تحقيق أكبر قدراً من الإيرادات إلى رفع قيمة الجمارك للسلع المستوردة، والذى له كبير الأثر على حركة انسياب السلع الواردة والتى تشكل 90% من مكونات الأسواق الحرة فى هذه البلاد مما يؤدى إلى إحداث ركود فى كثير من السلع وتقليل إيرادات هذه الأسواق من تلك السلع فلا بد من وضع خطط استراتيجية ودراسات بعيدة المدى. وعموماً نجد السكان وحدهم يمثلون سوقاً إذ لا بد لأولئك السكان توفر المواد والقدرات المالية (مستوى الدخل) ثم الرغبة فى الإنفاق من تلك الموارد والقدرات المالية العامة ويتأثر التسويق بشكل محدد بعدد من الاعتبارات الاقتصادية كالدورة الاقتصادية ومعدلات الربحية فى السوق ومستوى التضخم والذى يعنى الارتفاع المستمر فى الأسعار لمختلف السلع والخدمات بمستوى أعلى من الارتفاع فى مستوى دخل الفرد الأمر الذى يؤدى إلى تناقص قدرات السكان الشرائية فنجد أن ذلك كله يمثل تحدياً كبيراً لإدارة تلك الأسواق خاصة فى مجالات التسيير وضبط التكلفة ومعدلات العائد المرتفعة فلها تأثير على القوة الشرائية للمستهلكين خاصة فيما يتعلق بالسلع المعمرة أو على التوجيهات الاستثمارية العامة. ونخلص من عرضنا لتاريخ الأسواق الحرة فى العالم إلى أن نشأتها كانت وليدة المشاهدة هى المحرك الأساس لكثير من الأفكار الاقتصادية. والتوسع الذى حدث فى فكرة الأسواق الحرة كان له مردوداً طبيعياً لإنجاح تلك الأسواق الحرة فى السودان، ومن ثم التعرف على نشأتها ونشاطها التجارى فى السودان.([1])

[1] www.bayt.com/ar/specialties/q/292/322-. م2016/10/24

المبحث الأول

هيكل الاقتصاد السودانى

3-1-1 لمحة عامة عن الاقتصاد السودانى

منذ احتلال السودان فى العام 1898م كان لا بد للإدارة أن تخلق فئة من الموظفين من أجل تسيير دولاب الدولة فى حقل الأمن والاستقرار وبمرور الزمن وبداية الحكم الذاتى شكلت هذه الفئة أسس تسيير أعمال الخدمة المدنية فى السودان ومن الملاحظ فى تاريخ الاقتصاد فى السودان أنه إبان فترة الحكم الديمقراطى لم يتم إنجازاً مهماً فى الحقل الاقتصادى وعملية البناء على العكس من ذلك نجد أنه فى فترة الحكم العسكرى أن الاقتصاد السودانى شهد تغيرات كبيرة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإبان فترة الحكم الشمولى شهد السودان تحولات اقتصادية كبيرة تمتد مساحتها من تأميم ومصادرة وتطوير القطاع الخاص إلى اكتشاف البترول وتصديره ومشروع أسلمة الاقتصاد. ارتبط الأداء الاقتصادى فى فترة الحكم الذاتى والاستقلال بصورة مباشرة بشعار (تحرير لا تعمير) والذى هدف لسياسة التحرير التى تنتهى بالاستقلال وعلى الرغم من ذلك لم تهمل الدولة الجانب الاقتصادى نهائيا وذلك فى اتخاذ عدد من القرارات السياسية و الاقتصادية الهامة فى الجانب الاقتصادى السودانى بصورة رئيسية.

إن أهم مؤسسة مصرفية متخصصة تم إقرارها فى عهد الحكومة الوطنية الأولى هو البنك الزراعى السودانى متوائماً مع النشاط الاقتصادى وقتئذ ؛وبالتالى فإن إنشاء مصرف متخصص فى الزراعة كان عنصراً مهماً فى الحياة الاقتصادية .([1])

ونجد أن سياسة تحرير لا تعمير بعد الاستقلال قامت على مبادئ منها حرية التجارة صادراً وارداً، الشراء من أرخص الأسواق والبيع للذي يدفع أكثر – عدم الارتباط بأى مجموعة اقتصادية أو سياسية، أن يكون التبادل الخارجى بعملة أجنبية قابلة للتحويل وترك تصدير القطن فى أيدى التجار دون تدخل الدولة ومن أهم قرارات الحكم الذاتى والاستقلال هى

[1] عثمان إبراهيم السيد . الإقتصادالسودانى . مرجع سبق ذكره .- 48

إعلان استقلال السودان ورفع العلم وعدم ارتباط السودان بمجموعة ما يسمى بدول الكومنولث وإصدار قانون العملة المحلية (الجنيه السوداني) وربطة بالجنيه الإسترليني ومن ثم تحديد سعر الصرف فإصدار العملة الوطنية هو أول القرارات التى تعبر عن وحدة البلد الاقتصادية والجغرافية والسياسية – إحلال السودانيين بدلاً عن البريطانيين فى الوظائف الإدارية – إصدار قانون البنك الزراعى السودانى وقانون الميزات الممنوحة لعام 1956م المتعلقة بترقية الصناعة .

إن موقع السودان المتميز والذى جعله محاطاً بعشرة دول افريقية وأنه يعتبر الدولة الإفريقية الأكبر مساحة والأغنى موارد إلا أنه الأكثر معاناة من الحروب الأهلية كما أنه من آخر الدول التى انقسمت على نفسها الى دولتين ومن السمات الايجابية التى يتميز بها أنه تكاد تتمثل فيه كل المناخات اللازمة لإنتاج جميع أنواع الحبوب والخضروات والفاكهة وتقدر مساحته الصالحة للزراعة بحوالى 250ألف هكتار، فاقتصاد السودان هو اقتصاد زراعى من الدرجة الأولى ويعتمد على الزراعة كمصدر للعملات الصعبة. ورغم أن السودان يملك الأراضى الخصبة والمياه الجارية إلا أن أهل السودان امتحنوا أكثر من مرة بالمجاعات ولا زالت هناك أجزاء من السودان حتى هذا التاريخ تعانى من شح الغذاء والمجاعات والتى بات يعبر عنها فى أدبيات الساسة الحاكمون بالفجوة الغذائية كيف يستقيم هذا؟ فى بلد به أكبر مشروع زراعى (مشروع الجزيرة) وفيه أكبر تعداد من الماشية فى أفريقيا ويأتى فى المرتبة السادسة من حيث الثروة الحيوانية كما يعتبر المصدر الأول للصمغ العربى فى العالم وواحد من أفضل المنتجين للقطن طويل التيلة ذو الجودة العالية.([1])

إن البناء الاقتصادى فى السودان يعكس بقدر كبير البناء لدولة تخطو خطواتها فى مسار التنمية فالملامح الرئيسية التى تميز اقتصاد الدول النامية من غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير فى السودان فضعف الهيكل الاقتصادى مقارنة مع الهياكل الاقتصادية ومعرفة إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ومقاديره من عام لآخر من ابرز الصور

[1] حيدر بابكر . الإقتصادالسودانى 58عام . مرجع سبق ذكره .- ص 25

الحقيقية للاقتصاد القومى فإجمالى الناتج المحلى الذى ابدى زيادة سنوية مضطردة فى سنوات قليلة منذ العام 1955م – 1956م أوضح أن زيادته لم تكن بالقدر الذى يحقق زيادة كبيرة فى متوسط دخل الفرد.([1])

وبحصول السودان علي استقلاله فى العام 1956م أزداد الاهتمام به لما له من ميزات اقتصادية وفى هذه الفترة تم توقيع اتفاقية الدفع مع كل من تشيكوسلوفاكيا – ألمانيا الشرقية – المجر – بولندا – ويوغسلافيا وهى اتفاقية تجارية بحتة. وفى العام 1958م – 1964م كانت اتفاقية القرض الروسى والتى أنشئت بموجبها عدة مشاريع منها مشروع سكر الجنيد – تعليب الفاكهة كريمة – مشروع ألبان بابنوسة – وكرتون كسلا وغيرها من المشاريع إلى جانب ذلك كان هناك قرض البنك الدولى للإنماء والتعمير وشمل السكة حديد ومشروع خزان الرصيرص وكان للسودان قصب السبق بين الدول العربية فى الأخذ بمبدأ التنمية المبرمجة التى تطورت إلى خطط واستراتيجيات مع تصاعد حاجة المجتمع للنمو والتطور فقد كان البرنامج الاستثمارى الأول فى الفترة من 46 – 1956م وقد هدف إلى إنشاء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة والبرنامج الخماسى 51 – 56م وشمل تنفيذ 25 مشروعاً فى مجال المواصلات والزراعة والخدمات الاجتماعية وبرامج تنموية سنوية استمرت حتى 1961م. أما الخطة العشرية من 61 – 71م كانت هى أول خطة شاملة بالبلاد قامت على رؤى كمية ونوعية واضحة.

هدفت الخطة العشرية إلى العمل على زيادة دخل الفرد الحقيقى عن طريق زيادة معدلات المواليد – توسيع هيكل الاقتصاد بحيث لا يعتمد على سلعة واحدة كالقطن زيادة الصادرات والتوسع فى سياسة إحلال الوارد محل الصادر وزيادة القيمة المضافة بإنشاء البنك الصناعى وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وعدم خلق ضغوط تضخمية وذلك عن طريق تثبيت الأسعار كما قامت الخطة علي رؤى واضحة شملت القطاع الخاص بحوالى 40% من جملة الاستثمارات.([2])

[1] حيدر بابكر ، مرجع سابق ص27.

[2] احمد مجذوب احمد . الإقتصادالسودانى بين المتطلبات العلمية والإختيارات السياسية .- شركة مطابع العملة : الخرطوم ، 2013م .- ص55

أما الخطة الخمسية بدأت من 1971م– 1975م وقد وضعت بواسطة الخبراء المختصين السوفيت بالإضافة للخبراء السودانيين ومن أهم هذه الخطة رفع مستوى النمو السنوي بأكثر من 7% زيادة الناتج الإجمالى من 637,6 مليون جنيه إلى 816,9 مليون جنيه بنهاية الخطة – زيادة إيرادات الدولة زيادة الإنتاج الإجمالى بنهاية الخطة وزيادة حجم الإنتاج الزراعى والصناعى وزيادة الصادرات وقد أدت الأحداث السياسية التى أعقبت عام 1971م إلى تعديل الخطة وقد اقترحت التعديلات إنشاء مصانع للسكر بدلاً عن مصنع واحد وإنشاء أربعة مصانع للجلود وفى قطاع النسيج تم إنشاء تسعة مصانع للنسيج وإنشاء مصنع للخشب كما أعطت الخطة مساحة واسعة لقطاع المواصلات. أما البرامج المرحلية من 72 فقد هدفت إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء. الخطة السداسية من 1977 – 1985م وقد تبنت ما يسمى بالبرنامج الزراعى الأساسي وهو ذو مرحلتين الأولى من 1976م – 1985م وقد تزامن إعدادها مع زيادة حجم الفوائض المالية مع الدول العربية النفطية وقيام العديد من مؤسسات التمويل ونخص بالذكر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى التى أنشئت فى السودان للقيام بمهام التنمية الزراعية ولكن جهودها تعثرت لأسباب منها سوء الإدارة الاقتصادية وضعف تصميم واختيار المشروعات إلى جانب هيمنة أجهزة الدولة العليا على تدفقات التمويل مما أدى لارتفاع الدين الخارجى واهتزاز العلاقات الدولية بعد موجات الركود التضخمى واشتداد سياسات الحماية من الدول الصناعية، وفى عام 1982م دخلت الدولة المدينة ومنها السودان فى برامج التركيز الاقتصادى والإصلاح المالى فى إطار برامج استثمار ثلاثية متوالية هدفت أساساً الى معالجة الديون الخارجية وتحريك قطاع الصادر وقد استمر هذا البرنامج حتى عام 1987م حيث إعداد البرنامج الرباعى من 1988م– 1991م والذى لم يحظى بالتنفيذ.([1])

وكشفت محصلة الأداء الاقتصادى خلال فترة السبعينات والثمانينات ضعف فى الإدارة الاقتصادية وغياب النظرة الشمولية وبدأ ذلك فى ضعف القدرة الاستيعابية للفوائض المالية

[1] عبدالوهاب عثمان . منهجية الإصلاح الإقتصادى .- المكتبة الوطنية للنشر : الخرطوم .-ط1 ، 2012م .- ص22

البترولية التى تدفقت علي البلاد بمعدل 800 مليون دولار فى المتوسط والتي صاحبت الاستقرار الأمنى الذى حدث بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا حتى عام 1972م إلا أن الوضع تأزم بعد تجدد الحرب فى جنوب السودان حيث دخلت البلاد فى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى ونتيجة لذلك حدثت فجوة فى الموارد الداخلية بحوالى 15% و 9,8% من الناتج المحلى الإجمالى بالإضافة للعوامل الطبيعية التى تمثلت فى آثار الجفاف والتصحر التى ضربت البلاد لعدة سنوات وما أفرزته من مجاعات علي نطاق واسع وتدهور مؤشرات الأمن الغذائى وما تبع ذلك من هجرات وقد كانت تجربة الأداء الاقتصادى فى تلك الفترة قد تمثلت فى هبوط معدلات نمو الاقتصاد إلى أقل من 5% فى المتوسط السنوي وارتفع معدل التضخم بحوالى 80% بنهاية الثمانينات وبلغ عجز الميزانية حوالى 14,6% من الناتج المحلي الإجمالى بحلول عام 1990م اعتمد فيه على التمويل بالعجز ودعم السلع الأساسية من موارد غير حقيقية فأثر ذلك سلباً على مرونة السوق والأسعار وعلى القطاع الخارجي – تدهور دخل الفرد بحوالى 18% الأمر الذى نتج عنه ازدياد معدلات الفقر كما فقد القطاع الزراعى دوره الرائد فى تحريك الاقتصاد القومى. وفى أولى المبادرات لوقف التدهور الاقتصادى تم عقد المؤتمر الاقتصادى الأول والذى نتج عنه البرنامج الثلاثى للإنقاذ فى الفترة من 1990م – 1993م والذى جاء لوضع السياسات العاجلة وبأهداف محددة لوقف التراجع الاقتصادى بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة وقد كان ذلك عبر خصخصة المرافق والمؤسسات العامة وتحجيم دور القطاع العام وكسر احتكاريته للنشاط الاقتصادى وفتح المجال أمام القطاع الخاص – مراجعة الهياكل الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية اللازمة لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادى وتحريره من القيود وتحرير الأسعار وسعر الصرف واجه هذا البرنامج العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التى حاصرته ودفعت السلطات إلى اللجوء إلى أسلوب الصدمات وما أفرزته من سلبيات تمثلت فى التكلفة الاجتماعية الباهظة التى تحملتها الشرائح الضعيفة ومحدودة الدخل وأفضى هذا البرنامج الى عقد مؤتمر الإستراتيجية القومية الشاملة وإصدار وثيقتها

وإعلان سياسة التحرير على المدى الطويل والتى صيغت على ضوئها البرامج الثلاثة التى شهدتها الفترة من

(1992م– 1995م).([1]).وقد كان الهدف من هذه السياسة التحريرية للاقتصاد السودانى هي السيطرة على الاقتصاد وتوجيهه ليواكب أهداف وبرامج الإنقاذ وهذا يندرج تحت إطار الاقتصاد السياسى أما الهدف الثانى هو إطلاق قوى السوق وذلك بإزاحة كل القيود التي تعيق انطلاقه وبالتالى تتحقق المنافسة الكاملة والتى بدورها تؤدى لخفض الأسعار. وتحسين المستوى المعيشى، تحقيق التوازن الاقتصادى بين الولايات بالتركيز على الزراعة، تكثيف عمليات استخراج البترول والتوسع فى التصنيع الزراعي ومواصلة بناء الهياكل الأساسية والخدمية. بينما كان البرنامجين للعام (1996– 1998م) (1999م – 2002م) أكثر واقعية حيث شهدت هذه الفترة تطورات فعلية فى إنتاج بعضاً من مشتقات البترول وأصبح النفط يشكل اهتمامات عالمية وإقليمية واحتل البترول مكان السلع الزراعية فى معدل نسبة الصادرات وأصبح المصدر الرئيسى للحصول علي العملات القوية كما تم استخدام هذه الطاقة فى إنتاج الطاقة الكهربائية وبالتالى حل مشاكل الطاقة فى عمليات الإنتاج. وقد ركز هذا البرنامج أيضا على خفض معدلات التضخم للوصول به إلى معدل أقل من 10% فى المتوسط وكان التركيز على قطاع الصادرات وجذب الاستثمارات الدولية وزيادة الموارد بالولايات عبر الدعم المباشر وتطوير إمكانيات البلاد الصناعية والاستمرار فى سياسة الاعتماد على الذات، واجهت هذه البرامج فى تلك الفترة عدة مشاكل منها استمرار الحرب فى الجنوب والتكلفة البشرية والمأدبة التى نتجت عنها ، انحسار المساعدات الإنمائية الدولية واستمرار الضغوط الدولية بأشكالها المختلفة إلى جانب ضغوط الديون الخارجية والآثار المترتبة عليها وغيرها من المعوقات.([2])

استجاب الاقتصاد لسياسات الإصلاح وبدأ فى الانتقال من مرحلة النمو فأرتفع الناتج المحلى الإجمالى من سالب 202% فى العام 1989م إلى 12% عام (90 – 91م) وبلغ

[1] عبدالوهاب عثمان . منهجية الإصلاح الإقتصادى . مرجع سبق ذكره .- ص160ص

[2] المركز السودانى للخدمات الصحفية . الإستثمارات الأجنبية وإنعكاسها علي إقتصاد السودان ، 2009م

متوسط النمو الحقيقي حوالى 6,4% خلال الفترة من (1992م – 2004م)، وفى الفترة من (2003م – 2006م) نجد أن القطاع الزراعى يمثل القطاع الطليعى فى الناتج المحلى بحوالى 50% وقد تضمن تطوير الاقتصاد السودانى الاستمرار فى تنفيذ برامج قوية وسريعة شاملة للإصلاح تمثلت فى الاستمرار فى سياسة التحرير الاقتصادى والاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية خاصة سلعة القمح، خصخصة المرافق العامة والاستمرار فى سياسة المحافظة على الاستقرار الاقتصادى بكبح التضخم والتشغيل لعناصر الإنتاج – زيادة إنتاج البلاد من الطاقة وذلك بزيادة التوليد الحرارى وتوسيع شبكة الكهرباء وتحسين الأداء المالى للهيئة القومية للكهرباء بإدخال نظام الدفع المقدم – الاستمرار فى برنامج المصالحة الوطنية مع المعارضة الداخلية والخارجية حيث تم توقيع اتفاقية السلام الشامل أبوجا – الشرق والدوحة كما تم تطور برنامج الأمن . أما الخطة الإستراتيجية القومية فى العام (2007م – 2011م) فقد جاءت غاياتها فى استدامة السلام والسيادة الوطنية والوفاق الوطنى، المواطنة والهوية السودانية الحكم الراشد وسيادة القانون – التنمية المستدامة – محاربة الفقر وتحقيق أهداف الألفية – البناء المؤسسى وبناء القدرات والمتابعة والتقويم – بسط المعرفة المعلوماتية وتطوير اليات البحث العلمى.

أما الخطة الإستراتيجية الربع قرنية فى الفترة من (2007م – 2013م) فقد قامت على عدة أهداف منها استدامة برامج النمو، تبنى سياسة التحرير لقوى السوق تحقيق العدالة فى قسمة الثروة، المحافظة على استقرار الوطن وأمنه، تبنى تخطيط متوسط وطويل الأجل، تبني الموازنات السنوية والتركيز على البنية التحتية القوية لتحقيق التواصل الاجتماعى والتفاعل الاقتصادى، أما الأهداف الكلية فقد ركزت على استدامة الاستقرار الاقتصادى، ترشيد الطلب الكلى ومعالجة فجوة الموارد، توجيه الإنفاق العام لتحقيق الأمن الغذائى القومى ومقابلة الاحتياجات الأساسية للمواطن، تطوير ودعم سوق رأس المال والأوراق المالية، تحقيق التوازن الخارجى وتحسين أداء ميزان المدفوعات بتفعيل دور التجارة الخارجية، تحقيق

الانفتاح الاقتصادى وترقية التعاون الدولى لتغير مكانة السودان الاقتصادية علي المستوى الدولى.([1])

أما فيما يتعلق بالاستثمار فإن من العوامل الرئيسية التى تميز مناخ الاستثمار فى السودان هى موقع السودان الاستراتيجى والذى يمثل مدخل للقارة الإفريقية من الجهة الشرقية وتجاوره عدة دول افريقية ويمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد منها ويطل الموقع على البحر الأحمر مما جعل السودان يتوسط الأسواق العالمية فى الشرق الأوسط الأقصى فى أوروبا وآسيا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الأحمر عبر قناة السويس. يرتبط السودان مع دول الجوار بطرق برية وجوية وبحرية ومن عوامل تشجيع الاستثمار بالسودان توفر الإمكانات الطبيعية التى يزخر بها السودان تكمن فى توفر الأراضى الزراعية والمياه والثروة الحيوانية ووجود بنية تحتية ومرافق خدمية قابلة للتحديث إلى جانب الاتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة، كذلك وجود المناطق الحرة التى تمنح المستثمرين مزايا عديدة لتشجيع الاستثمار، الإعفاءات الجمركية الكاملة للمشروعات الإستراتيجية وذلك بمنح المشروع الأرض اللازمة مجاناً، كما وفر قانون الاستثمار للمستثمر ضمانات منها عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية إلا بالقانون ومقابل تعويض عادل، عدم الحجز على الأموال المستثمرة أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي، للمستثمر الحق فى إعادة المال المستثمر فى حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته، ومن العوامل التي شجعت على الاستثمار أيضا حجم السوق حيث يتميز السودان بسوق استهلاكية محلية جيدة ويتسع هذا السوق بتعامل السودان التجارى مع دول الجوار ولتعزيز مناخ الاستثمار أيضا عقدت الحكومة السودانية اتفاقيات إقليمية ودولية بهدف تشجيع الاستثمار وزيادة حجم التبادل التجارى مع هذه الدول، أما فى مجال القطاع الخاص فإن هذا القطاع له الحرية الكاملة فى ممارسة النشاط الاقتصادى، ولهذا القطاع تنظيماته الإدارية المتمثلة فى اتحاد أصحاب العمل، غرف التجارة والصناعة السودانية والتى تبذل مجهوداً

[1] عبدالوهاب عثمان . منهجية الإصلاح الإقتصادى . مرجع سبق ذكره .- ص10-13

كبيراً وتعزز دور القطاع الخاص ومساهمته، كما تقوم بتوفير المعلومات للمستثمرين واطلاعهم على الأنظمة التى تمكنهم من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.([1])

تعرض الاقتصاد السودانى إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية بغية مواجهة التحديات منذ العام 1990م ولعل من أهم الأسباب التحول من فمركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع فى إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم فى الأسعار ثم تحريرها ونتيجة لذلك حدثت ندرة فى السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة وتعرض النقد الأجنبى إلى إجراءات وسياسات تمثلت فى سعر الصرف المدار وتعويم الجنيه السوداني(ترك سعر الصرف لالية السوق فى العرض والطلب دون تدخل) وقد أخذ هذا الإجراء تداعيات بالغة التعقيد تمثلت فى إرتفاع أسعار السلع المستوردة والمصنعة محلياً التى تعتمد على استيراد المادة الخام، أما سياسة سعر الصرف المعوم فقد أدت إلى تعافى الاقتصاد السودانى حتى موعد اندلاع الأزمة المالية العالمية وتأثر الاحتياطى من العملات الأجنبية ثم جرت بعد ذلك سياسة الإبقاء علي سعر الصرف المعوم المدار من منح حافز تشجيعى ليقفز بسعر الصرف إلى ما يقارب سعر السوق الموازى.

تأثر الاقتصاد السودانى كذلك باستحقاقات نيفاشا التى قسمت الثروة وأفرزت نظامين مصرفيين وقد شهد الاقتصاد ندرة موارد ثم وفرة وتعرض الاقتصاد للعزلة خاصة من دول الغرب بسبب الحظر الاقتصادى، لقد أصبح الاقتصاد السودانى الكلى يحظى باهتمام كبير بجملة من الاعتبارات إضافة إلى الاهتمام المتعاظم باليات وأدوات الاقتصاد الكلى وأهميته فى تخفيف الأهداف والسياسات الاقتصادية الكلية فقد حقق الاقتصاد حسب الإحصائيات الرسمية نسب نمو عالية إلا أنه تضائل إلى 3% فى العام 2010م وذلك لتأثره بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية فأدى ذلك إلى تدنى مستوى الخدمات كمياً ونوعياً، وارتفع معدل البطالة والتضخم، انخفاض سعر العملة الأمر الذي أدى إلى المطالبة بإعادة توزيع الثروة

[1] متاح عبر www. Sudarress .c /cmc / 4043/ 2013

والسلطة من قبل جهات عديدة داخل السودان، انخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى والذى كان يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات البترول خاصة فى عام 2008م فسياسات البنك المركزى التى استخدمت مؤخراً لزيادة احتياطى النقد الأجنبى خلقت سوق موازى يمول من البنك المركزى نفسه وذلك لخفض سعر العملة باستمرار.([1]) من المسائل المؤثرة على الاقتصاد السودانى ضعف البنية التحتية الأمر الذى يقود بدورة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإحداث تأثيرات سالبة على الاستثمار، والتسويق هذا بالإضافة إلى الاهتمام الشديد الذى يجده التخطيط الاستراتيجى حيث تعددت الخطط والاستراتيجيات التى لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات السليمة، كذلك سياسة التحرير الاقتصادى التى اعتمدت على الفكر الأحادى والموازنة العامة للدولة لا تعكس كل الأداء الاقتصادى وذلك لشح المعلومات خاصة التى تتعلق بالقطاع التقليدى، عدم الاستقرار السياسى والأمنى، عدم استقلال الموارد بصورة مثلى، ضعف استقطاب وتحريك الموارد الخفيفة ، سوء الإدارة الاقتصادية ، ارتفاع معدلات النمو مع سوء التوزيع ، استمرار ارتفاع معدلات الفقر واعتماد مكاسب السلام على المساندة الخارجية وسياسات التنمية، إذن هناك إجماع على أن السودان يمر بأزمة مالية معقدة قد تزداد تعقيداً ما لم تتخذ التدبير الأزمة، لا يزال القطاع الزراعى يمثل المصدر الرئيسي للنمو المتواصل فى الاقتصاد السودانى لا سيما فى ظل التغيرات الرئيسية فى سياسات الاقتصاد الكلى والتى هدفت إلى تحفيز الإنتاج منذ العام 1992م ومع ذلك ما زالت نظم الإنتاج والتسويق الزراعى تعانى من ضعف الكفاءة بالنسبة لكل القطاعات الفرعية للمحاصيل الرئيسية والإنتاج الحيوانى، ويتعين معالجة هذا الضعف بالإصلاح الزراعى وتطوير البنية الأساسية له لأن مستقبل السودان الاقتصادى والاجتماعى يقع فى تعمير القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى، لا يزال السودان بلداً مستورداً للعديد من السلع والمنتجات الاستهلاكية ومع تواجد رؤية محددة لصرف الموارد على البرامج التنموية كما أن اعتماد السودان على البترول وهو ثروة ناضبة من أكبر المخاطر التى لا بد من

[1] www.cbos gov.sd / sites / default / file / iuly / 2012 /pdf

تداركها نتيجة لانفصال الجنوب الذى أدى إلى فقد العديد من الموارد ومستحقات سلام دارفور والشرق تأتى الموازنة فى كل عام بمؤشرات محبطة تكاد تخلو من المكاسب وتميل دوماً إلى زيادة رسوم الوارد والجمارك ومن ثم ارتفاع الأسعار من غير اللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية فانعكس ذلك سلباً على الأسواق بتفاقم الكساد الذى يخيم على الأسواق المحلية وزيادة أسعار السلع وضعف القوة الشرائية على الدولة وفى ظل هذا التدهور الاقتصادى المستمر إيقاف برامج الخصخصة المتعلقة بالمشروعات الإنتاجية الزراعية من خلال الدعم المباشر للمشاريع الإنتاجية، والاستفادة من الاستثمارات المتاحة فى المشاريع التنموية الحقيقية، عدم التركيز على المانحين والمساعدات العالمية، تفعيل دور الأمن الاقتصادى والاستعانة بالخبراء، خفض سعر الفائدة لجذب الأموال وغيرها من سياسات الإصلاح.([1])

2-1 -2 قطاعات الإقتصاد السودانى:

1/ القطاع الزراعى

يتكون القطاع الزراعى من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية فالقطاع الزراعى بتكوينه هذا يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية على الإطلاق إذ يشارك بحوالى 40% من إجمالى الناتج المحلى وتوضح التقارير أن 80% من السكان يعتمدون فى معيشتهم على هذا القطاع وأن 70% من القوى تعمل بهذا القطاع ويشارك القطاع الزراعى أيضا بحوالى 98% من العملات الأجنبية من حيث العائدات للبلاد ونتيجة لأهمية هذا القطاع فقد خصصت نسبة 31% من جملة الاستثمارات لهذا القطاع خلال الخطة الستية كما خصصت حوالى 290 مليون جنيه سودانى من استثمارات القطاع الخاص للاستثمار فى مشاريع مختلفة وبالرغم أن الزراعة تمثل العمود الفقرى للاقتصاد فإن نشاط القطاع الخاص فيه كان الأسبق والأوفر انتشاراً منذ القدم. أما فى مجال الحاصلات الزراعية فان القطاع العام يهيمن هيمنة كاملة على قصب السكر وعلى القطن بنسبة 98%، 93% من القمح،

[1] واقع ومستقل اللإقتصدالسودانى . النشرة الدورية لبنك السودان المركزى ، يناير 212

68,2% من الدخن، 47,2% من السمسم، و45,7% من الفول السودانى. ومن أهم المحاصيل الرئيسية للقطاع الزراعى القطن ويحتل هذا المحصول مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية ويستعمل فى صناعة الغزل والنسيج ونسبة لطبيعة الاقتصاد السودانى الذى يعتمد على الزراعة منذ القدم فإن تضييق الشقة بين القطن والمحاصيل الأخرى لا يتأتى بصورة سريعة فقد بلغت قيمة الصادرات من القطن حوالى 50% من قيمة الصادرات وقد عرف القطن السودانى بتيلته الطويلة إذ يزرع فى كل من المناقل والجزيرة، ومتوسط التيلة يزرع فى خشم القربة والسوكى وطوكر، أما قصير التيلة فيزرع فى جبال النوبة. ([1]) انخفضت المساحات المزروعة قطناً للأعوام 92 – 93م بسبب التركيز على زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية، أما فى السنوات (95 – 1999م) و (2000م – 2002م) فقد أخذت المساحة المزروعة بالقطن تتأرجح بين الزيادة والنقصان ونتيجة لذلك انخفض معدل نسبة مساهمة القطن فى الناتج المحلى الإجمالى وذلك لانخفاض المساحة المزروعة تارة وضعف الإنتاجية وانخفاض أسعاره تارة أخرى، ومن أهم المحصولات التي تدر العملات الصعبة للبلاد الصمغ العربى فهو محصول نقدى يوجه نحو الصادر ويحتل السودان المرتبة الأولى بين دول العالم فى إنتاج الصمغ بحوالى 80% من الإنتاج العالمى وتنمو أشجاره فى أنحاء عديدة من السودان ورغم ذلك فان ما يتم إنتاجه يتراوح بين 5% – 8% من الغابات وتعتبر شجرة السيال من أجود أنواع الصمغ فى منطقة بانقا بالشمالية وسوف يكون لها طلب عالمى كبير.([2]) ويعد الصمغ العربى سلعة ذات أهمية خاصة للصناعات الغذائية وصناعة المشروبات الغازية بأنواعها، علاوة على استخدامه فى صناعة العقاقير الطبية لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما فرضت عقوباتها على السودان استثنت صادرات الصمغ العربى من المقاطعة الاقتصادية لما له من أهمية فى هذه الصناعات. تزايد استخدام الصمغ العربى بصورة مضطردة بسبب توسع الأسواق العالمية للصمغ العربى وفى كل عام يتم اكتشافات جديدة لخصائصه وفى الوقت الحالى يصدر السودان ما قيمته

[1] عثمان إبراهيم السيد . الإقتصادالسودانى .- ط2، 1998.- ص131

[2] عباس عبدالماجد منتدى. شمبات الزراعى .- صحيفة التيار العدد 11112 : الخرطوم ، 2015م

150 مليون دولار سنوياً وهو رقم ضئيل جداً مقارنة مع الإمكانيات الضخمة التى تتمتع بها البلاد فى مجال الصمغ العربى ويتميز السودان بالنمو الجماعي للصمغ العربى الصافى دون اختلاطه بأنواع أخرى مما يمكن السودان من احتكار السوق العالمية بكل يسر فى حال توفر الاهتمام الكافى بالمحصول ذو القيمة والنوعية العالية ومؤخراً أضيف له إفراز شجرة الطلح الأقل جودة وأصبح صمغ الشهاب والطلح يسوقان تحت مسمى كودى واحد.

يعتبر سوق محصولات النهود أكبر سوق لإنتاج الصمغ العربي على مستوى العالم حيث أن شجرة الشهاب التى تنتج أجود أنواع الصمغ تحيط بها من كل الجوانب وهو محصول لوجود قليلاً من الاهتمام والإدارة الصادقة وتطويره لأصبح من السلع الاستراتيجية التى تغذى الاقتصاد القومى بالعملات الصعبة([1]) ، إن ضعف التسويق بالرغم من وجود مجلس للصمغ العربى وضعف البنية المحفزة لهطول الأمطار وحصاد الصمغ قبل نضجه بالإضافة لسوء التخزين كل هذه المعضلات وغيرها واجهت إنتاج الصمغ العربى وجعلت السودان يقوم بتصديره كمادة خام إلى شركات معظمها فرنسية تقوم بتحويله إلى بدرة رزازيه مما جعل سعره أضعاف مضاعفة من كونه خام.([2]) وكذلك من المحاصيل الرئيسية محصول الفول السودانى وهو من المحاصيل المهمة ويستخدم جزء محلياً فى إنتاج الزيوت والأمباز، ومن المحاصيل أيضا الذرة الشامية والدخن والقمح التى تعتبر من أهم المحصولات الغذائية فى السودان ومن فروع النطاق الزراعى بالسودان قطاعى الغابات والثروة الحيوانية ، يعتبر قطاع الغابات من الثروات الطبيعية إذا أمكن استقلاله بطريقة صحيحة وذلك من خلال تحسين أنواعها وتربيتها وحفظها من القطع الجائر ، أما فى مجال الثروة الحيوانية فإن هذا القطاع يعتمد كلياً على الظروف الطبيعية والمناخية السنوية وإن توزيعها على المناطق التى تعيش فيها يعتمد علي مقدرتها على تطبيع نفسها على العيش فى تلك المناطق ولتشجيع تسويق الثروة الحيوانية فقد أنشئت المؤسسة العامة لتسويق الماشية واللحوم فى عام 1977م

[1] حيدر بابكر . الإقتصادالسودانى فى 58 عام .- مطابع السودان للعملة : الخرطوم ، 2010م .- ص170

[2] صحيفة التيار .- ع 1550 ، 2014م

للعمل على تسهيل انسياب الثروة الحيوانية بصورة علمية مدروسة إلى الأسواق، كما أنشئ حديثاً بنك الثروة الحيوانية لتشجيع التجارة الخارجية.

2/ القطاع الصناعى

يعتبر القطاع الصناعى من القطاعات الاقتصادية فى فقد كانت بداية الصناعة نتاج طبيعى للظروف التى أحاطت بالبلاد إبان الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية فنشأت صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد من السلع الضرورية مثل صناعة الصابون والحلويات وصناعة الإسمنت والسكر وتعليب اللحوم وغيرها كانت مشاركة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى عام (55 – 56م) متواضعة ولم تتعدى 1% من إجمالى الناتج المحلى وارتفعت إلى 2% عام (60 61م) ، ما عاد القطاع الصناعى الآن يعانى من جميع حزم العقبات والمشاكل التى حاصرته فى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى حيث لم يعد هنالك شحاً فى الطاقة ، كما شهد السودان توسعاً فى البنيات الأساسية كالطرق والجسور مما ساعد كثيراً فى نقل مواقع الاستثمارات حسب نوع الصناعة وموقع وجود المادة الخام ونقل المنتجات بسهولة ويسر مقارنة بالفترات السابقة ، وينقسم القطاع الصناعى إلى صناعات غذائية وغير غذائية وقد ورد فى تقرير الاستراتيجية القومية الشاملة تأرجح معدل النمو الاقتصادى الإيجابى إلى 18,9% عام(92 – 93م) وتدهور القطاع الصناعى إلى سالب 7,2% عام (92 – 93م) ويعزى هذا التدهور إلى سياسة التحرير بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة الباهظة.([1]) ومن أهم الصناعات الغذائية التى قامت صناعة السكر حيث ظهرت هذه الصناعة لأول مرة بإقامة أول مصنع للسكر فى الجنيد فى أواخر الخمسينات وأعقبته مصانع سكر حلفا الجديدة – سنار – وعسلاية وكلها مصانع تتبع للقطاع العام، أما أكبر المصانع الآن هو شركة سكر كنانة ومؤخراً تم إنشاء مصنع النيل الأبيض للسكر فى عام 2009م وقد ارتفعت إنتاجية السكر فى عام (99 – 2002م) نتيجة لتوفر مدخلات الإنتاج وتأهيل المصانع بالإضافة لذلك هناك صناعة

[1] حيدر بابكر الريح . الإقتصادالسودانى . مرجع سبق ذكره .-ص 172

الإسمنت وهى من الصناعات الاستراتيجية المهمة التى تشارك بفعالية فى التشييد والبناء وبالرغم من أهمية هذه الصناعة لم يقام إلا مصنعين مصنع أسمنت عطبرة ومصنع شركة النيل للإسمنت فى ربك، ارتفع إنتاج الاسمنت من 271,9 ألف طن مترى فى عام 2003م الى 307,1 ألف طن مترى فى عام 2004م أى بنسبة 12,9%، ثم ارتفع إلى نسبة 7,8% فى عام 2005م ثم انخفض إلى 202 ألف طن أى 40% فى العام 2006م. أما فى مجال صناعة الغزل والنسيج اتضح من واقع التجربة أن هذه الصناعة لم تنطلق حسب ما كان متوقعاً لها فقد ظلت المصانع تعمل بأقل طاقتها الإنتاجية فقد واجهت هذه الصناعة العديد من الإخفاقات والمعوقات ونتيجة لذلك صدر قرار فى العام 1983م بتحويل المصانع التابعة للقطاع العام إلى شركات عامة ذات مسؤولية محدودة فتكونت الشركة العامة للغزل والنسيج المحدودة وتضم مصانع شندى – الدويم – كوستى – كادوقلى – نيالا – دنقلا، بالإضافة إلى شركة الصداقة للغزل والنسيج بالإضافة لذلك كانت هنالك شركات القطاع الخاص والتى شملت شركة النيل الأزرق للغزل والنسيج، نسيج ود مدنى شركة الهدى للغزل والنسيج وشركة البحر الأحمر للغزل والنسيج وغيرها، ومن الصناعات التى أنشئت حديثاً قيام مجمع جياد الصناعى، وهى مدينة صناعية بدأ العمل فى إنشائها عام 1998م واكتملت فى عام 2000م تقع جنوب ولاية الخرطوم فى مساحة قدرها 15 ألف كلم2 ارتفعت مساهمة الإنتاج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى بـ 9,1% عام 1999م ثم ارتفعت إلى 15% فى عام 2000م.يتكون هذا المجمع من ثلاثة قطاعات رئيسية هى قطاع صناعة المحركات ويتكون هذا القطاع من أربعة ورش وست خطوط لتجميع التراكترات ووسائل النقل المختلفة، قطاع الصناعات المعدنية ويتكون من خمسة مصانع هى مصنع الحديد والصلب ومصنع الألمونيوم والنحاس والكوابل ومصنع المواسير وأخيراً مجمع سارية الصناعى والذى بدأ العمل به كقطاع عام فى 1997م بالاستثمارات فى صناعة الأحذية والبطاريات والملابس الجاهزة فى نوفمبر 1998م آلت ملكية القطاع الخاص كى ينافس فى السوق كما أضيفت لهذا المجمع بعض المصانع مثل مصنع الأجهزة الكهربائية والأجهزة الإلكترونية ومصنع بلاستيك

وتغليف، ارتفع إنتاج جياد فى مجال الصناعات المعدنية حيث ارتفع إنتاج الحديد والصلب بنسبة 24% وكوابل الألمنيوم إلى 157% والنحاس بنسبة 422% فى الأعوام (2001م – 2002م).([1]) إلى جانب ذلك إنشأ مجمع الصافات فى كررى لصيانة الطائرات كما ازدهرت صناعة الإيثانول فى مصنع سكر كنانة، ويعتبر السودان أول دولة عربية منتجة له حيث بلغ إنتاجه فى عام 2011م إلى 30 مليون لتر غطى الطلب المحلى وتم تصدير جزء منه إلى الاتحاد الأوروبي والدول العربية. وهناك كثير من المشاكل والمعوقات التى تواجه القطاع الصناعى فى السودان منها ضعف دراسة الجدوى للمشروعات ونقص المواد الخام، نقص الأيدى العاملة، ضيق نطاق السوق، وصعوبة التمويل، وعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار.

3/ قطاع النقل:

يشمل قطاع النقل السكة حديد والتى دخلت كوسيلة نقل فى العام 1873م والنقل البرى والذى شمل تطورات كبيرة وذلك بإنشاء العديد من الطرق والجسور فى أنحاء السودان المختلفة مما ساعد فى تطوير الإنتاج والنقل النهرى والذى يعتبر من أقدم وسائل النقل لامتداد الأنهار فى مناطق عديدة من السودان، النقل البحرى والذى ساهم فى حمل الصادرات والواردات من السلع المختلفة من وإلى السودان وأخيراً النقل الجوى.([2])

4/ قطاع الطاقة والتعدين:

يشمل قطاع الطاقة والتعدين المياه والكهرباء والبترول أما فى مجال البترول فمنذ النصف الأول من القرن الماضى بدأ السودان يفكر فى كيفية استخراج البترول الموجود بكميات مقدرة فى باطن الأرض لتحقيق الهدف الاستراتيجى فتم النشاط لاستخراج البترول على أربع مراحل فترة ما الاستقلال ففى العام 1959م تم التنقيب عن البترول فى مناطق شرق السودان وتحديداً على سواحل البحر الأحمر حول مدينة بور تسودان عن طريق شركة أجيب الإيطالية قامت بحفر ستة آبار تجريبية بغرض الاستكشاف ولكنها غير ناجحة لأن

[1] قسوم خيري . السودان وصدمة الإنفصال والطريق الى التعافى الإقتصادى .- مطابع السودان للعملة : الخرطوم ، 2012م .- ط1 .- 94

[2] قسوم خيري . السودان وصدمة الإنفصال والطريق الى التعافى الإقتصادى / مرجع سبق ذكره .- ص 93

الكميات الموجودة قليلة وغير مشجعة تجارياً وفى خطوة أكثر تقدماً فى العام 1967م تحصلت عدد من الشركات العالمية على فرص التنقيب عن البترول فى مناطق واسعة منها شركة دقنه للبترول وهى شركة سودانية كويتية أمريكية تحصلت علي 14 ترخيصاً للتنقيب فى منطقة البحر الأحمر كما تحصلت شركة شل وهى شركة هولندية انجليزية تحصلت علي رخصة التنقيب فى شمال السودان والصحراء ثم فترة الحكم المايوي وهى فترة بداية التنقيب عن البترول فى السودان حيث تولت شركة شيفرون المهمة بعد أن وقعت عقداً وبدأ عام 1974م حفرياتها فى كل من البحر الحمر – بانتيو ملكال والمجلد وقد أنفقت الشركة خلال أعمال التنقيب التى استمرت لمدة عشرين مايفوق المليار دولار كاستثمار وتوصلت الشركة إلى فى عام 1976م إلى كشف مخزون كبير للغاز الطبيعى فى نواحى سواكن وخلال هذه الفترة 69 – 1985م حيث طبقت سياسات السوق الحر ومن جهة أخرى حدث تصاعد غير مسبوق فى أسعار البترول متزامناً مع انحدار فى أسعار السلع الأولية كما تم اكتشاف حقل هجليج بواسطة شركة شيفرون التى أعلنت أن هذا الحوض المجاور لبانتيو يقدر مخزونه بما يقارب 229 مليون برميل وعلى اثر ذلك تكونت شركة النيل الأبيض للبترول مشاركة بين حكومة السودان وشيفرون وفى العام 80 –1982م وقعت اتفاقيتين مع كل من شركة توتال الفرنسية وشركة صن اويل الأمريكية وبناءً على ذلك تم حفر 95 بئراً فى كل من ابوجابره – سواكن – متارف والوحدة هجليج والطليح وكانت النتيجة 46 بئراً(1) وفى فترة حكم الإنقاذ خلال الفترة من 89 – 1999م وقعت الحكومة السودانية اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية العاملة فى مجال النفط وهى الشركة الكندية فى عام 91 – 1992م وشركة الخليج فى عام 1995م.الشركة الصينية الوطنية للبترول،الشركة الماليزية الوطنية للبترول بتروناس، شركة ستيت وليم الكندية التى خلفتها شركة تليسمان الكندية فى عام 1998من والشركة السودانية سودابيت، وقد منحت 5%، وبحلول العام 1999م دخل البترول قائمة الصادرات السودانية حيث غادرت ميناء بورتسودان إلى سنغافورة حمولة مقدارها 600 ألف برميل وفى العام 2004م بلغت جملة صادرات السودان من البترول 49 مليار دولار منها

80% أو يزيد عبارة عن بترول خام. لقد أسهم استخراج البترول وتصديره بحجم تجارى فى فك ضائقة النقد الأجنبي التى كانت الداء المزمن الذى تسبب فى فشل مشاريع التنمية، لقد أحدث دخول موارد البترول فى الاقتصاد السودانى تغيرات كبرى حركة مؤشرات الاقتصاد الكلى وبفضل هذه التغيرات استطاع السودان أن يعيد علاقاته الاقتصادية مع صندوق النقد الدولى والمؤسسات العربية والإقليمية ومعلوم بطبيعة الحال أن موارد البترول غير مشفرة وغير مستدامة وفى ظل الظروف الحرجة التى أحدثها انفصال الجنوب وخروج جزء كبير من موارد البترول من دائرة الاقتصاد الوطنى وما نتج عنه من مخاطر مأدية دون الحصول على موارد مالية خارجية كافية لسد الفجوة الكبير وتراجع البترول فى مساهمة قطاع الإنتاج فى البلاد فتعرض الاقتصاد الكلى إلى اختلالات فى الحساب الداخلى والخارجى ([1]) كما أدى ارتفاع موارد البترول وما نتج عن ذلك من ارتفاع قيمة الجنيه السودانى قد أضعف القدرة التنافسية على السلع البترولية، فعلى الدولة استخدام أحدث أساليب التكنولوجيا فى عمليات النفط لزيادة الإنتاج والاحتياطات النفطية وزيادة حصة الدولة فى السوق العالمية.([2]) أما قطاع الطاقة الكهربائية فهو يلعب دوراً هاماً ومقدراً فى دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد بذلت فى العشرين عاماً الماضية جهداً جبارة لتطوير هذا المرفق الحيوى وقد توجهت هذه الجهود بناء سد مروى فى أقصى شمال السودان وقد أدى قيامه الى استقرار الكهرباء وقد ساعد فى استقرار قطاعات الإنتاج الزراعى والصناعى وموارد الإنتاج المختلفة.

5/ قطاع التجارة الخارجية:

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأى دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية فى البلاد لما لها من آثار عميقة على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى وهى معلم من معالم الاقتصاد العالمى. استمرت الحكومة فى سياسة تحرير قطاع التجارة الخارجية، وأدخلت بعض التعديلات فيما يتعلق بتمويل النقد الأجنبى وبعض السلع والخدمات كى تتماشى مع

[1] قسوم خيري . السودان وصدمة الإنفصال والطريق الى التعافى الإقتصادى / مرجع سبق ذكره .- ص 95
[2] عثمان ابراهيم السيد . الإقتصادالودانى . مرجعسبق ذكره .-ص201

إطار التجارة الخارجية لدول الكوميسا، وتقوم سياسة التجارة الخارجية نحو تحسين الميزان التجارى بزيادة الصادرات وترشيد حصيلة الوارد وقد تحسن الميزان التجارى بسبب انخفاض العجز إلى نسبة 14,2% فى العامين (2003م – 2004م) وذلك بسبب زيادة الصادرات ولا شك أن سياسة التصدير والاستيراد يكون لها آثار كبيرة على مرفق تنشيط التجارة الخارجية وعلى تحسين الميزان التجارى، فسياسة التصدير تقوم أساساً على توجيه فوائض المنتجات المحلية من الاستهلاك إلى الأسواق العالمية للحصول على قدر من العملات الأجنبية، ويشارك كل من القطاع العام والخاص فى مجال التجارة الخارجية ويتعامل السودان فى سلعه الرئيسية على أساس التصدير عن طريق العملات الحرة، أما السلع غير الأساسية فيتعامل بها عن طريق المقايضة الكاملة أو الجزئية بالعملة الحرة، وأهم الصادرات السودانية تضم الذرة والحبوب الزيتية، الأمباز، الماشية بأنواعها، القطن، الصمغ العربى وغيرها، ونتيجة لزيادة الطلب فى الأسواق العالمية فقد صدرت عدة إجراءات لتسهيل عملية التجارة منها إلغاء ضريبة الصادر على الحيوانات الحية واللحوم والقطن المطرى، بذرة عباد الشمس، الخضر والفاكهة وتخفيضها بنسبة 50% على جميع سلع الصادر الأخرى. ([1]) منح مصدرى هذه المنتجات نسبة 50% من عائد الصادر ولهم حرية استخدامها، تحديد الحد الأدنى للأسعار بما يتماشى مع السوق العالمية وتخفيض 15% من التمويل العام لتمويل تصدير الثروة الحيوانية – أما فى مجال الوارد وقد تضمنت سياسة الاستيراد خلال السبعينات نظام الاستيراد بتحويل القيمة والاستيراد بالتسهيلات الائتمانية ونظام الاستيراد عن طريق المقايضة وتجارة الحدود ونتيجة للتوسع الكبير فى الواردات والاختلال الكبير فى الميزان التجارى شهدت فترة التسعينات حظر استيراد بعض السلع كالأقمشة والأثاثات المنزلية خاصة وأن الإنتاج المحلى لهذه السلع قد توسع ونجد أنه فى السنوات الأخيرة أن واردات السودان قد ازدادت بصورة كبيرة لتشمل مختلف السلع.

[1] عطا البطحانى . اقتصاد سودانىفىفترةمابع الحرب .- مطابع السودان للعملة : الخرطوم ،2006م .- ص26

المبحث الثاني

سياسة التحرير الاقتصأدى

3-2-1مفهوم سياسة التحرير الاقتصادى:

إن سياسة التحرير الاقتصادى التى تبنتها الحكومة عام 1991 بناء على توصيات المؤتمر الاقتصادى والتى كان هدفها الأساسى تحريك الاقتصاد السودانى من الركود عن طريق التركيز على الاستثمار الزراعى وتمليك القطاع الخاص زمام المبادرة مما يعنى إعداة هيكلة الاقتصاد السودانى لصالح المبادرات الفردية والسير وفق رؤى السوق (العرض والطلب).

تعنى سياسات التحرير الإقتصادى زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة فى أسواق المال والسلع النهائية والعمل ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصأدى الخاص ، بالإضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة.

كما تُعرف سياسة التحرير الاقتصادى بأنها مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتى تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الإختلالات المالية والنقدية التى يعانى منها ، وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد.

أ.تحرير الأسعار :

يتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة فى تحديد الأسعار أو التسليم الإجبارى للمحاصيل وتحرير أسعار الفائدة وتوحيد أسعار الصرف وإلغاء الحد الأدنى للأجور .

ب.سياسة الخصخصة:

تسعى إلى أن يطغى دور القطاع الخاص ويحل محل القطاع العام فى النشاط الاقتصادى مما يؤدى إلى تراجع دور الدولة ويتم ذلك عن طريق بيع مشاريع القطاع العام الخاسرة إلى القطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجارى بهدف زيادة الربح.

ج. تحرير التجارة الخارجية:

وذلك بإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء إتفاقيات التجارة وخفض الرسوم الجمركية وتشجيع التصدير

أهداف سياسات التحرير :-

1/ تحرير أسعار السلع والخدمات بالانتقال من سياسة التسعير الاجتماعى إلى سياسة التحرير الاقتصادى . وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات.

2/تحرير التجارة الخارجية وذلك بإلغاء القيود غير السعرية على الواردات.

3/ تقليص قائمة الحظر المطلق على بعض الواردات .

4/ خصخصة القطاع العام بيعاً أو تأجيراً أو مشاركة .

كما تستهدف سياسة إعادة الهيكلة تحرير الاستثمارات وإلغاء القيود الطاردة للمستثمرين.

آثار سياسة التحرير الاقتصادى فى السودان :.

من أهداف سياسة التحرير الإقتصادى تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات ولكن لو عدنا إلى الواقع لوجدنا أن العرض أصبح أكبر من الطلب وأن هذه السياسة أدت إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع وتحويل المواطنين إلى استهلاكيين أكثر منهم منتجين فمن آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدولى تحرير الأسعار وتحرير سعر الفائدة وإلغاء وجود حد أدنى للأجور مما أدى إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات وأثر تأثيراً مباشراً على محدودى الدخل وأدى إلى تدهور أحوالهم المعيشية بدليل إنخفاض استهلاك الأسرة من الأغذية والمشروبات من 62.2% الى 52.9% فيما نجد أن من بين أهداف سياسة التحرير أن يحدث نمو إقتصادى عن طريق تشجيع الإستثمار فى المشاريع

الإنتاجية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمزيد من التنمية ، فما حدث هو العكس فصغار المنتجين توقفت مشاريعهم وبدأ الاستثمار الفعلى برؤوس الأموال الأجنبية التى تديرها شركات كبرى صرفت النظر عن العمالة المحلية الوطنية مما أدى إلى إفقار المواطنين المحليين والى المزيد من البطالة وسط قطاعات كبيرة من المجتمع ترتب على ذلك فقدان أشخاص ذوى كفاءات ماهرة ومدربة نتيجة لتوقف المصانع خاصة مصانع النسيج والمعلبات .....الخ."

إن سياسة تحرير الأسعار وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات بالإضافة لتخفيض العملة وفرض الضرائب غير المباشرة أدت إلى زيادة الفقر بالنسبة لغالبية المواطنين وأصبح المستفيد هم كبار المنتجين والتجار مما أدى إلى تعزيز وضعهم الاجتماعى والاقتصادى، إذاً ترتب على ذلك أن الخاسر الرئيسى جراء تحرير الأسعار هو المواطن البسيط الذى أصبح لايستطيع شراء حاجاته الأساسية لارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل . فرغم الوفرة لكل السلع فى الأسواق فقد بدأ الرقم القياسى للأسعار ينمو بدرجة أعلى من معدل نمو الرقم القياسى للأجور منذ 2006م ترتب على ذلك تراجع القوة الشرائية والأجور الحقيقية خصخصة مؤسسات القطاع العام وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع نسبة البطالة فقد كان من المفترض أن تؤدى هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل وبالتالى تخفيض الفقر على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد . فقد تم بيع معظم مؤسسات القطاع العام الى مستثمرين من خارج السودان وبعض المستثمرين من الداخل ، وأدى هذا الى تعزيز رأس المال الأجنبي وسيطرته الى حد كبير على الاستثمار بالداخل والنشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ولتطبيق سياسة التكيف الهيكلى وتخفيض الإنفاق العام التي تسعى الدولة لتحقيقها يتم اللجوء إلى إحدى الطريقتين أو كلاهما " إبطاء أو إيقاف التعيينات فى القطاع العام ، أو تسريح جزء من العمالة الموجودة مما أدى إلى عدم التوسع فى التوظيف وتسريح العاملين فى مؤسسات القطاع العام التي تمت خصخصتها ولم يقم القطاع الخاص الذى يعتمد على

الربحية بتوفير وظائف تساعد فى تقليل حدة البطالة، ترتب على ذلك آلاف الموظفين والعمال الذين تم إنهاء خدماتهم وعقوداتهم فى شركات ومصانع ومؤسسات كانت مملوكة للدولة وتمت خصخصتها وكانت الأكثر تأثيراً خصخصة البنوك مثل بنك الخرطوم وبنك الشعب وبنك النيلين وشركة سودانير بإعتبارها كانت الناقل الوطنى الذى ننتشر من خلاله فى المطارات العالمية .

أما سياسة إيقاف التعيينات فقد أدت إلى المزيد من البطالة خاصة وسط خريجى الجامعات التى تخرج سنوياً آلاف الخريجين بينما سوق العمل لايستوعب إلا القليل منهم بمختلف تخصصاتهم فى الوقت الذى إنفتح فيه الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية الوافدة لأنها رخيصة ولأن سوق العمل أصبح يركز على الربح وتحقيق أعلى معدلاته ويصرف النظر عن العمالة المحلية وذلك لتحقيق أكثر الأرباح بأقل التكاليف.

ونتيجة لانخفاض أو عدم وجود مصادر للدخل ترتب على ذلك تدنى فى المستوى الغذائي والصحى والتعليمى والبيئة السكنية مما أدى الى انتشار أمراض سوء التغذية وإرتفاع معدل الوفيات وعدم القدرة على الحصول على الاحتاجات الأساسية وضعف القدرة على الادخار .

كما ترتب على ذلك ظهور الجريمة العلمية المنظمة ، إنتشار المخدرات وسط بعض قطاعات من الشباب نتيجة الإحباط ظهور مشاكل سلوكية وأخلاقية وظواهر سالبة فى المجتمع السوداني لم تكن موجودة من قبل ، وتنظيم شبكات للممارسات غير الأخلاقية.....الخ، وانتشار الفساد المالى والسياسى وزيادة نسب التعدى على المال العام كل ذلك جعل النظام السياسى يقف عاجزاً عن استيعاب الخطوات السريعة للتغيير الاجتماعى نتيجة الزيادة الكبيرة فى اعداد العاطلين والمهمشين اجتماعياً نتيجة سياسة التحرير الاقتصادى.

ترتب على عدم وجود فرص للتعيين بالداخل هجرة العقول إلى خارج السودان متمثلاً فى هجرة أعداد كبيرة من الشباب حديثى التخرج وعملهم فى مهن لاتناسب تخصصاتهم بالخارج سواء كان لدول الخليج أوالسعودية أو الهجرة لغيرها من الدول الأوربية والأمريكية تسريح

الأعداد الكبيرة من الموظفين فى مؤسسات القطاع العام أدى إلى إهدار خبرات قيمة نتيجة لعملية الخصخصة ترتب على ذلك مشاكل أسرية لا حدَ لها نتيجة عدم وجود دخل للأسرة.
، أدت سياسة التحرير الاقتصادى الى تركز التنمية والمشاريع التنموية فى ولاية الخرطوم تحديداً وبالتالى أصبحت منطقة جاذبة وأصبح الريف منطقة طاردة ترتب على ذلك هجرة أعداد كبيرة من المواطنين من الريف الى الحضر فيما يسمى بالهجرة الريفية الحضرية وأدت هذه الهجرات الى تريف المدن والى وجود علاقات غير متوازية وغير مخططة مما أثر فى التركيبة السكانية داخل ولاية الخرطوم أدت عملية الخصخصة إلى ظهور المهن الهامشية فى المجتمع حيث لم يجد الكثيرين فرصة للرزق إلا عن طريق هذه المهن الهامشية.
رفع الدعم عن السلع والخدمات فى ظل محدودية الدخل أو عدم وجوده وزيادة التضخم أدى إلى ظروف معيشية صعبة حيث تأثرت بذلك أغلب الأسر وأصبحت غير قادره على تلبية جميع إحتياجاتها مما أثر سلباً على المستوى الغذائي والصحى والتعليمى لأفرادها هذه التغيرات التى حدثت بعد الأخذ بسياسات التحرير الإقتصادى ترتب عليها إختلالاً كبيراً فى القيم وإهتزازاً قوياً فيها رغم كل هذه الآثار المحبطة ولكن هناك بعض الإيجابيات .
تمثلت أبرز مظاهرها فى:-
1/ تعزيز قيمة العمل كقيمة بغض النظر عن نوع العمل فالكل أصبح يعمل لكى يعيش إذا وجد فرصة للعمل.إنتهت الإتكالية على عائل واحد داخل الأسرة وأصبح جميع أفراد الأسرة يعملون .
2/ دخول التكنولوجيا لكافة مجالات العمل والإنتاج وإنتشار أجهزة الحواسيب والنت مما جعل العالم قرية صغيرة.
3/ فتح المجال أمام القطاع الخاص لتحريك طاقاته الكامنة ليصبح قطاعاً رائداً بينما يصبح القطاع الحكومى قطاع رقابى وتنظيمى يحمى المنتج والمستهلك مع استيعاب القطاع الخاص لأكبر قدر من الكوادر البشرية لتغيير النظم الإدارية فيه.

4/توفير السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع أسعارها وتضييق الفرص أمام السوق السوداء.

5/كفاءة المنتجات وزيادتها إذ أنه وفى ظل التنافس الحر تقوم كل منشأة بابتكار الأفضل والأجود.

6/ نجاح الحكومة فى تطبيق سياسة اقتصادية دون الإستعانة بمنح أو قروض خارجية وتغطية نفقات الحرب بنسب أكبر مما كان وتمويل مشروعات تنمية ضرورية بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .

7/ تحقيق الاقتصاد لنمو حقيقى حيث بلغ للعام 1995/94 10.6% وحقق القطاع الزراعى 44% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ 29% للعام 1991/990م (بداية البرنامج الثلاثى).

8/ التعرف علي حقيقة المناطق ذات الضعف الاقتصادى ومن ثم وضع الحلول لها.

9/ إنقاذ الثروة الحيوانية من الضياع حيث أصبحت ذات مساهمة فاعلة فى الاقتصاد حيث قفزت الصادرات من اللحوم الحية والمذبوحة من 20.6 مليون دولار للعام 1991/90 إلى 104.8 مليون دولار عام 1995/94 مشكلة نسبة 20% من الصادرات بينما كانت تشكل 9% فقط من الصادرات فى العام 1991/90م .

10/ تحريك القطاع المصرفى إذ تضاعف عدد فروع البنوك فى عام واحد من 300 إلى 600 فرع ودخولها لمناطق ريفية لم تدخلها من قبل .

10/زيادة حركة النقل بعد تحسين شبكة السكة حديد ودخول أسطول نقل برى كبير للعمل فى القطاع الخاص .

11/ قيام عدد من الصنأديق لدعم الفئات الفقيرة إضافة إلى وضع برنامج معاشات شهرية للأسر ضعيفة الدخل.

سلبيات سياسة التحرير الاقتصادى:-

1/ لجوء الدولة للزيادات الدورية فى الأجور نتيجة لتصاعد الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية مما أدخل الدولة فى حلقة مفرغة وصراع مستمر لتعويض الطبقات الفقيرة للحفاظ على مستوى معيشة معتدل ترتب عليه عدم انضباط فى السوق وتصاعد مستمر فى الأسعار مع ندرة بعض السلع لعدم توفر مدخلات الانتاج والتى يتطلب توفيرها عملات حرة فى ظل توقف المعونات والقروض الأجنبية وانخفاض تحويلات المغتربين.

2/ زيادة نسبة العطالة نتيجة لسياسة الخصخصة وعدم وجود زيادة فى الإنتاج (حدث ما يسمى بفائض العمالة نتيجة لجوء بعض المصانع إلى تخفيض العمالة للحفاظ على مستوى معين من الإنتاج وبأسعار معقولة).

3/ زيادة السيولة فى ظل إنتاج متدنى فى بعض القطاعات وطلب مرتفع على بعض السلع مما يعنى زيادة التضخم مما أضطر الدولة للاستدانة من النظام المصرفى لمقابلة زيادة الأجور وبالتالى مزيد من التضخم.

4/ أرتفاع الطلب على العملات الحرة مما أثر على سعر الصرف وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية نتيجة لتوقف المعونات والمنح الخارجية والشح فى العملات الحرة وذلك تلبية لحاجة المصانع فى القطاع الزراعى لمدخلات الإنتاج.

5/ انخفاض الاستثمار فى قطاع العقارات لعدم وجود عائد مجزى فى ظل انخفاض قيمة العملة المحلية.

6/ لجوء العمالة المدربة وغير المدربة لمهن غير منتجة مثل السمسرة وتجارة العربات والعقارات والأراضى نتيجة لعائدها الكبير فى الوقت الذى لا تساهم فيه بطريقة مباشرة فى زيادة الدخل القومى.([1])

1 http://www.jazeratsai.com/forum/register.php

اعتمدت الدولة منذ التسعينات برنامجا للإصلاح الاقتصادى بهدف تحقيق العدالة والمساواة كهدف ‘إجتماعى وتحرير الاقتصاد الوطنى وتعزيز اقتصأديات السوق وذلك بإلغاء القيود التى تكبل الاقتصاد وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإدارى وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية وفقا لميزان العرض والطلب . وبذلك انتقل النظام الاقتصادى من مركزية الأداء وهيمنة القطاع العام واتساع سلطاتها التحكمية الإدارية فى تحديد الأسعار وتوزيع الدخل وفرض القيود على الاستثمار والقطاع التجارى وتقصير عملياتها بالتحليل والالتزام السعرى والترخيص وتكبيل حرية النقد الأجنبى والتدخل فى فرض أسعاره إلى اقتصاد قائم على تحرير قوى السوق وعوامل الإنتاج وتحفيز المبادرات الفردية وتوزيع دائرة النشاط الإنتاجى والخدمى للقطاع الخاص .([1])

3-2-2 سياسة التحرير الاقتصادى فى السودان:

أعلنت وزارة التجارة الخارجية فى الثانى من فبراير 1992م سياسة التحرير الاقتصادى واتبعت سياسات مرنة فى التجارة وكان قطاع الصادرات مرتبطا بكثير من السياسات والاجراءات التى أعاقت نموه وتمثلت هذه العوائق فى تصدير الفوائض وتحديد كميات الصادر وتعدد أسعار صرف الدولار وارتباط عائد الصادر بالسعر الأقل واعتماد إجراءات رقابية تفتقد للمرونة الكافية وضعف البرامج الترويجية الرامية إلى زيادة حصص الصادرات فى الأسواق التقليدية والبحث عن منافذ للأسواق الجديدة، عدم الاستفادة من برامج العون الفنى والتسهيلات، وبعد قيام الاعتماد على الذات كان لابد من تنشيط التجارة الخارجية فانعقد المؤتمر الاقتصادى الاول فتم وضع الاستراتيجية القومية الشاملة الأولى والثانية من 1992م -2002م ، والتى على ضوئها وضعت خطط لإيقاف التدهور الاقتصادى المستمر، وتم إعادة التوازن لتحرير التجارة الداخلية والخارجية، كما تم إلغاء التراخيص وقائمة سلع الحظر والاجراءات التحكمية فى اتباع سياسات مرنة فى وسائل الدفع ومواكبة الأسواق العالمية ، تقليل تكلفة الصادر وبذل الجهود فى مجال الترويج ، تحسين جودة

[1] الشبكة العنكبوتية ،https://www.cbos.gov.sd/node/7881، الموقع السابق.

الصادر ، دعم وتشجيع البحوث العلمية فى مجال الصادر ، توسيع قاعدة الصادرات السودانية وتوسيع قاعدة السوق. ([1])

تنظيم الأسواق الداخلية للمواشى ، إلغاء الضرائب، وتخفيض الرسوم على الصادر، إقامة الملحقات التجارية، إشراك القطاع الخاص فى وضع القوانين، توجيه السياسات التجارية لخدمة الصادر ، تشيط الاجراءات الخاصة بالصادر ، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسين أداء الصادر من خلال قدرة الصادرات على المنافسة عن طريق خفض التكلفة وإحداث طفرة فى عائدات الصادر وتقليص دور القطاع العام وخلق المناخ المناسب للمنافسة الحرة . أما فى نظام إعادة الصادر فإنه يسمح بإعادة الصادر إذا كان الشىء المراد تصديره غير مطابق للمواصفات والمقاييس وفى هذه الحالة ترفق شهادة من الهيئة القومية للمقاييس والمواصفات ،أن تكون إعادة الصادر بغرض الصيانة وفى هذه الحالة يدفع تأمين بقيمة الشىء المراد تصديره وإعادته عن طريق بنك السودان المركزى بعد موافقة وزارة التجارة الخارجية .أما فى مجال الوارد فقد تم إلغاء رخص الاستيراد وتنفذ عمليات الاستيراد بطرق الدفع المختلفة وفقا لضوابط وشروط معينة والسماح باستيراد جميع السلع ماعدا المرتبطة بالأخلاق و الدين ، أما الاستيراد عن طريق تجارة الحدود فتم بطريق المقايضة وتستخرج استمارتها من الولايات الحدودية وفى رسم الخطط والسياسات أبقت الوزارة على استخراج استمارات الحصر للاستيراد خلال البروتكولات التجارية . وفيما يتعلق بالتعاون الثنائى فقد عمدت سياسة التحرير الاقتصادى على إلغاء البروتكولات الثنائية وفى مجال السياسات النقدية وسعر الصرف قامت سياسة التحرير بتشجيع التمويل للإنتاج عن طريق ضعف تكلفة التميل زيادة الادخار عن طريق زيادة حجم الودائع ، العمل على أن يكون نقدى بمعنى أن يلعب الجهاز المصرفى دوره الأساسى عن طريق توفيق أوضاع البنوك والانتشار الميدانى فى الولايات بأفرع البنوك بصورة مدروسة، تحرير سعر الصرف لزيادة الإنتاج وفى نفس الوقت ترشيد الطلب الكلى فى الاقتصاد.([2])

[1] تقرير بنك السودان الفمركزى ، سنة التقرير 2012م.

[2] عبدالوهاب عثمان . منهجية الإصلاح الاقتصادى . مرجع سبق ذكره .- ص193-

وإزالة كل العوائق بسوق النقد الأجنبى بإضافة التعديلات التجارية على قانون ولائحة التعامل بالنقد الأجنبى. كما تم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لجذب المدخرات واستثمارها بتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وذلك عن طريق تنسيق حركة رؤوس الأموال والإشراف على العمليات المتعلقة بتنمية مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل، المساعدة فى تنسيق السياسات المالية والنقدية التى تعتبر مصدرا لتمويل العجز فى ميزانية الدولة بدلا عن إصدار النقود ، ومن إيجابيات سوق الخرطوم للأوراق المالية امتصاص السيولة الزائدة فى أيدى المواطنين وتحويلها إلى رؤوس أموال للشركات المساهمة التى تستطيع بدورها خلق المزيد من فرص العمل والسلع والخدمات مما يؤدى إلى تدنى معدلات التضخم.وفى مجال الاستثمار جاءت سياسة الدولة لجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب وقد تتضمن قانون الاستثمار ميزات عدة منها.([1]) الاعفاء من الضرائب والرسوم مثل الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، الإعفاء بما لا يتجاوز 70% من ضريبة الإحلال والرسوم الجمركية، تخصيص الأراضى اللازمة للمشروع بالسعر التشجيعي .من الضمانات التى كفلها قانون تشجيع الاستثمار ؛عدم تأميم المشروع أو مصادرته ،عدم الحجر على أموال المشروع أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها إلا بأمر قضائى عدم نزع ملكية عقارات المشروع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض مالى. بالنسبة للقطاع الخاص فقد لعب دورا هاما ومؤثرا فى الاقتصاد الوطنى وهو المحرك الأساسى لاقتصأدبات البلاد ومنه قطاع غرف تجارية وصناعية لها دوراً رائدا فى وضع السياسات التجارية وتنفيذها لترجمتها على أرض الواقع ونجد أن هناك عدد من المؤسسات التى كانت تتبع للقطاع العام تم خصخصتها بعد أن كانت خاسرة ومتوقفة تماما ، وتعاظم دور القطاع الخاص بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى وإعداد العدة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وصارت عملية تنفيذ سياسات التجارة الخارجية المرسومة ضمن برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة 99-2002م تقع كلها على القطاعات

[1] تقرير بنك السودان الفمركزى، 2013م.

المختلفة للقطاع الخاص. ومن الأهداف الرئيسية والفرعية للسياسة الاقتصادية (سياسة التحرير)،([1]) تحقيق معدلات موجبة للاقتصاد الوطنى بشقيه الإنتاجى والخدمى ،خفض الاستدانة من الجهاز المصرفى لاحتواء التضخم زيادة الإنتاج والانتاجية (سياسة زيادة العرض) ، زيادة الرقعة الزراعية فى القطاع المروى ، توفير التمويل اللازم لإنجاح المواسم الزراعية عبر محفظة البنوك ، إزالة الرسوم المتعددة المفروضة على الإنتاج الزراعى والحيوانى لتقليص تكلفة الإنتاج وزيادة تنافسية سلع الصادر ، التركيز على البحوث الزراعية لاستنباط العينات المحسنة ، ترقية منتجات القطاع الصناعى والتركيز على القيمة المضافة فى مجال الصناعات التحويلية ترشيد الطلب وضبط الإنفاق ، زيادة الإيرادات بتفعيلها ودعم مشروعات البنيات الأساسية الطرق القومية – الكهرباء– البترول و الاتصالات ، الاصلاح المؤسسى بإعادة هيكلة المؤسسات و الإصلاح الضريبى وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وتخفض الشرائح الضريبية وتوسيع القاعدة.

[1] تقرير بنك السودان المركزي ، السنة 2014م.

المبحث الثالث

صعوبات ومعوقات الاقتصاد السودانى

يتميز السودان بثروات طبيعية وموارد زراعية متنوعة ويعتبر القطاع الزراعى بشقية النباتى والحيوانى من أهم القطاعات الاقتصادية ويساهم بنسبة عالية فى الناتج المحلى الإجمالى وقد أعلنت الدولة عن مجموعة من السياسات لتطوير هذا القطاع منها توفير التمويل اللازم لنجاح الموسم الزراعى والعمل على رفع الإنتاجية من خلال استخدام التقاوى المحسنة إلى جانب العمل على تشجيع القطاع الخاص بإنتاج بذور المحاصيل المختلفة إلا ان هذا القطاع واجه العديد من المشاكل منها ضعف التمويل ، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج ، عدم وجود سياسات زراعية ثابتة ، عدم الالتزام بالحزم التقنية ، عدم توفر التقاوي المحسنة ، ضعف تمويل البحوث العلمية فى هذا المجال ، عدم وجود نظام تسويقى فعال ، تأثير العوامل المناخية على إنتاج محاصيل الغذاء والحبوب الزيتية التى تزرع بالأمطار، تدنى الإنتاجية فى كافة عوامل الإنتاج ، ضعف الخدمات المساندة للإنتاج من بحوث وإرشادات وتقاوي ، ضعف مساهمة المهندسين الزراعيين بالعملية الإنتاجية حيث يستوعب القطاع حالياً 10-15 من احتياجات الكوادر ، ضعف البنية التحتية للقطاع الزراعى (كهرباء – طرق – أسواق – شبكات ري) عدم الاهتمام والنظرة الهامشية للقطاع المطرى التقليدى منذ الاستقلال ، تردي الأوضاع الأمنية فى المناطق الإنتاجية مثل دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ، عدم تنفيذ المرحلتين الأولي والثانية من المشروع الاستثماري النموذجي (المياه الجوفية) الخاص بإنتاج القمح وذلك باستثمار مساحة 3 مليون فدان كحد أدني فى الولايات الشمالية – نهر النيل – النيل الأزرق – شمال كردفان ودارفور ، مشاكل التسويق لعائد الصادر لمحاصيل الحبوب الزيتية التى أدت الى ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف بنية الأسواق الداخلية ، ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بأسعار المنتج ، انشغال

الأهالى بالتنقيب العشوائي للذهب الأمر الذى أثر على العمالة الزراعية، عدم اكتمال كهرباء المشاريع الزراعية و ضعف البنية المعلوماتية وقواعد ونظم المعلومات . ([1])

مجال الثروة الحيوانية فقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة فى مجال تنمية الخدمات البيطرية والقضاء على الأوبئة والأمراض الوافدة ، إنشاء معمل ضبط جودة المنتجات الحيوانية والسمكية ومدخلات الإنتاج ، إنشاء جهاز فمركزى يقوم بإدارة تنظيم أسواق الماشية والأسماك والمنتجات الحيوانية ، حماية القطيع القومى ورفع كفاءة الإنتاج وتوفير متطلبات السلامة والجودة بإصدار القوانين المنظمة لذلك ، تطوير نظم التغذية وإنفاذ تكامل الحيوان فى المشاريع المروية ، دعم برامج إحلال الواردات فى مجال المنتجات الحيوانية ، تشجيع وسائل الترحيل والتبريد والتخزين والمطالبة بإلغاء ضريبة القيمة المضافة على أعلاف الحيوان الجاهزة والمصنعة داخلياً والاهتمام بالتدريب وكسر قاعدة الإنتاجية التقليدية الداعمة للأمن الغذائى ورغم هذه السياسات فقد واجه هذا القطاع عددا من المعوقات والمشاكل أهمها ضعف وانعدام التمويل المتوسط وطويل الأجل لأغراض الإنتاج ، تغول الزراعة المطرية علي المراعى وعدم تقنين استخدامات الأراضى ، الضرائب والجبايات ، غياب تنظيم الأسواق الداخلية بالولايات وتسويق الماشية واللحوم السودانية ، ضعف العلاقة الراسية بين المركز والولايات والعلاقة بالقوانين التشريعية الولائية والاتحأدية ، ضعف الصلة بين المستهدفين من برامج تطوير الثروة الحيوانية ، نقص الكوادر المساعدة فى القطاع خاصة بعد سياسة فصل الجنوب ، ضعف وسائل النقل والخدمات وعدم تطابق المواصفات العالمية فى مسالخ الصادر وعدم توفر الصيانة الدورية فى المسالخ الموجودة .

مجال القطاع الصناعى بذلت الدولة جهوداً كبيرة لتحقيق الأهداف العامة للخطة الخمسية الثانية فى القطاع الصناعي وقد عملت على تحقيق الترابط بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية ، عملت الوزارة جاهدة مع الجهات المختصة علي توفير النقد الأجنبي لمدخلات صناعة الأدوية القمح والسكر فى مجال الاستثمارات الصناعية تم التركيز

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . العرض الاقتصأدى ، 2012م .- ص 51-52

على الاستثمارات التى تقوم علي توفير مقومات نجاح وتغطية الفجوة بين الحجم الاستهلاكي والإنتاجى واكتمل العمل فى إعادة تأهيل وتشغيل مصانع النسيج الحكومية وبدأ الإنتاج التجارى لها فى كل من كوستى وشندي . ([1])

السياسات التى بذلت فقد واجه قطاع الصناعة عددا من المشاكل منها عدم توفر النقد الأجنبى واستيراد مدخلات الإنتاج وقطع الغيار ، شح وارتفاع تكلفة مواد الطاقة من فيرنس وجازولين ، ضعف التمويل التشغيلى والرأسمالى وارتفاع تكلفتهم ، فرض ضريبة رسوم الإنتاج على الصناعات التجميعية وفرض ضريبة الخصم والإضافة على القطاع الصناعي . أما فى مجال قطاع الطاقة والتعدين فقد تواصل العمل فى مشروعات الطاقة المتجددة مشروع الرياح بالولاية الشمالية ونهر النيل كما تم وضع ضوابط وسياسات للتحكم وترشيد الطاقة ومن السياسات العامة لهذا القطاع المحافظة على استقرار توليد الكهرباء من المحطات الحرارية والمائية ، التركيز على التوليد الرخيص ، ربط عواصم المدن والولايات بالشبكة القومية للكهرباء ورغم ذلك فقد واجه هذا القطاع عدة مشاكل منها : استمرار السداد للجانب الإثيوبى ، عدم توفر النقد الأجنبى ، لتوفير قطع الغيار ، عدم توفر الوقود اللازم لمشروعات التوليد وشبكات التوزيع وعدم المحافظة علي المياه بالخزانات وذلك من خلال الموازنة بين الاعتماد على التوليد الحرارى والمائى ، ومن المشاكل التى واجهت قطاع التعدين هى النقص فى الخبرات فى مجال التعدين بسبب الهجرة الداخلية والخارجية ، ضعف آليات السيطرة على إنتاج الذهب ، عمليات التعدين التقليدى الواسعة التي لا تراعى السلامة المهنية فى الحفر والصحة العامة ، استخدام الأساليب غير الكامنة صحياً فى مجال استخلاص الذهب.

مجال قطاع النقل والسياحة والاتصال فان سياسات بنك السودان المركزى فى مجال الصادر والوارد تأثرت بصيغ CIF وFOB على التوالى أثر فى مساهمة الناقل الوطني فى نقل صادرات وواردات البلاد مما أدى الى فقدان البلاد لجزء مقدر من العملة الحرة والتى

[1] وزارة المالية والإقتصادالوطنى . العرض الإقتصادى ، 2013م .- ص 47

كانت تساهم فى دعم خزينة الدولة ، صعوبة الحصول على الضمانات لتمويل عمليات الإحلال والتجديد والتطوير ، أما فى مجال النفط فان أهم المعوقات التى واجهت الحصار الاقتصادى العالمى وأثرة علي الاعتمادات المالية وخطابات الضمان ، التوترات الأمنية والصراعات القبلية بمناطق البترول . ([1])

ضعف البنيات الأساسية لعمليات الإنتاج فى بعض مناطق البترول والتي تعوق عمليات الإنتاجية خاصة فى فترات الخريف وتنامي ديون الشركات وشح إعدادات الموارد المالية اللازمة لسدادها .من المسائل المؤثرة علي الاقتصاد السوداني ضعف البنية التحتية الأمر الذى يقود بدوره الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإحداث تأثيرات سالبة على الاستثمار والتسويق هذا بالإضافة الى الاهتمام الشديد الذى يلقاه التخطيط الاستراتيجى حيث تعددت الخطط والاستراتيجيات التى لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات السليمة ، كذلك سياسة التحرير الاقتصأدى التى اعتمدت على الفكر الأحادى والموازنة العامة للدولة لا تعكس كل الأداء الاقتصادى وذلك لشح المعلومات خاصة التى تتعلق بالقطاع التقليدى ، عدم الاستقرار السياسى والأمنى ، عدم استقلال الموارد بصورة مثلى، ضعف استقطاب وتحريك الموارد الخفيفة ، سوء الإدارة الاقتصادية ، ارتفاع معدلات النمو مع سوء التوزيع ، استمرار ارتفاع معدلات الفقر واعتماد مكاسب السلام على المساندة الخارجية وسياسة التنمية ، إذن هنالك إجماع على أن السودان يمر بأزمة مالية معقدة قد تزداد تعقيدا ما لم تتخذ التدابير اللازمة ، لا يزال القطاع الزراعى يمثل المصدر الرئيسى للنمو المتواصل فى الاقتصاد السودانى لا سيما فى ظل التغيرات الرئيسية فى سياسات الاقتصاد الكلى والتى هدفت الى تحفيز الإنتاج منذ العام 1992م ومع ذلك ما زالت نظم الإنتاج والتسويق الزراعي تعاني من ضعف الكفاءة بالنسبة لكل القطاعات الفرعية للمحاصيل الرئيسية والإنتاج الحيوانى ، ويتعين معالجة هذا الضعف بالإصلاح الزراعي وتطوير البنية الأساسية له الآن مستقبل السودان الاقتصأدى والاجتماعى يقع فى تعمير القطاع الزراعي بشقيه النباتى والحيوانى ،

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني . العرض الاقتصأدى 2014 .- ص69

ولا يزال السودان بلدا مستوردا للعديد من السلع والمنتجات الاستهلاكية ومع تواجد رؤية محددة لصرف الموارد على البرامج التنموية كما ان اعتماد السودان على البترول وهو ثروة ناضبة من اكبر المخاطر التى لابد من تداركها نتيجة لانفصال الجنوب الذى أدى الى فقد العديد من الموارد ([1]).ومستحقات سلام دارفور والشرق تأتى الموازنة فى كل عام بمؤشرات محبطة تكاد تخلو من المكاسب وتميل دوما الى زيادة رسوم الوارد والجمارك ومن ثم ارتفاع الأسعار من غير اللجوء الى الإصلاحات الهيكلية فانعكس ذلك سلبا على الأسواق بتفاقم الكساد الذى يخيم على الأسواق المحلية وزيادة أسعار السلع وضعف القوة الشرائية على الدولة وفى ظل هذا التدهور الاقتصادى المستمر (إيقاف برامج الخصخصة المتعلقة بالمشروعات الإنتاجية الزراعية من خلال الدعم المباشر للمشاريع الإنتاجية ، والاستفادة من الاستثمارات المتاحة فى المشاريع التنموية عدم التركيز على حقوق المانحين والمساعدات العالمية ، تفعيل دور الأمن الاقتصأدى والاستعانة بالخبراء ، خفض سعر الفائدة لجذب الأموال وغيرها من سياسات الإصلاح .([2])

[1] وزارة المالبة والاقتصاد الوطني . العرض الاقتصأدى ،2014.- ص 72
[2] وزارة المالبة والاقتصاد الوطني . العرض الاقتصأدى ، 2015م .- ص 82

المبحث الأول

لمحة عن الأسواق الحرة فى السودان

4-4-1نشاط المناطق الحرة :

تعتبر بعض الدراسات أن مصطلح المناطق الحرة جرى استخدامه منذ القرن التاسع عشر إلا أنه بالرغم من ذلك فان كتاب الاقتصاد لم يجمعوا على مصطلح لهذه المناطق الحرة ويرجع ذلك الى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تتداول فيها ومن المسميات التي تطلق عليها المناطق الاقتصادية الحرة – الموانئ الحرة المناطق الحرة للخدمات والمناطق الحرة الإعلامية وغيرها وبالرغم من تعدد هذه المسميات إلا أنها تندرج تحت الإطار العام الشامل لصفة المنطقة الحرة، ان فكرة المناطق الحرة يعود للإمبراطورية الرومانية والتى برزت فى شكل موانئ بحرية حرية مورست فيها عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع حيث تشير بعض الدراسات الى ان أول منطقة تجارية حرة قامت فى 166 ق.م فى جزيرة يونانية صغيرة (ديلوس) فى بحر ايجا بهدف وضع حد لهيمنة جزيرة رودوس على التجارة فى البحر الأبيض المتوسط حيث تميزت هذه الجزيرة بنظام تجاري خاص يتمثل فى خفض الرسوم الضريبية التى كانت تفرض علي التجارة والسفن العابرة من أراضيها الى المناطق الاخرى وبذلك أصبحت مركزا تجاريا مشهورا فى تلك الحقبة ، كما لجأ التجار الفينيقيون للبحث عن موانئ ومدن تحميهم من القراصنة وتوفر لهم الضرائب المرتفعة وكانت مدن طبرق وقرطاج تقدم لهم هذه الحماية اللازمة ، وفى العام 1189م تم إنشاء أحد وأهم وأقدم الموانئ الحرة وذلك فى مدينة هامبورج التي أعفى فيها التجار من الرسوم الجمركية وتطورت بعد ذلك الفكرة فى القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوربية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط بعض الموانئ الساحلية وقد انتقلت هذه الفكرة لاحقا من الدول الأوربية الى المستعمرات التي كانت تحتلها حيث أقيمت العديد من المناطق الحرة فى

مناطق مختلفة من دول العالم كجبل طارق فى 1704م وسنغافورة فى 1819م وهونج كونج فى العام 1842م([1])

حققت هذه المناطق نجاحات لم تحققها حتى المناطق الحرة التي كانت موجودة فى الدول الاستعمارية وفى القرن العشرين وبفقدان الدول الإستعمارية معظم مصالحها باستغلال الدول التى كانت تحتلها والتى كانت تشكل مصادر رئيسية لها للمواد الخام الأولية وفى نفس الوقت تمثل أسواقاً رائجة لمنتجاتها ونظرا لدخول عدد من الدول المستقلة فى نزاعات اقتصاية وسياسية كان لها انعكاسات سلبية على مجتمعاتها يضاف الى ذلك افتقار معظم هذه الدول لقاعدة صناعية متطورة كل هذه دفع بالدول المتقدمة ومن النامية على حد سواء السعى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارات فى مجالات متعددة تحقق لها أهداف مختلفة تسهم فى دعم الاقتصاد ومن هذه المناطق تطورت فكرة المناطق الحرة الى المناطق تهدف الى تصدير منتجاتها ليتم تخزينها أو تصنيعها فيها ولذلك كانت المنطقة الحرة بشانون فى عزب ايرلندا 1959م هياول منطقة حرة تلاها إنشاء مناطق حرة فى بورنوبكو 1962م ثم الهند فى 1965م ثم تايوان بالفلبين وغيرها وقد بلغ عدد المناطق الحرة فى العالم فى عام 2002م الى 3.000 منطقة حرة حول العالم.

4-1-2 الأسواق الحرة فى السودان:

أنشئت مؤسسة الأسواق الحرة فى السودان فى العام 1970م بهدف تقديم خدمات للمسافرين القادمين والمغادرين وذلك بقرار صدر من مجلس الشعب فى أغسطس 1970م وبدأ نشاطها برأسمال قدرة خمسة وعشرون ألف جنيه سودانى تم اقتراضها من هيئة المراهنات الرياضية التي كانت تقوم بتمويل العديد من المشاريع. وتم تعين أول مدير لها من إدارة الجمارك وكان التخفيض الجمركى بها يصل الى نسبة 80% على السلع الخاصة بالسوق الحرة وقد كانت هذه السلع فى الغالب تضم التبغ – الروائح والمشروبات الكحولية وكانت المعاملة مع البعثات الدبلوماسية تتم عن طريق استمارة خاصة تعد من وزارة

[1] نشرة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، 1997م

الخارجية وذلك لتسهيل العمليات الشرائية لهم. وفى العام 1978م أنشئ أول سوق حر بمدينة الخرطوم معفى جزئياً من الرسوم الجمركية وقد كان الهدف الأساسى من إنشائه هو امتصاص العملات الأجنبية المتداولة خارج النظام المصرفى أو عن طريق الحسابات غير المقيدة بالعملة الحرة. وفى إطار النمو والتوسع للمؤسسة فى المعاملات التجارية تولدت فى العام 1977م فكرة كان أساسها إيجاد وسيلة لربط المغتربين بالأسواق الحرة خاصة بعد الملاحظة الدقيقة لمشترياتهم من الأسواق الخارجية فكان لا بد من توفير احتياجاتهم عبر السوق الحر السودانية وذلك لاستقطاب النقد الأجنبي الذي يورد خارج البلاد ويدخل فى شكل سلع غذائية وأجهزة كهربائية وأدوات منزلية وبالفعل تم الاتصال بهم فى العام 1981م وذلك للتعرف علي احتياجاتهم وتوفيرها لهم. ([1])

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأسواق الحرة تأخذ الشكل التجارى المنافس على المستوى الداخلى والخارجى حيث بدأت فكرة إنشاء المدن نتيجة للتوسع فى المبيعات ومقابلة الطلب العالى والذى بدورة أدى الى زيادة ما يتم استيراده. الأمر الذى جعل سلطات الجمارك تقف عند ذلك بتطبيق التعرفة الجمركية كاملة على هذه الواردات والذى كان فى السابق معفى بنسبة 70% – 80% والذى انتهى بتطبيق التعرفة الجمركية بنسبة 50% حيث تم تشكيل مجلس إدارة بمؤسسة الأسواق الحرة ساعد كثيراً فى سرعة اتخاذ القرار حيث كان مجلس الإدارة يتكون من محافظ بنك السودان، وكيل أول وزارة المالية، وكيل أول وزارة التجارة، وكيل أول الجمارك ومدير عام الطيران المدنى. لقد كانت مؤسسة الأسواق الحرة تعمل فى ظل القوانين الوضعية، والتى كانت تنظم الحركة التجارية على أساس المصطلح المبنى علي الحرية وهو شيء طبيعى طالما كانت القوانين مستوردة ومستمدة من القانون الإنجليزى لذلك كانت الحرية كاملة فى جلب السلع التى تحرمها الشريعة الإسلامية وفى العام 1983م تم إصدار القوانين الإسلامية والتى بموجبها عدم السماح باستيراد المشروبات الكحولية عامة والمأكولات المحرمة، والتى كانت تشكل نسبة 80% من حجم المبيعات وعائدات الأسواق

[1] الشبكة العنكبوتية ، http://www.sudanfree.com/about_pages -. am10/2/11/، 2017/12/28م ، الساعة الحادية عشر مساء

الحرة حيث بلغت فى فترة إصدار القوانين الإسلامية وإبادة الخمور مديونية الشركة للمؤسسات الخارجية حوالى ثلاثة مليون دولار، وفى ظل هذه القوانين كان لا بد للمؤسسة من فتح أسواق جديدة لتواكب بها التطور فى الأسواق الحرة عالمياً وفق الضوابط العالمية الشرعية وعلى ضوء ذلك تم وضع إستراتيجية تعمل على مستويين فى استقطاب إيرادات النقد الأجنبى وزيادة المبيعات من السلع الاستهلاكية وقد شملت الخطة شريحتين المغتربين والتجار المحليين. أما بالنسبة للمغتربين فإن المؤسسة سعت لتوفير السلع التقليدية فى أسواق المطارات والموانى خدمة للقادمين وأن السلع المتوفرة لهم شملت الأجهزة الكهربائية والأثاثات المنزلية بالإضافة للعربات، كذلك اتجهت المؤسسة فى الفترة الأخيرة الى توفير بعض المعدات والأجهزة الاستثمارية الخدمية داخل البلاد.([1])

وقد شملت هذه الأجهزة المطروحة عقارات الزيوت والقشارات والطواحين وماكينات اللحام وبعض المدخلات الصناعية والتى تعتبر مساهمة فاعلة فى دعم القطاع الإنتاجى. كما افتتحت المؤسسة أسواقاً فى كل من مطار الخرطوم وبورتسودان بالإضافة لأسواق المدن وقد شملت خمسة صالات للبيع فى كل من الخرطوم – الخرطوم بحرى – أمدرمان – القضارف – مدنى – الأبيض. كذلك أنشأت المؤسسة وكالات خارجية تعمل للترويج والتعاقد مع المغتربين وتتواصل الجهود للاستفادة من القدرة المالية بالأسواق الحرة والسعة التخزينية فى المناطق الحرة المفتوحة فى كل من ولاية البحر الأحمر والخرطوم. وفى ظل قلة النقد الأجنبى وعدم استقرار سعر الصرف وارتفاع نسبة التضخم كان لا بد للمؤسسة من إيجاد وسيلة لجلب مدخرات التجار المحليين وذلك من خلال فتح منافذ للبيع وجلب السلع الضرورية مثل السكر والاسمنت. وقد قامت المؤسسة بفتح حساب للتجار المحليين وذلك من خلاله يمكنهم سحب السلع التي يريدون توفيرها فى الأسواق الداخلية المحلية وبالتالى زاد عرضها مما أدى الى الحد من ارتفاع الأسعار، وتعمل المؤسسة علي البيع بالتجزئة من خلال صالات المطارات وأسواق المدن بالخرطوم والولايات، أما البيع الإجمالى فيتم بصالة

[1] نشرة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، 1997م

الرئاسة بالخرطوم وتتيح المؤسسة الفرصة لكل الراغبين فى الاستفادة من مزايا البيع الإجمالى عن طريق توفير السلع لرجال الأعمال وتجار الجملة بالكميات والمواصفات المطلوبة ، يقوم هؤلاء التجار بتزويد المشترين بخدمات النقل للسلع المشتراه وهذا النوع من التجار لهم أهمية خاصة السلع الصغيرة ويقوم تجار الجملة بشراء كميات كبيرة من السلع مثل السكر وذلك لتسهيل التبادل للبضائع من المشترين. ([1]) .وفى العام 1994م تحولت المؤسسة الى شركة مساهمة عامة بقرار من رئاسة الجمهورية وقد أتاح هذا القرار للشركة قدراً من الحرية وسمح بإجراء معاملاتها بالعملة الحرة وقد ضمت اليها كل من مؤسسة الأسواق الحرة – هيئة المعارض – وفندق القرين فيلدج – المطعم الأميري، وتقوم الشركة حالياً بتوفير خدماتها للوزارات والمؤسسات فى المركز والولايات كما دخلت الشركة لأول مرة فى عام 1998م فى مجال تصدير المنتجات السودانية، كما أقامت أيضا مكاتب خارجية فى كل من منطقة علي الحرة (دبي) وشركة سيت العالمية بالمملكة العربية السعودية (جدة) وفرع للشركة بدولة تشاد(انجمينا) هذا بالإضافة لعلاقاتها المتميزة مع الشركات العالمية. وفى العام 1999م نالت جائزة القوس الذهبى الممنوحة من الشركات الأوربية للعام 2000م بموجب تأسيسها تمارس الشركة العديد من الإعمال الاستثمارية والتجارية والخدمية ، تمتلك وقد ارتفع عدد الأسواق خلال سبعة سنوات من ثمانية مراكز الى (31) مركز للبيع بالعاصمة والولايات وواكبت هذه الزيادة تحسين نوعية وكمية البضائع كما أقامت الشركة مراكز خارجية وبذلك أصبحت لها علاقات تجارية داخلية وخارجية واسعة تمكنها من تلبية احتياجات السوق السودانية فى كافة المجالات لذلك شهدت الشركة تطور كمياً ونوعياً فى السلع المتعامل فيها قامت بتأهيل الصالات الرئيسية بمواصفات عالمية وافتتحت صالات متخصصة مثل صالة المعدات الطبيعة ومستلزمات مرض السكرى والأجهزة الطبية ، الحاسوب وملحقات السيارات والأثاثات ، وقد هدفت الشركة من خلال قيامها الى المساهمة فى تنمية الاقتصاد السودانى، توطين وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق الأرباح

[1] دليل الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، 2014م

ورفع قيمة أسهم الشركة، وتعتبر الشركة عضوا فى المؤسسات الدولية والإقليمية فى كل من الاتحاد الدولي للمعرض (UFI) 1980م والاتحاد العربى للمعارض والمؤتمرات 1997م والاتحاد الدولى للمناطق الحرة (W E P2A) .([1])

4-1-3 الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة :

جاء تأسيس الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى السودان لكى تتبنى وتفعل صناعة المناطق الحرة فى السودان وذلك لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتوظيفها لخدمة الاقتصاد السودانى إلى جانب نقل التقنية الحديثة للبلاد وتوفير فرص عمل للقوى العاملة السودانية وترقية مهاراته فى مختلف التخصصات إضافة إلى تشجيع الصادر وتنمية الموارد الإنتاجية، وتعتبر من الشركات الرائدة فى مجال العمل التجارى، حيث تمتلك الخبرات التراكمية لمؤسسة الأسواق الحرة والتى تأسست فى 1973م وتمتلك الشركة سلسلة من صالات الأسواق الحرة فى كل من ولاية الخرطوم وولاية البحر الأحمر والتي تتميز بجودة السلع والخدمات المقدمة . ([2])

تتعاون الأسواق الحرة مع مجموعة من الشركات العالمية التى أضافت لها خبرات مقدرة وقامت بتوفير المنتجات ذات الشهرة العالمية لجذب العملاء ، وكواجهة سياسية واقتصادية تقوم الأسواق الحرة بإدارة وتشغيل وبيع البضائع للقادمين والدبلوماسيين والمنظمات عبر المطارات والموانئ ومراكزها فى العاصمة والولايات المختلفة ، تمتلك الأسواق الحرة أيضاً سلسلة من الأسواق الحرة فى ولاية الخرطوم بصالة وصول مطار الخرطوم ، صالة الدبلوماسيين بالعمارات والتى تتمتع بالإعفاء الجمركى الكامل للدبلوماسيين بالسفارات المعتمدة بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجمارك ، صالة السودان بأرض المعارض ببري لخدمة القادمين للبلاد بالتأشيرات المعتمدة وصالة المعدات الطبية بأرض المعارض ببرى لتقديم مختلف المعدات الطبية ومستلزمات مرضي السكرى أما بولاية البحر الأحمر تقدم الأسواق الحرة خدماتها عبر الصالة الشعر ، ميناء سواكن وصالة مطار بورتسودان .

[1] نشرة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، 1997م
[2] دليل الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، 2016مم

تمثل المعارض همزة وصل حقيقة فى التجارة الدولية فى فقاعات الاقتصاد المختلفة حيث يقوم تحقيق ذلك علي تنوع المعروضات والأفكار المقدمة من الجهات المشاركة ، تقع أرض المعرض ببري وتبلغ مساحتها 429.922 متر2وتعتبر أرض المعارض المركز الرئيسي لصناعة المعارض علي المنسوبين الإقليمي والعالمي والاتصال التجاري بين السودان وبقية دول العالم ، قامت الشركة بتطوير وتحديث ارض المعارض وذلك بتجهيز الصالات المغلقة والمساحات المخصصة للعرض وجهزتها بكافة الخدمات والمساحة المخصصة للعرض وجهزتها بكافة الخدمات من طرق داخلية ومياه وكهرباء ومواقف سيارات وخدمات الاتصال ، ومن أهم المعارض المتخصصة التي تنظمها شركات المعرض معرض الكتاب الدولي ، معرض تقنية المعلومات ، البناء والتشييد ، السلامة والأمن ، الطبي والرعاية الصحية وغيرها من المعارض انعكست إقامة المعارض علي التنمية والنهوض بالصادرات المحلية وتطوير وتحديث المنتجات الطبية بالصادرات من خلال الاحتكاك بالمنتجين الخارجيين وتؤكد دورات المعارض المتتالية انه ظاهرة اقتصادية اجتماعية تعكس مفهوم الترويج للاقتصاد السوداني كوسيلة راقية للتواصل الحضاري والعلمي والتقني .([1])

تقع منطقة قري الحرة شمال العاصمة الخرطوم علي بعد 80كلم غرب مصفاة الخرطوم لتكرير البترول ، وتقدر مساحتها الكلية بحوالى 36 كلم2 ثم إعداد الخارطة الهيكلية الشاملة للمنطقة الحرة بواسطة الهيئة الدولية بايرلندا وذلك باستصحاب الرؤية الاستراتيجية والتي أسست لتصبح منطقة جذب استثماري رئيسي للخرطوم وذلك بالاعتماد علي الموارد الاقتصادية بالإضافة الى كافة الأزمات الأساسية فى مجالات الاستثمارات الخاصة وتمثل منطقة قري مركز تواصل وثيق بشبكة الطرق البرية والجوية والسكك الحديدية التي تربط جميع أنحاء القطر وتمتد الى ما وراء الحدود للدول المجاورة كما أنها تتمتع بتوفر موارد الطاقة الكهربائية والمياه بالإضافة الى توافر موارد إنتاجية وزراعية متنامية وموارد خام طبيعية تعتبر منطقة قري احد اكبر المشاريع الاقتصادية نمواً فى السودان والذي

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوية للام 2014م

يشهد طفرة هائلة حيث تقع المنطقة فى محيط صناعي وتجاري ذوي ثقل اقتصأدى كبير وتقع أيضا ضمن المدن الصناعية الكبرى لموقعها جوار مدينة الخرطوم التي تعتبر اكبر سوق استهلاكي للسودان وهذه البنية الممتازة تؤهلها لاحتضان كافة المشاريع مما يمكن المستثمر من ولوج الأسواق الداخلية وأسواق الدول الإفريقية المحيطة بالسودان ،كان الهدف الرئيسي من قيام منطقة قري هو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لزيادة الصادر ورفد النمو الاقتصأدى ، تشجيع الاستثمار النوعي بجذب الصناعات المتخصصة ، خلق فرص للكل وتنمية القدرات البشرية ، تنمية البيئة المحيطة الاستفادة من الميزة التفضيلية التي يتمتع بها السودان فى السوق المشتركة بدول جنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا) وضمن العمل القائم علي تطور المنطقة فقد تم ربط المنطقة بالميناء الرئيسي عبر السكة حديد ، تطبيق نظام النقل بواسطة بوليصة الشحن متعدد الوسائط B.L. T ، الربط الالكتروني اللاسلكي لجميع مكاتب المنطقة الحرة و تطبيق نظام النافذة الوحدات فى جميع التعاملات التجارية بالمنطقة . ([1]) تضع سلطة المنطقة الحرة أولوية واهتمام فى تشجيع الاستثمار الصناعي ووضعت كل التسهيلات والإجراءات التي تهدف الى تطور الإنتاج الصناعي وزيادة حجم الصادرات السودانية المصنعة والمحولة داخل المنطقة الحرة ومن أهم الصناعات ، الصناعات الغذائية الأدوية والصناعات الطبية ، الصناعات البلاستيكية ، صناعة العطور ومستحضرات التجميل ، الصناعات البترو كيميائية ، التعبئة والتغليف ، منتجات الاسمنت ومواد البناء والصناعات الثقيلة وقد استثني قانون المناطق الحرة كل الشركات التي تعمل داخل المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية لجميع الصادر والوارد للمنطقة الحرة الى غير السوق المحلي ، الإعفاء من الرسوم الجمركية علي المعدات والماكينات والمواد الخام ، سعر إيجاري 1.5 دولار للمتر المربع فى العام وإيجار يمتد لمدة 20 عاما قابلة للتجديد ، تسهيل استقطاب العمالة المؤهلة من الخارج وتأشيرات دولها ، حرية التداول بالنقد الأجنبي ، إعفاء المواد الخام من ضريبة القيمة المضافة ، وجود جميع الجهات ذات

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوية للعام 2015م

العلاقة بالصادر والوارد والترانسيت بمجمع واحد بمنطقة قري ، حرية نقل رؤوس الأموال والأرباح الناشئة دون قيود ، ومن التسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة تشجيع الاستثمار هي توفر المساحات حسب الطلب ، توفر مصدر ماء دائم وكهرباء وشبكات طرق واتصالات ومن أهم التراخيص التي تمنح هي الرخصة الجارية للاستيراد والتصدير والتوزيع والتخزين ، الرخصة الصناعية ، الرخصة الخدمية للخدمات اللوجستية والمصرفة التأمينية وغيرها ، الرخصة الخاصة تجمع بين أكثر من نشاط .

تحتل منطقة البحر الأحمر الحرة **(R S F Z)**موقعا حيويا علي ساحل البحر الأحمر علي بعد 38كلم 2 جنوب ميناء سواكن و20كلم 2 شمال ميناء سواكن و17كلم جنوب مطار بورتسودان الدولي ويحدها غربا الطريق القومي الذي يربط الخرطوم بورتسودان وتقع بين الميناءين المرتبطة بخطوط الملاحة البرية بموانى الشرق الأوسط كجدة وصلاله وعدن وبورسعيد وجيبوتي بإفريقيا وتبلغ مساحتها الكلية 600 كلم2 .([1])

تعتبر الصناعة هي الهدف الأساسي الذي تسعي المنطقة الصناعية لاستقطاب عدد مقدر منها وذلك لتوفر فرص العمل واستجلاب التقنيات الصناعية الحديثة الى جانب فتح مجالات إضافة تسويق المنتجات الوطنية وتشجيع الصناعات القائمة عليها وفق أهم الصناعات داخل المنطقة الحرة بالبحر الأحمر هي صناعة الصابون والصناعات البلاستيكية ومستحضرات التجميل ومعمل لمعالجة وتجهيز السمسم وفق متطلبات السوق العالمية ومن المشاريع الصناعية المقترحة هي مشروع مصنع العصائر، المياه المعدنية والثلج مصنع للسجاد والموكيت ، مصنع للحديد والصلب ومصنع البطاريات الجافة ومن أهم الأهداف الاستراتيجية لقيام منطقة البحر الأحمر الحرة هي سعيها لتوفر فرص العمل لشرائح المجتمع المختلفة ، وهذا ما تحقق بالمنطقة الحرة حيث وفرت أكثر من ثلاثة ألف وظيفة فى مختلف المجالات مما ساهم فى زيادة دخل الفرد واستقراره وفرت منطقة البحر الأحمر الحرة مواعين التخزين المسقوفة والمكشوفة لاستقبال البضائع بأنواعها المختلفة

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوية للعام 2016م . دليل منطقة البحر الأحمر

وبلغت جملة المبيعات التخزينية 45 ألف متر2 وحسب المخطط الهيكلي تم تقسيم المنطقة الحرة الى مساحة تبدأ من 5100 متر2 تسلم للمستثمر لأغراض إنشاء المباني وتوفر المنطقة مكاتب بمواصفات عالمية للمستثمر كمكاتب تجارية وإدارية كما توفر المنطقة ابيضا مدينة مكتبية مجهزة بكافة احتياجات السكن ، وفى سبيل تسهيل عمليات الإيداع والسحب وفرة المنطقة البات ومعدات المناولة المختلفة مثل الرافعات والكريناتوالمناولات البدوية ومن أهم مزايا الاستثمار التي تقدمها منطقة البحر الأحمر الحرة هي إعفاء البضائع المستوردة والمصدرة من المنطقة الحرة لغير السوق المحلي من كافة الرسوم الجمركية والضرائب إعفاء مرتبات ومخصصات غير السودانيين من ضريبة الدخل السماح بتحويل رأس المال الى خارج السودان حرية التملك الكامل للمؤسسة بنسبة 100% والاستفادة التفصيلية التي يتمتع بها السودان بين دول (الكومسيا) .([1])

هناك عدد من المقترحات لقيام مناطق حرة فى كل من منطقة القلابات وتعتبر منطقة حرة متعددة الأغراض التجارية والصناعية وذلك للاستفادة من موقعها بالمحيط الزراعي ولاية القضارف والجوار الإثيوبي والبحر الأحمر الميناء الرئيسي.[[10]]تقع المنطقة علي بعد 80 كلم شرق مدينة القضارف وتبلغ مساحتها 27كلم 2 وتقدر تكلفة المشروع بحوالى 2 مليون دولار ومن أهم الأنشطة المقترحة بها النشاط التجاري والتخزين ، النشاط الصناعي والنشاط الخدمة اللوجستي ، تتكون إدارة المنطقة من المجموعة المتحدة للمناطق الحرة وتشمل الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة، وشركة جياد للخدمات الاستثمارية، وولاية القضارف وقد تم اختيار منطقة القلابات لتنشيط الصادرات السودانية لدولة إثيوبيا والدول المجاورة ، تنظيم تجارة الحدود ، استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي وخلق تنمية اجتماعية واقتصأدية بالمنطقة وترقية المنتجات المحلية وتأصيلها لمنافسة العالمية وقد تم تنفذ المنطقة فى العام 2015م على ثلاث مراحل المرحلة الأولى وهي مرحلة الدراسة وكانت مساحتها 1 كيلو متر مربع تنفذ فى عام واحد وبلغت تكلفتها التقديرية 2 مليون دولار

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوية للعام 2013م

وتاريخ التشغيل المتوقع يناير 2016م ، أما المرحلة الثانية تشمل مساحتها 4 كيلو متر مربع وفترة تنفذها ثلاث سنوات بتكلفة تقديرية 8 مليون دولار ، أما المرحلة الثالثة تبلغ مساحتها 4 كيلو متر مربع وتنفذها أربع سنوات من 2020م – 2022م بتكلفة تقديرية 8 مليون دولار. المرحلة الرابعة تمثل المساحة المتبقية من المشروع والبالغة 10 كيلو متر مربع وفقا لمؤشرات السوق والطلب على المنتجات وتنفذ فى الفترة من 2023–2028م.([1])

المناطق المقترحة أيضا منطقة نيالا الحرة و التي تأتي أهميتها وفقا للسياسات والموجهات الصادرة لتنفذ سياسة الدولة الاقتصادية الرامية لجذب وتشجيع الاستثمار بأنواعه المختلفة الإسهام فى تنمية وتطوير ولاية جنوب دارفور وخلق بيئة جاذبة للمواطنين للاستقرار، تعزيز وتنمية المصالح،الروابط الاقتصادية بين إفريقيا الوسطي وجنوب السودان ، خلق ينابيع اقتصأدية مع دول الجوار وتصحيح وتطوير الإنتاج الزراعي بالولاية ومن أهم المشروعات الاستثمارية داخل المنطقة صناعة اللحوم والجلود ، الأغذية والتجميع والتغليف والصناعات البتروكيميائية .

تقع منطقة نيالا الحرة فى منطقة جنوب دارفور وتبلغ مساحتها 8 كيلو متر مربع وتبعد حوالى 5 كيلو متر مربع شمال مدينة نيالا وتقع ضمن موقع استراتيجي علي طريق نيالا الفاشر وسط المخططات السكنية الجديدة ومدينة العون الإنساني كما يربطها طريق الإنقاذ الغربي ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام هذا المشروع هي المساهمة فى النمو الاقتصأدى وزيادة الدخل القومي وتخفيف حدة الفقر وتطوير وتوسيع النشاط الاقتصأدى والتجاري مع دول منظمة الكوميسا والدول الإفريقية عموما، زيادة الصادرات والميزان التجاري وميزان المدفوعات ، المساهمة فى مكافحة التهريب تحقيق السياسة الرامية لقيام المناطق الحرة بالولايات الاقل نموا لتحقيق غايات وأهداف الدولة فى إنشاء المناطق الحرة.([2])

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوى للعام 2012م

[2] تقارير الأسواق الحرة السنوية للعام 2016م .دليل المناطق المقترحة (مطقة نيالا الحرة)

4-1-3-2إجراءات التسجيل للمناطق الحرة:

المستندات المطلوبة لتسجيل فرع شركة محلية وهي ملء استمارة طلب الاستثمار، صورة من شهادة تأسيس الشركة، وتوثيق صورة من كتيب الشركة لمكتب السجل التجاري العام للعام المالى، قرار مجلس إدارة الشركة بالموافقة على فتح فرع للشركة بالمنطقة الحرة المعنية مع تأكيد التزامها بتحمل التزامها بالتزامات الفرع بالمنطقة الحرة ، قرار مجلس الإدارة بتفويض شخص ومتابعة إجراءات التسجيل قائمة بأسماء مجلس الإدارة والديرين ، دفع تأمين نقدي فى حالة المشاريع الصناعية يجب تقديم دراسة جدوى مالية وفنية واقتصأدية للشركة ، أما المستندات المطلوبة للتسجل فرع الشركة الأجنبي ملء استمارة طلب الاستثمار شهادة تأسيس الشركة، عقد لائحة تأسيس الشركة قرار تعيين مدير إدارة الشركة بالمنطقة الحرة ونموذج توقيعه ، قائمة بأسماء المساهمين والديرين صورة الجوازات ، تأمين نقدي مع توثيق كل المستندات السابقة فى سفارة السودان بالبلد المعني ، أما المستندات المطلوبة لتسجيل شركة مناطق حرة (شركة جديدة) ملء استمارة طلب الاستثمار وعقد تأسيس موثقة بواسطة محامي وخطاب من أحد البنوك يؤكد سلامة الوضع المالى للمساهمين ، البيانات الشخصية للمالكين ، قرار تعيين المدير ونمازج من توقيعه ، قرار تعيين المفوض ونموذج توقيعه ، أما المستندات المطلوبة لتسجيل اسم عمل هي : ملء استمارة طلب الاستثمار وبيانات شخصية للمالك ، توثيق أرونيك اسم العمل بواسطة محامي صورة من الرخصة التجارية والتخليص سارية، خطاب من أحد البنوك يؤكد سلامة الوضع المالى قرار تعيين المدير ونمازج من توقيعه ، قرار تعيين المفوض ونموذج توقيعه.([1])

[1] تقارير الأسواق الحرة السنوية للعام 2015م ، 2016م

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة النتائج

4-2-1الاتجاه العام لبيانات متغيرات البحث:

قبل البدء فى عملية تقييم وتقدير النموذج لابد من معرفة الاتجاه العام لمتغيرات البحث

الشكل (1) والجدول (1) الاتجاه العام لإيرادات الأسواق الحرة خلال الفترة من (1994-2016م)

ايردات الاسواق الحرة /القيمة بالجنيه السودانى

السنة	الايرادات
94	12,045,308,51
95	15,815,335,60
96	10,039,732,34
97	18,623,574,88
98	12,714,080,39
99	121,309,92
2000	12,045,308,51
2001	15,815,335,50
2002	10,039,732,34
2003	18,623,574,88
2004	16,121,303,92
2005	20,146,015,91
2006	22,542,50
2007	1,267,482,22
2008	3,766,034,26
2009	15,817,211,94
2010	19,385,980,11
2011	12,310,182,36
2012	23,045,187,01
2013	16,340,367,4
2014	20,323,550,91

المصدر الشركة السودانية لمناطق والاسواق الحرة

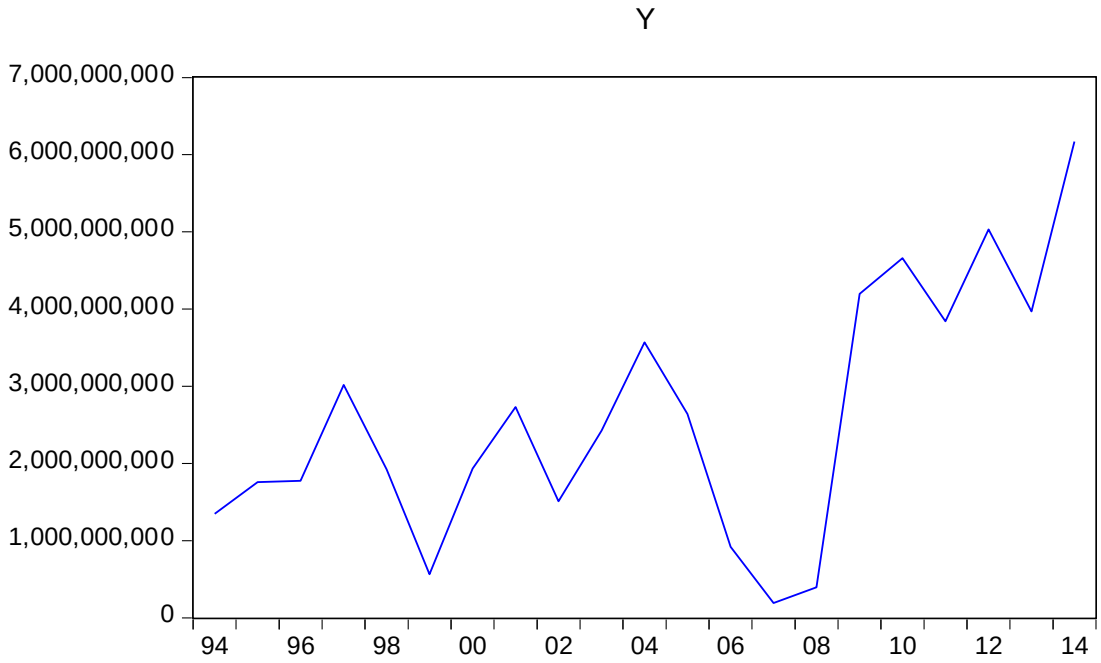

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يوضح الشكل (1) تذبذب فى اجمالى إيرادات الاسواق الحرة عبر الزمن ،حيث كانت إدني قيم الإيرادات للأسواق خلال العامين (2006-2007م)، بينما ارتفعت الايرادات من العام 2008م ،ووصلت أعلي القيم خلال العام 2014م.

الشكل (2) والجدول (2) الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة من (1994-2014م).
الاقتصاد السوداني / معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى 94-98 / القيمة بالجنيه السودانى

القطاع	1994	1995	1996	1997	1998
القطاع الزراعي	36.5	428.3	469.7	527.4	571.2
الثروة الحيوانية	175.4	190.9	209.1	221.5	255.1
القطاع الصناعي	148.0	240.7	150.9	166.9	176.4
قطاع الخدمات	391.7	427.7	423.3	412.3	425.4
القطاع	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
القطاع الزراعي	619.4	674,4	652,6	701.6	728.1
الثروة الحيوانية	277,8	292,5	211.1	318.9	225.7
القطاع الصناعي	196,5	287,8	226.2	252.6	290.0
قطاع الخدمات	427,2	422.8	452.2	470.4	489.2
القطاع	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
القطاع الزراعي	702.7	752.4	7.8	8.0	8.6
الثروة الحيوانية	80.1	266.4	3.7	3.76	4.04
القطاع الصناعي	502.6	541.9	6.0	7.4	7.4
قطاع الخدمات	560.9	616.5	6.4	6.3	7.7

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الزراعي	44970.9	54465.0	63609.1	80675.2	99681.4	150113.4
القطاع الصناعي	34423.2	36151.3	38037.4	48230.2	57380.7	102441.1
قطاع الخدمات	59988.4	70030.2	85043.5	114507.4	137568.2	223273.2

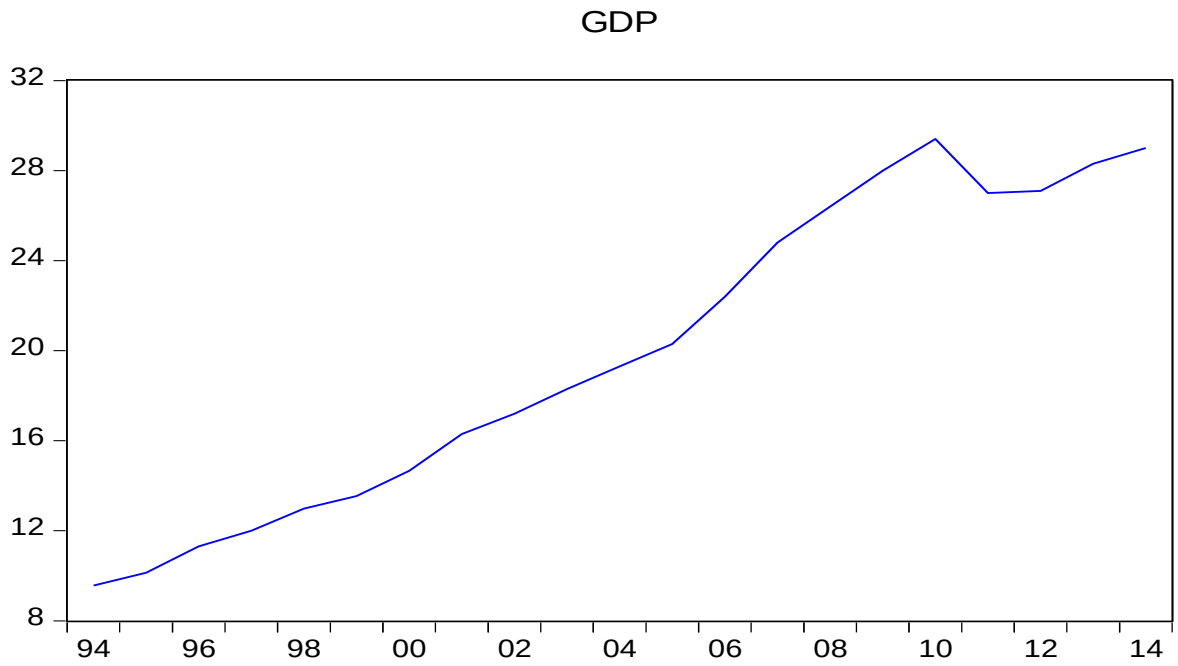

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يوضح الشكل (2) وفقا للشكل (2) والجدول (2) نلاحظ ان متغير الناتج المحلى متزايد عبر الزمن وذلك حتى العام 2010م ولكن انخفضت القيمة من العام 2011م الى العام 2012م ثم تزايد بعد ذلك حتى العام 2014م.

الشكل (3) والجدول (3) الاتجاه العام لمعدلات التضخم خلال الفترة من (1994-2014م)

السنة	نسبة التضخم
2014	37,1
2013	37,1
2012	35,1
2011	18
2010	13
2009	11,2
2008	14,3
2007	8,2
2006	7,2
2005	8,5
2004	8,5
2003	7,7
2002	8,3
2001	4,9
2000	8,02
1999	16,16
1998	17,51
1997	130,41
1996	68,97
1995	115,93
1994	114
1993	112
1992	113,7
1991	113
1990	110
1989	111
1988	100
1987	89,9
1986	90
1985	89
1984	89,7

المصدر وزارة المالية

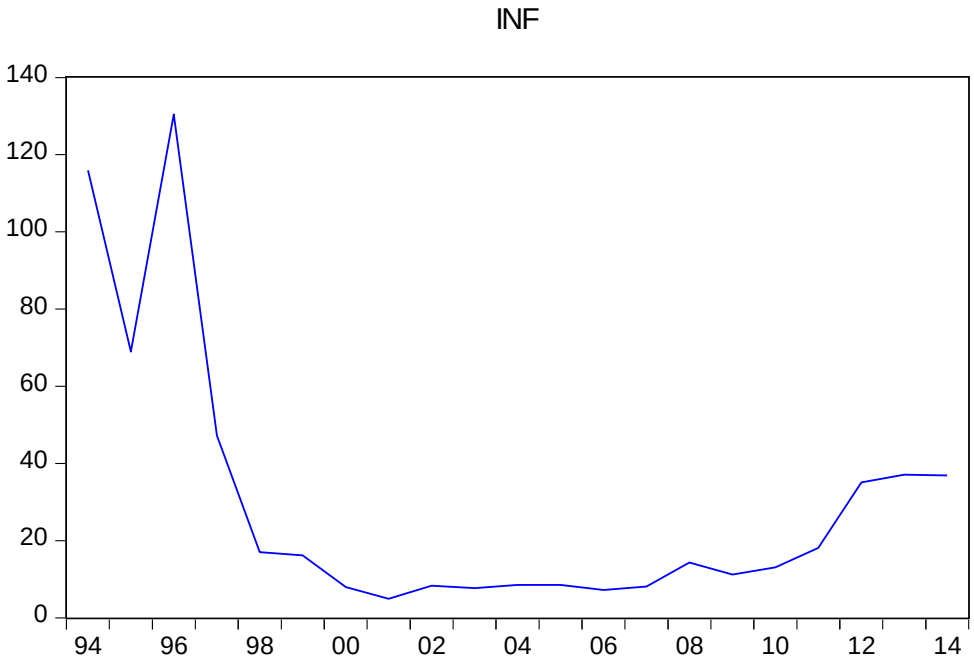

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء يوضح الشكل (3).الإتجاه العام لسلسلة متغير معدلات التضخم خلال الفترة من (1994-2014).

وفقا للشكل البيانى (2) والجدول (2) نلاحظ أن متغير التضخم متزايد خلال الفترة من94-98 ولكن إستقرت المعدلات بعد العام 2001 حتى العام 2010م ثم أرتفعت بعد ذلك حتي العام 2014 حسب ارتفاع الاسعار بعد إنفصال جنوب السودان وفقد حصة البترول من موازنة الدولة.

الشكل (4) والجدول (4) الاتجاه العام لمتغير الصادرات خلال الفترة من (1994-2014م)

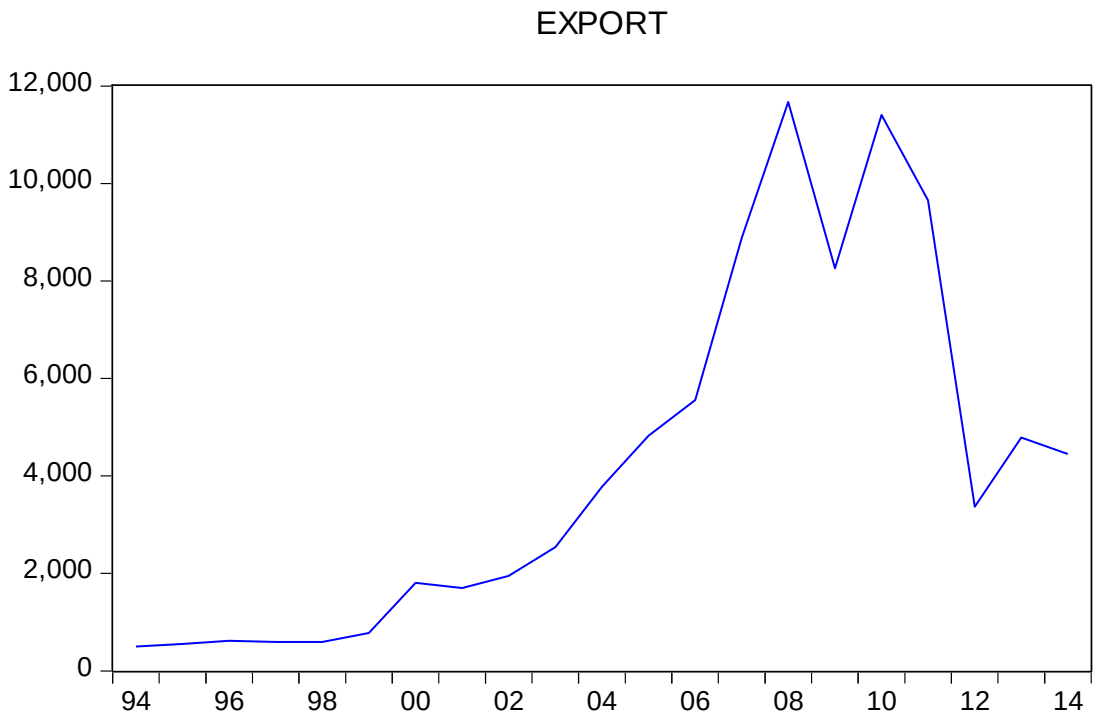

المصدر : بنك السودان الفمركزى

الشكل (4) والجدول (4) **الاتجاه العام لمتغير الصادرات خلال الفترة من (1994-2014م)**

بالنسبة لسلسلة متغير الصادرات نلاحظ أنها مستقرة من العام (1994) وحتي العام (1999)

وقد أرتفعت القيمة خلال العام (2000) ثم واصلت إالارتفاع حتي العام (2007) ، ثم إنخفضت بعد ذلك حتي العام (2012) ، وإرتفعت قليلاً فى العام (2013) ولكن بعد ذلك إنخفضت ، وهذا نتاج طبيعي لتدني مستوي الإنتاج.

الشكل (5) والجدول (5) الاتجاه العام لمتغير الواردات خلال الفترة من (1994-2014م)

السنة	نسبة الإيرادات
2014	51227,70
2013	34311,50
2012	22168,10
2011	22766,90
2010	20737,90
2009	20045,60
2008	24707,90
2007	18462,40
2006	15075,00
2005	12184,00
2004	10239,00
2003	7036,00
2002	4722,00
2001	3652,00
2000	3340,00
1999	2052,00
1998	1593,00
1997	1086,00
1996	697,77
1995	697,70
1994	284,71
1993	284,00
1992	697,00
1991	500,12
1990	450,00
1989	340,12
1988	320,00
1987	251,00
1986	221,22
1985	200,88
1984	190,72

المصدر وزارة المالية

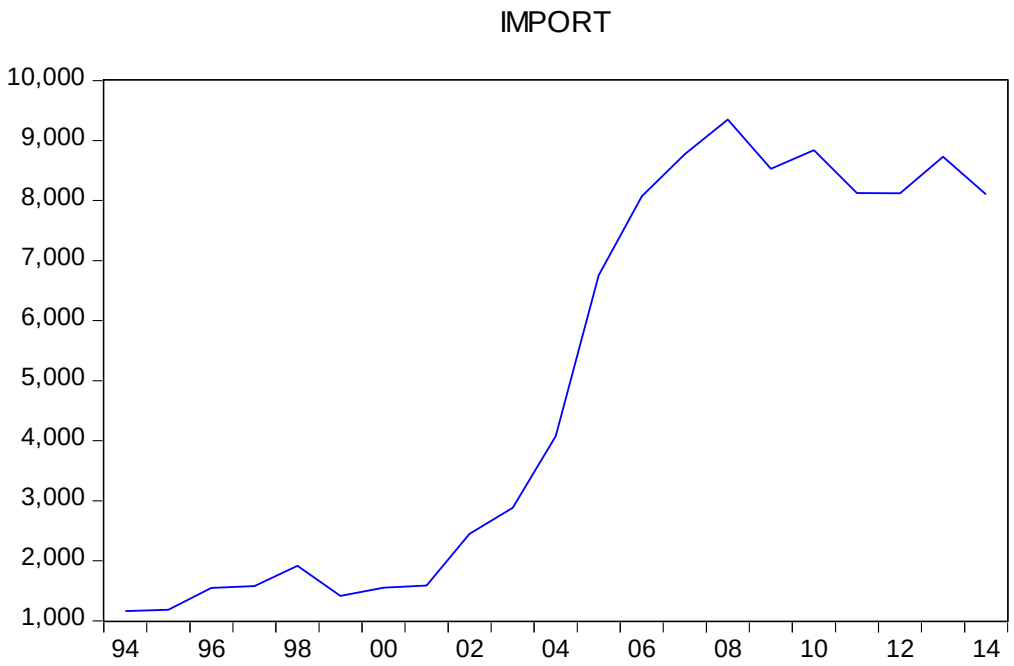

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يوضح الشكل (5) **والجدول (5) الاتجاه العام لمتغير الواردات خلال الفترة من (1994-2014م)**

بالنسبة لسلسلة الواردات نلاحظ أن هناك إستقرار فى مستوي الواردات خلال الاعوام من (1994) حتي العام (2001) ولكن هناك إعتماد على الوارد بعد العام (2002) حيث نلاحظ إرتفاع قيمة الواردات بنسبة هائلة حتي العام (2007) ، وهذا يعود لتدني الإنتاج وارتفاع تكاليفه، كما أن هناك إنخفاض فى مستوي تنكلوجيا الإنتاج الداخلي، إضف الى ذلك إعتماد البلاد على البترول والقطاعات المصاحبة له أدت الى أن يفقد القطاع الزراعي " مصدر الإنتاج ألاول فى البلاد" جزء كبير من المساحات المزروعة وبالتالى إنخفاض الحبوب الزراعية وإنخفاض نسبة صادرات القطاع الزراعي.

4-2-2 إجراءات الدراسة التطبيقية :

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من اساليب التحليل الاقتصأدى الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول علي قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار شكل المعالم اختبارا اقتصأديا ، احصائيا وقياسيا ومعرفة مقدرة المعلمات علي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية .بصورة عامة يتحدد منهج البحث فى الاقتصاد القياسي فى الخطوات الاتية :

1. مرحلة توصيف النموذج القياسي :

ان بناء النموذج عبارة عن تعبير عن النظرية الاقتصادية فى شكل معادلة او مجموعة من المعادلات .

2. مرحلة تقدير النموذج :

تقدير النموذج عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات مقبولة من قيم المعادلات للمتغيرات المستقلة .

3. مرحلة تقييم النموذج المقدر :

يتم فى هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعادلات الاقتصادية والاحصائية والقياسية .

4. مرحلة التطبيق والتنبؤ :

هي المرحلة الاخيرة فى منهجية الاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر فى تحليل السياسة الاقتصادية وبناء النماذج الهيكلية .

تعريف توصيف النموذج القياسي :

هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة فى صورة رياضية حتي يمكن قياس معادلاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات اهمها :

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

اولا: تحديد متغيرات النموذج

يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة فى الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة فى السودان حيث تم تحديد المتغيرات المستقلة (عجز الموازنة ، الايرادات ، الانفاق العام) والتي تؤثر علي المتغير التابع (التضخم)

ثانيا : تحديد الشكل الرياضي للنموذج

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج فالنظرية الاقتصادية لاتحدد علي وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنه يلمح فى بعض الاحيان الى بعض المعلومات التي تبين ولو جزئيا الملامح المناسبة للنموذج علي النحو التالى :

1) اسلوب الانتشار :

وفقا لهذا الاسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعها فى شكل انتشار ذو محورين احداهما علي المحور الافقي والاخر علي المحور الرأسي ومن خلال الملاحظة نستطيع تحديد الشكل الرياضي للنموذج ، خطى او مربع او مكعب او غيره ، ومن عيوب هذا الاسلوب انه يختصر علي محورين فقط وعدم امكانية تطبيقه فى حالة احتواء النموذج علي اكثر من متغير.

2) اسلوب التجريب :

بناءً علي هذا الاسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة الى ان نتحصل علي الصيغة التي تعطي افضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الاحصائية والقياسية باعتبار ان الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب . وتعمل الدراسة علي توضيح شكل العلاقات الموجودة علي النموذج فى الشكل الخطى لمعرفة مرونات التغيرات الداخلة فى دالة الأسواق الحرة فى السودان خلال الفترة (1994-2014).

عند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتي تتحول المعادلات الرياضية الى معادلات قياسية حتي نتمكن من اجراء الاختبارات الاحصائية و القياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالاتي :

$$\hat{Y}=\hat{\beta}_0+\hat{\beta}_1 GDP + \hat{\beta}_2 INF + \hat{\beta}_3 TSO + \hat{\beta} X_4 + \hat{\beta}_5 M + \text{ut}$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: المتغير التابع (اجمالى إيرادات الأسواق الحرة)

GDP : متغير مستقل (الناتج المحلي الإجمالى)

INF :متغير مستقل (معدلات التضخم)

TSP :متغير مستقل (اجمالى إنتاجية القطاعات)

X: متغير مستقل (اجمالى الصادرات)

M:متغير مستقل (اجمالى الواردات)

u_t :متغير عشوائي (يشتمل علي المتغيرات المحذوفة فى النموذج)

4-2-3 توصيف النموذج والتحليل :

يركز هذا الفصل على توصيف النموذج ، ونعني بذلك اختبار المتغيرات التي يشملها النموذج واختبار البيانات الخاصة بها وذلك للتأكد من سكونها حتي لا تقع فى مشكله الانحدار الزائف .

4-2-3-1 توصيف النموذج :

ان المتغير التابع فى دراستنا هذه هو اجمالى إيرادات الأسواق الحرة ،اما المتغيرات المستقلة والتي تؤثر اجمالى إيرادات الأسواق الحرة هي كثيرة ، غير اننا فى هذا البحث نركز علي اكثرها تأثيرا ، ونجد ان النظرية الاقتصادية تؤكد لنا علي حتمية تأثير كل من الاتي علي اجمالى إيرادات الأسواق الحرة :

الناتج المحلي الإجمالى

معدلات التضخم

اجمالى إنتاجية القطاعات

اجمالى الصادرات

اجمالى الواردات

إن استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بين اجمالى إيرادات الأسواق الحرة و الناتج المحلي الإجمالى ، معدلات التضخم اجمالى إنتاجية القطاعات ،اجمالى الصادرات و اجمالى الواردات. خلال فترة الدراسة قد كفل لنا تقدير داله الاستثمارات كالاتي:

$$\hat{Y}=\hat{\beta}_0+\hat{\beta}_1 GDP + \hat{\beta}_2 INF + \hat{\beta}_3 TSO + \hat{\beta} X_4 + \hat{\beta}_5 M + \text{ut}$$

4-2-3- 2البيانات واختبارات السكون :

قبل تقدير المعادلات وحساب المعلمات لبيانات السلسلة الزمنية لا بد من اختبار سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات وذلك لأن معظم المشاكل التي تواجه السلاسل الزمنية الاقتصادية أنها تكون فى الغالب غير ساكنة مما يؤدي الى انحدار زائف (Spurisa Regression) ومن الطرق المستخدمة فى الكشف عن السكون طريقة اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test) ومن إحدى الاختبارات المستخدمة فى هذا المجال اختبار (Dickey-Fuller test (DF)) وهذا الاختبار مبني على الانحدار الاتي:

$$\Delta Y_1 = a + \gamma\, y_1 + u_t \text{----------(1)}$$

حيث أن المتغير الذي يجري عليه الاختبار

متغير عشوائي

من ثم اختبار فرض العدم وفرض البديل $H_o = \gamma = o$،$H_1 = \gamma - 1$

ويتم عند حساب القيمة الاحصائية لـ (ADF) ومقارنتها بالقيمة الحرجة لماكينون (طريقة ماكينون متمثلة فى برنامج (E-views) وعند المقارنة بين القيمتين إذا كانت القيمة الحرجة لماكينون أقل من القيمة المحسوبة لـ (ADF) فى صورتها المطلقة تقبل H_o أي ($\gamma = o$) وهذا يعني إن المتغير تحت الاختبار متغير ساكن باستخدام بيانات سنوية عن متغيرات الدراسة خلال الفترة (1994-2016) ثم أجراء اختبار جذر الوحدة واختبار (ADF) لكل متغيرات الدراسة أما بالنسبة لعلاج مشكله عدم السكون للبيانات سيتم بإيجاد الفرق الاولي لكل متغيرات الدراسة ، و ذلك سيأتي لاحقاً فى مرحله تحليل الدراسة.

اختبارات السكون للمتغيرات المستخدمة :

جدول رقم (6) : استقرار السلسة الزمنية (سكون البيانات)

(تأكدي من قيم هذا الجدول وبالذات قيم**Level of Sig**)

Variables	Test	Level of Sig	Test Statistics	stationary
اجمالى إيرادات الأسواق الحرة	ADF	-8.971287	-4.237034	First Difference
الناتج المحلي الاجمالى	ADF	-6.003636	-3.750097	Second Difference
معدلات التضخم	ADF	-7.406769	-4.825802	Second Difference
اجمالى إنتاجية القطاعات	ADF	-4.400888	-7.450652	Second Difference
اجمالى الصادرات	ADF	-3.971287	-8.972291	Second Difference
اجمالى الواردات	ADF	-2.003636	-5.839150	Second Difference

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

يتضح من جدول(6) أن قيم ADF اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ ان كل من المتغيرات (اجمالى إيرادات الأسواق الحرة ، الناتج المحلي الاجمالى ، معدلات التضخم ، اجمالى إنتاجية القطاعات، اجمالى الصادرات ، اجمالى الواردات) قد استقرت عند الفرق الثاني ماعدا اجمالى إيرادات الأسواق الحرة استقر عند الفرق الاول عند كل مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) .

بعد التأكد من سكون بيانات المتغيرات يجب تحديد شكل العلاقة السببية لمعرفة تأثير المتغيرات علي بعضها البعض وتحديد المتغيرات الأكثر تسببا فى بقية المتغيرات الأخرى وذلك للاستفادة منها فى تحديد وتوصيف النماذج التي يمكن تقديرها حتى لا نقع فى مشكلة الانحدار الزائف Spurisar Regression) (، ومن الاختبارات المستخدمة لمعرفة العلاقة السببية اختبار قرانجر (Granger Causality Tests).

يوجد تأثير للمتغير علي الآخر إذا كانت القيمة الاحتمالية (prob) اختبار قرانجر أقل من (.005).

جدول رقم (7) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالى و اجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/10/17 Time: 15:34			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
GDP does not Granger Cause Y	19	3.35876	0.0043
Y does not Granger Cause GDP		1.86843	0.0000

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(7) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالى و اجمالى إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (8) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالى إنتاجية القطاعات واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:43			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
SECTORS does not Granger Cause Y	19	7.36932	0.0065
Y does not Granger Cause SECTORS		3.68774	0.0217

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(8) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه توجد علاقة سببية بين اجمالى إنتاجية القطاعاتواجمالى إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (9) : يوضح اختبار العلاقة السببية بين و معدلات التضخم واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:44			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause Y	19	1.16817	0.3395
Y does not Granger Cause INF		0.15366	0.0490

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(9) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه معدلات التضخم لا تتسبب فى التأثير علي إيرادات الأسواق الحرة ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (10) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالى الصادرات و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:44			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXPORT does not Granger Cause Y	19	1.10597	0.3581
Y does not Granger Cause EXPORT		0.80524	0.0266

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(10) مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه الصادرات لا تتسبب فى التأثير علي إيرادات الأسواق الحرة ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (11) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالى الواردات و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:44			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
MPORT does not Granger Cause Y	19	2.72849	0.0999
Y does not Granger Cause IMPORT		1.83913	0.1954

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(11) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه لا توجد علاقة سببية بين اجمالى الواردات و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (12) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالى و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:44			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
Y does not Granger Cause GDP	19	1.13672	0.0488
GDP does not Granger Cause Y		0.99093	0.0958

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(12) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه لا توجد علاقة سببية بينالناتج المحلي الإجمالى و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (13) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالى و واجمالى إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
SECTORS does not Granger Cause Y	19	7.36932	0.0065
Y does not Granger Cause SECTORS		3.68774	0.0217

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

يتضح من جدول (13) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه توجد علاقة سببية بين اجمالي إنتاجية القطاعات واجمالي إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (14) : اختبار العلاقة السببية بين و معدلات التضخم واجمالي إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause Y	19	1.16817	0.3395
Y does not Granger Cause INF		0.15366	0.0490

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

يتضح من جدول(14) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه معدلات التضخم لا تتسبب فى التأثير علي إيرادات الأسواق الحرة ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (15) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالي الصادرات و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXPORT does not Granger Cause Y	19	1.10597	0.3581
Y does not Granger Cause EXPORT		0.80524	0.0266

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(15) مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه الصادرات لا تتسبب فى التأثير علي إيرادات الأسواق الحرة ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (16) : اختبار العلاقة السببية بين اجمالي الواردات و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
MPORT does not Granger Cause Y	19	2.72849	0.0999
Y does not Granger Cause IMPORT		1.83913	0.1954

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(16)أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه لا توجد علاقة سببية بين اجمالي الواردات و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة .

جدول رقم (17) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
Y does not Granger Cause GDP	19	1.13672	0.0488
GDP does not Granger Cause Y		0.99093	0.0958

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(17) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه لا توجد علاقة سببية بينالناتج المحلي الإجمالي و واجمالي إيرادات الأسواق الحرة.

جدول رقم (18) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي إيرادات الأسواق الحرة

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause GDP	19	0.30887	0.7392
GDP does not Granger Cause INF		0.76649	0.0132

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(18) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أنه معدلات التضخم لا تتسبب فى التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (19) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXPORT does not Granger Cause GDP	19	0.82655	0.4578
GDP does not Granger Cause EXPORT		18.6203	0.0001

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(19) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أن الصادرات لا تتسبب فى التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (20) : اختبار العلاقة السببية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IMPORT does not Granger Cause GDP	19	1.52304	0.2521
GDP does not Granger Cause IMPORT		0.59987	0.0324

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(20) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أن الواردات لا تتسبب فى التأثير علي الناتج المحلي ولكن العكس هو الصحيح.

جدول رقم (21) : اختبار العلاقة السببية بين معدلات التضخم و القطاعات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause SECTORS	19	0.02352	0.9768
SECTORS does not Granger Cause INF		0.61239	0.5560

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(21) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني أن الواردات لا توجد علاقة سببية بين معدلات التضخم والقطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (22) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و القطاعات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXPORT does not Granger Cause SECTORS	19	1.76798	1.76798
SECTORS does not Granger Cause EXPORT		3.23391	3.23391

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(22) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أن الصادرات لا تتسبب فى القطاعات الاقتصادية ولكن القطاعات الاقتصادية توثر علي الصادرات .

جدول رقم (23) : اختبار العلاقة السببية بين الواردات و القطاعات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IMPORT does not Granger Cause SECTORS	19	0.3829	0.3829
SECTORS does not Granger Cause IMPORT		0.76005	0.4860

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(23) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني أنهلا توجد علاقة سببية بين مستوي الواردات والقطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (24) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و معدلات التضخم

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1994 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXPORT does not Granger Cause INF	19	0.48673	0.48673
INF does not Granger Cause EXPORT		0.61805	0.61805

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(14) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أن الصادرات لها تأثير سببي علي معدلات التضخم والعكس صحيح.

جدول رقم (25) : اختبار العلاقة السببية بين الواردات و معدلات التضخم

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IMPORT does not Granger Cause INF	19	0.45191	0.45191
INF does not Granger Cause IMPORT		0.62321	0.62321

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(25)أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني أن الواردات لها تأثير سببي علي معدلات التضخم والعكس صحيح.

جدول رقم (26) : اختبار العلاقة السببية بين الصادرات و الواردات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IMPORT does not Granger Cause EXPORT	19	1.82633	1.82633
EXPORT does not Granger Cause IMPORT		1.74358	1.74358

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من جدول(26) أن مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهى اكبر من مستوى معنوية 5% اتضح أن هنالك علاقة سببية بين متغير الصادرات ومتغير الواردات.

نخلص من نتائج اختبار السببية أن هنالك علاقات سببية بين الناتج المحلي الاجمالي ومجموع إيرادات الأسواق الحرة ،كما أن هنالك تأثير سببي بين إيرادات الأسواق الحرة والقطاعات الاقتصادية ،كما توجد علاقة سببية بين القطاعات الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك ايضاً أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر علي معدلات التضخم. كما ان مستوي الصادرات يؤثر علي مستوي الواردات والعكس صحيح ،وأيضا ان الناتج المحلي الإجمالي يتسبب فى الصادرات وان هنالك علاقة سببية بين متغير الواردات ومعدلات التضخم(التضخم المستورد)،ولكن أن التأثير السببي الأقوى بين إيرادات الأسواق الحرة والناتج المحلي الإجمالي وذلك لان القيمة الاحتماليةللاختبار بلغت(0.000) ،كما أن هذه النتائج تحققت وذلك لان القيم الاحتمالية لاختبارقرانجر أقل من 5% .

4-2-3-4 التكامل المشترك :

عندما تكون المتغيرات المستخدمة فى الدراسة غير مستقرة بطبيعتها ، ولكنها استقرت باستخدام الفروقات الأولية ، ففى هذه الحالة يجب عمل التكامل المشترك لتلك السلاسل، وذلك لانه عملية إلغاء لتقلبات متغيرغير مستقر باستخدام متغير آخر مستقر، فالمتغيرات الاقتصادية عادة ماتكون غير مستقرة ،فمثلا فى فترات الرواج الاقتصأدى نجد أن المتغيرات تكون فى قمة الانتعاش ،أو العكس فى فترات الكساد،ففى هذه الحالات تكون المتغيرات بعضها مستقر وبعضها غير مستقر فبالتالى لابد من عمل التكامل المشترك والذي يعمل على إلغاء التقلبات فى الأمد البعيد.

جدول رقم (27) : اختبار التكامل المشترك

Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series:				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.800092	95.13577	68.52	76.07	None **
0.606846	56.49825	47.21	54.46	At most 1 **
0.575098	34.09297	29.68	35.65	At most 2
0.267637	13.55142	15.41	20.04	At most 3
0.223659	6.075907	3.76	6.65	At most 4 *
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 3 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

توجد ثلاث معادلات للتكامل المشترك تحت مستوي معنوية 5%

الواردات	التضخم	الصادرات	الناتج المحلي	اجمالى الايرادات
0.030971	0.008885	-0.163279	0.272543	0.000174
-0.100891	0.008840	0.316265	1.100399	1.55E-05
0.117159	-0.000313	-0.384478	-0.388646	0.000269
-0.000212	0.001076	0.014823	0.000814	-0.000150
-0.045326	-0.012322	0.090253	-0.072849	-0.000306

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

C	M	INF	X	GDP	Y
-5024.448	177.9120	51.04191	-937.9590	1565.633	1.000000
	(74.9042)	(10.9587)	(249.777)	(836.162)	
Log likelihood	-332.5757				

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

C	M	INF	X	GDP	Y
-6715.293	328.7012	39.33150	-1419.210	0.000000	1.000000
	(44.8841)	(6.84782)	(255.523)		
1.079976	-0.096312	0.007480	0.307384	1.000000	0.000000
	(0.01064)	(0.00162)	(0.06055)		
Log likelihood	-321.3731				

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

C	M	INF	X	GDP	Y
-14735.50	222.8710	-57.69959	0.000000	0.000000	1.000000
	(119.973)	(64.6617)			
2.817058	-0.073390	0.028495	0.000000	1.000000	0.000000
	(0.02743)	(0.01478)			
-5.651178	-0.074570	-0.068370	1.000000	0.000000	0.000000
	(0.09761)	(0.05261)			
Log likelihood	-311.1023				

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E– views

C	M	INF	X	GDP	Y
5011.720	-78.01785	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
	(268.078)				
-6.935281	0.075206	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
	(0.16167)				
17.74784	-0.431101	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
	(0.35177)				
342.2419	-5.214749	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(6.99977)				
Log likelihood	-307.3646				

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

بناء علي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أعلاه نرفض الفرضية التي تقول بانه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات فى الأجل الطويل(بمعني المتغيرات غير ساكنة) وذلك تحت مستوي معنوية 5% ،ونقبل الفرض القائل بانه هنالك كتكامل مشترك بين المتغيرات (أي أن المتغيرات ساكنة فى الأجل الطويل) وذلك تحت مستوي معنوية 5%.

ويمكن كتابة المعادلات للتكامل المشترك كمايلي:

$$\Delta Y_1 = 5024 + 937GDP + 1565X - 51INF - 177.9M \text{----(6)}$$

قيم t	(836.162)	(249.777)	(10.9587)	(74.9042)
المتغير	GDP	X	INF	M

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

$$\Delta Y_2 = 6715 + 1419X - 39.3INF - 328.7M \text{----------(7)}$$

قيم t	(255.523)	(6.84782)	(44.8841)
المتغير	X	INF	M

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

ΔY_3=14735+222.8INF+57.69M----------(8)

قيم t	(4.6617)	(3.973)
المتغير	INF	M

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

تفسير معادلات التكامل المشترك:

من خلال المعادلة رقم (1) أن متغير الناتج المحلي الإجمالى ومتغير الصادرات يشتملان علي إشارة موجبة وأن متغير(معدلات التضخم والواردات) يشتملان علي إشارة سالبة وبالتالى حسب النظرية الاقتصادية فيما يختص بالعلاقات ما بين المتغيرات تعتبر هذ الإشارات سليمة ،وبالتالى هذه النتائج تعبر عن توافق هذه المتغيرات مع افتراضات النظرية الاقتصادية فى الأمد البعيد .ولكن فى المعادلة الثانية والثالثة وبعد حذف متغير الناتج المحلى الإجمالى فإن النتيجة هي عدم توافق بعض المتغيرات مع النظرية فى الأجل الطويل وبالتالى هذا يعكس أهمية أثر متغير الناتج المحلي الإجمالى علي ايرادات الاسواق الحرة فى الأجل الطويل .ونلاحظ أنه يمكن معرفة معنوية هذه المتغيرات وتطابقها مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك من خلال مقارنة قيمة اختبار Log likelihood مع القيم التي بين الأقواس والتي تعبر عن قيم t فكلما كبرت قيمةLog likelihood عن قيم tفهذايعني أن هذه المتغيرات تعتبر مطابقة للنظرية الاقتصادية والتي افترضت ذلك.

4-2-3-4 تقدير وتقييم النموذج :

يهتم هذا الفصل بتقدير وتقويم وتلخيص نتائج النموذج للتأكد من مطابقتها مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك من خلال معرفة حجم وإشارات المعالم المقدرة ،حيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغر العأدنة مع مراعات استيفاء شروطها. وقبل تقدير المعادلة يجب اختباراعتدالنة توزيع البيانات وذلك باستخدام مقايس النزعة الفمركزنة واختبار (Jarque-Bera) للتأكد من أن متغيرات النموذج خطية ،الجدول التالى يوضح ذلك:

جدول رقم (28) متغيرات النموذج الخطية

المعالم	Y	GDP	SECTORS	INF	EXPORT	IMPORT
المتوسط الحسابي	2.6009	19.90571	72331.23	29.65429	4203.752	4988.243
الوسيط	2.4309	19.30000	1677.500	14.30000	3367.700	4075.200
اعلي قيمة	6.1709	29.40000	475827.7	130.4400	11670.50	9351.500
أدني قيمة	1.9208	9.570000	23.90000	4.900000	502.6000	1161.500
الانحراف المعياري	1.6209	6.931935	130904.2	35.21428	3718.828	3366.541
معامل الالتواء	0.424011	-0.015699	1.799304	1.908629	0.794761	0.061154
معامل التفلطح	2.392920	1.514535	5.442636	5.575517	2.345269	1.150926
Jarque-Bera	0.951726	1.931643	16.55189	18.55415	2.585844	3.004780
القيمة الاحتمالية	0.621348	0.380670	0.000255	0.000094	0.274468	0.222598
	متغير إجمالى إيرادات الأسواق الحرة يتوزع توزيع طبيعي	متغير الناتج المحلي الإجمالى يتوزع توزيع طبيعي	متغير إجمالى القطاعات الاقتصادية لا توزيع طبيعي	متغير معدلات التضخم لا يتوزع توزيع طبيعي	متغير إجمالى الصادرات يتوزع توزيع طبيعي	متغير إجمالى الواردات يتوزع توزيع طبيعي

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من الجدول (28) أن متغيرات النموذج الخطية من خلال نتائج التحليل أن القيم الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) لكل من متغير إجمالى إيرادات الأسواق الحرة والناتج المحلي الإجمالى والصادرات والواردات أكبر من (0.05) وبالتالى هذا يعني أن هذه

المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعي،ولكن المتغيرين (معدلات التضخم وإجمالى القطاعات الاقتصادية لاتتوزع توزيع طبيعي وذلك لأن القيم الاحتمالية التي تقابل الاختبار أقل من (0.05).وحتي يمكننا استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد يجب تحويل المتغيرات غير الخطية الى خطية بإدخال اللوغاريثم الطبيعي لبيانات تلك المتغيرات.

النموذج المقدر لتوضيح أثر لإجمالى إيرادات الأسواق الحرة علي هيكل الاقتصاد يمكن كتابة النموذج كمايلي:

$$\hat{Y}=\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 GDP + \hat{\beta}_2 \log(INF) + \hat{\beta}_3 \log(TSO) + \hat{\beta} X_4 + \hat{\beta}_5 M + ut$$

جدول رقم (29) يوضح نتائج تحليل النموذج

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	tقيمة-	الإحتمال.
GDP	9.4663592	1.50E+08	2.630369	0.0379
LOG(SECTORS)	3.96E+08	1.13E+08	3.512256	0.0031
LOG(INF)	-1.774107	2.74E+08	-3.006477	0.0294
EXPORT	9.9887	99589.93	-2.402987	0.03318
IMPORT	-1.7656.03	265936.5	-2.066392	0.0479
C	-2.00E+09	1.67E+09	-1.200699	0.2485
R-squared	0.838368	Mean dependent var		2.60E+09
Adjusted R-squared	0.784491	S.D. dependent var		1.62E+09
S.E. of regression	7.54E+08	Akaike info criterion		43.95351
Sum squared resid	8.52E+18	Schwarz criterion		44.25194
Log likelihood	-455.5118	Hannan-Quinn criter.		44.01827
F-statistic	15.56072	Durbin-Watson stat		2.155716
Prob(F-statistic)	0.000018			

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

المعادلة المقدرة:

$$\hat{Y} = -2.0 + 9.4GDP - 1.7\log(INF) + 3.9\log(TSO) + 9.9X_4 - 1.76M + ut$$

$$(3.5)(2.4)\ (-2.06)(3.006)(2.6)(1.2) =$$

$$R^2 = 83\%$$

القيم بين الاقواس توضح الأخطاء المعيارية وكذلك القيمة المحسوبة ل (t) للمعالم المقدرة من خلال تقدير المعادلة اعلاها اتضح الآتي:

- زيادة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار مليون جنيه فإن إيرادات الأسواق الحرة تزداد بمقدار 9.4 مليون جنيه.

- أن الانخفاضفى معدل التضخم بنسبة 1% فإن إيرادات الأسواق الحرة ترتفع بنسبة 1.7%.

- زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية بنسبة 1% فإن إيرادات الأسواق الحرة تزداد بنسبة 3.9%.

- زيادة الصادرات بقيمة مليون جنيه تعمل علي زيادة إيرادات الأسواق الحرة بقيمة 9.9 مليون جنيه

-أن الانخفاض فى الواردات بقيمة مليون جنيه سوداني يعمل علي زيادة ايرادات الاسواق الحرة بقيمة 1.8 مليون جنيه.

معامل التحديد :

$$R^2 = 83\%$$

التفسير:

اتضح من خلال النتائج إن نسبة 83% من التغيرات التي تطرأ على إجمالى إيرادات الأسواق الحرة تعزى للتغيرات التي تحدث فى الناتج المحلي الإجمالى التضخم وانتاجية

القطاعات الاقتصادية والصادرات والواردات ونسبة 17% من التغيرات الأخرى مضمنة فى حد الخطأ العشوائي.

اختبار المعنوية الكلية:

الفروض :

H_0 :لايوجد اثر معنوي للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

H_1: يوجد اثر معنوي للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .

من خلال نتائج هذه الدراسة اتضح أن النموذج معنوي ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة من بيانات العينة(24.06) باحتمال قدرة (0.000) وهذا يعنى أن النموذج معنوي.

النتائج

Prop (F−statistic) – 0.000

وطالما إنsig < 5% فإن القرار رفض فرض العدم وبالتالى يوجد أثر معنوي كبير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع على مستوى معنوية 5%.

اختبار معنوية لمعالم المقدرة:

بملاحظة جدول نتائج التحليل نقوم بمقارنة قيمة الاحتمال(prob) لكل معلمة مع 0.05 وإذا ماكانتprob<0.05 فإن المعلمة تكون معنوية إحصائيا وبهذا الفهم وجدنا إنB1وB2وB3 ,B4, B5 معنويا وان المتغيرB0 غير معنوية.

اختبار ديربنواتسون:

بالرجوع الى جدول ديربنواتسون عن n=26 و k=5 وجدنا إن dL =1.14 و dU =1.65

D=2.1

قيمة Dw تقع فى منطقة قبول فرض العدم (بمعني لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي).

المبحث الثالث

اختبار الفروض

4-3-1 اختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة :

فى اطار تقويم العلاقة بين المتغير التابع للدراسة (Free market revenues(Y)) والمتغيرات المستقلة نجد ان النظرية الاقتصادية مفيدة فى شيئين :

- اشارات المعالم .
- حجم المعالم .

وهنا سنركز على معنوية المعالم و إشارات المعالم للتأكد من مدى تحقق فرضيات الدراسة والجدول التالى يوضح نتائج اختبار فرضيات الدراسة عن طريق البرنامج الإحصائي E-views

جدول رقم (30) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	t-قيمة	الإحتمال.
GDP	9.4663592	1.50E+08	2.630369	0.0379
LOG(SECTORS)	3.96E+08	1.13E+08	3.512256	0.0031
LOG(INF)	-1.774107	2.74E+08	-3.006477	0.0294
EXPORT	9.9887	99589.93	-2.402987	0.03318
IMPORT	-1.7656.03	265936.5	-2.066392	0.0479
C	-2.00E+09	1.67E+09	-1.200699	0.2485
R-squared	0.838368	Mean dependent var		2.60E+09
Adjusted R-squared	0.784491	S.D. dependent var		1.62E+09
S.E. of regression	7.54E+08	Akaike info criterion		43.95351
Sum squared resid	8.52E+18	Schwarz criterion		44.25194
Log likelihood	-455.5118	Hannan-Quinn criter.		44.01827
F-statistic	15.56072	Durbin-Watson stat		2.155716
Prob(F-statistic)	0.000018			

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

الفرضية الاولى:

H_0 : لاتوجدعلاقة طردية بين إيرادات الأسواق الحرة (Y) والناتج المحلي الإجمالى (GDP) ؟

H_1:توجدعلاقة طردية بين إيرادات الأسواق الحرة (Y) والناتج المحلي الإجمالى (GDP) اوضحت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة والناتج المحلى الإجمالى وهذا واضح من خلال قيمة المعنوية المحسوبة من بيانات العينة بالنسبة والناتج المحلى الإجمالى حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.037) وهي اقل من 5% ونتيجة لذلك يتم رفض الفرض الصفري الذي يوضح عدم وجود العلاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل ، وهذا يتماشى مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تنص على ان زيادة الناتج المحلى الإجمالى تؤدي الى زيادة إجمالى إيرادات الأسواق الحرة وهذا يتوافق مع افتراضات الدراسة التي بنيت علي توقعات النظرية الاقتصادية وهذا يتماشى مع الواقع الاقتصأدى . وبالتالى إشارة المعلمة المقدرة للناتج المحلي الإجمالى(B1) موجبة وهذا يتوافق مع افتراضات البحث والتي بنيت أساس على توقعات النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية:

H_0: لاتوجدعلاقة طردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) وزيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية (TS).

H_1:لاتوجدعلاقة طردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) وزيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية (TS).

أيضا أوضحت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود العلاقة الطردية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية حيث بلغت قيمة المعنوية المحسوبة من العينة (0.0031) وهي أقل بكثير من القيمة المحددة مسبقاً(5%)،وبالتالى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى يؤكد وجود العلاقة الطردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة وزيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية (TS). إن التحسن فى انتاجية القطاعات

الاقتصادية يؤدي الى زيادة إيرادات الأسواق الحرة. وهذا يتوافق مع افتراضات البحث والتي بنيت أساس على توقعات النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:

H_0:لاتوجد علاقة طرديةبين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) ومعدلات التضخم (Inf).

H_1: توجدعلاقة طردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) ومعدلات التضخم (Inf).

العلاقة ما بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة ومعدل التضخم علاقة عكسية وهذا ما أكدته نتائج الدراسة وذلك من خلال نتائج الاختبار ،حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.029) ،وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%) وبالتالى رفض الفرض العدم وقبول الفرض الدال علي وجود العلاقة التي تتماشى مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

الفرضية الرابعة:

H_0:لا توجد علاقة طردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) والصادرات(X)

H_1: توجدعلاقة طردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) والصادرات(X)

أيضا أوضحت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود العلاقة الطردية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة الصادرات حيث بلغت قيمة المعنوية المحسوبة من العينة (0.033) وهي أقل بكثير من القيمة المحددة مسبقاً(5%)،وبالتالى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى يؤكد وجود العلاقة الطردية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة(Y) الصادرات(X). إن التحسن فى الصادرات يؤدي الى زيادة إيرادات الأسواق الحرة. وهذا يتوافق مع افتراضات البحث والتي بنيت أساس على توقعات النظرية الاقتصادية.

الفرضية الخامسة:

H_0:لاتوجدعلاقة عكسية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) والواردات(M).

H_1: توجدعلاقة عكسي بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) والواردات(M).

وكذلك أوضحت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود العلاقة العكسية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة الواردات حيث بلغت قيمة المعنوية المحسوبة من العينة

0.047) وهي أقل من القيمة المحددة مسبقاً(5%)،وبالتالى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذى يؤكد وجود العلاقة العكسية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة (Y) الواردات(M). إن الانخفاض فى الواردات يؤدي الى زيادة إيرادات الأسواق الحرة. وهذا يتوافق مع افتراضات البحث والتي بنيت أساس على توقعات النظرية الاقتصادية.

4-3-2 النتائج والتوصيات :

توصل البحث الى النتائج التالية:

1. أن الأسواق الحرة فى السودان ذات تأثير واضح ومباشر على الاقتصاد السوداني
2. وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين ايرادات الأسواق الحرة و قطاعات الاقتصاد السوداني .

3.إن نسبة التغيرات التي تطرأ على إجمالى إيرادات الأسواق الحرة تعزى للتغيرات التى تحدث فى الناتج المحلي الإجمالى التضخم وانتاجية القطاعات الاقتصادية والصادرات والواردات ، كما لا يوجد ارتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة من خلال قيمة (Durbin–Watson).

4. زيادة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار مليون جنيه فإن إيرادات الأسواق الحرة تزداد بمقدار 9.4 مليون جنيه.

5. أن الانخفاض فى معدلات الضخم بنسبة 1% فإن إيرادات الأسواق الحرة ترتفع بنسبة 1.7%.

6. زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية بنسبة 1% فإن إيرادات الأسواق الحرة تزداد بنسبة 3.9%.

7. زيادة الصادرات بقيمة مليون جنيه تعمل علي زيادة إيرادات الأسواق الحرة بقيمة 9.9 مليون جنيه.

9. أن الانخفاض فى الواردات بقيمة مليون جنيه سودانى عمل على زيادة ايرادات الاسواق الحرة بقيمة مليون جنيه.

10. توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة والناتج المحلى الإجمالى وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة (Durbin–Watson).

11. توجد علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة(Durbin–Watson).

12. توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين إجمالى إيرادات الأسواق الحرة ومعدل التضخم ، وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة (Durbin–Watson) .

13. توجد علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة الصادرات. وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة(Durbin–Watson) .

14. توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين متغير اجمالى ايرادات الاسواق الحرة وزيادة الواردات، وقد ثبتت معنوية معلمات النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5% من خلال قيمة F، و من خلال قيمة معامل التحديد R^2وقيمةWatson–(Durbin).

4-3-3: توصيات البحث:

يوصي البحث بالتوصيات التالية :

1. تطوير وتنمية الأسواق الحرة لما لها أهمية على الاقتصاد السودانى.
2. التوجيه الأمثل لمواد الدولة واستقلالها استقلال امثل وذلك لزيادة الناتج المحلى الاجمالى والاستفادة منه فى زيادة ايرادات الاسواق الحرة حتى تنعكس على الاقتصاد السودانى .
3. زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية وبالتالى زيادة ايرادات الاسواق الحرة .
4. الاهتمام بقياس اتجاه مؤشرات قطاعات الاقتصاد ؛ للاستفادة منها فى التخطيط الاقتصأدى السليم.
5. اتباع سياسات اقتصادية رشيدة تؤدى إلى رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالى ، زيادة مساهمة قطاعات الاقتصاد فى هيكل الاقتصاد السودانى ، تخفيض معدلات التضخم ، زيادة الصادرات، تخفيض الواردات،ومن ثم يكون لهذه السياسات أثر إيجابى وملموس على الاقتصاد السودانى.
6. أهمية تزامن خطط وسياسات الأسواق الحرة مع خطط وسياسات تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد، والكشف عن جوانب القصور ومعالجتها.
7. ضرورة إشراك الأكأديميين المختصين بعملية التخطيط للأسواق الحرة ،عند وضع الخطط والسياسات الاقتصادية.
8. توعية هيئات المجتمع وإشراكها فى عملية وضع الخطط والبرامج لتطوير وتنمية الأسواق الحرة.
9. إعطاء أولوية كبرى للأسواق الحرة على المستوى القومى والولائى.
10. يجب الاهتمام بحصر بيانات مؤشرات ايرادات الاسواق الحرة بكل ولاية من ولايات السودان للاستفادة منها فى وضع الخطط والاستراتيجيات بالولايات.
11. يجب رفع مستوى خدمات الأسواق الحرة؛ بزيادة المنتجات وتنوعها والاهتمام بجودتها.

12. تشجيع القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم أفضل خدمات للأسواق الحرة.
13. تشجيع البحوث والدراسات فى مجال التخطيط الاقتصأدى فيما يخص تطوير وتنمية الأسواق الحرة.
14. إجراء دراسات وبحوث علمية للآثار الاقتصادية للأسواق الحرة وأثر مخرجاتها على الاقتصاد الكلى.
15. التشجيع على القيام بالدراسات والبحوث فى مجالات الأسواق الحرة؛ لدفع الاقتصاد القومي نحو النمو والازدهار ومن ثم إعداد السياسات الاقتصادية المناسبة والفعالة، وذات المردود الإيجابى للنهوض بخدمات الاسواق الحرة.
16. الاستفادة من الدراسات والبحوث فى مجالات الأسواق الحرة، فى رسم السياسات للأسواق الحرة قريبة وبعيدة المدى على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريموالسنة الشريفة

ثانياً:المراجع العربية:

1) حيدر بابكر الريح/الإقتصاد السودانى فى 58 عاما /شركة مطابع السودان للعملة /ط1/ الخرطوم/ 2010م.
2) زكريا خليل المساعد /التسويق فى المفهوم الشامل /مطبعة عصام /بغداد ط /1997م
3) زياد رمضان /الأسواق المالية /الشركة العربية المتحدة للتسويق /القاهرة/ط2015/4م.
4) سعيد أبو الفتوح /الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها على التنمية/ دار الوفاء للطباعة /ط1/ 1998م.
5) شوقى دنيا /النظرية الاقتصادية من منظور إسلامى /مكتبة الخريجى / الرياض/ط1/ 1984م.
6) صلاح الشنوانى /الإدارة التسويقية المفهوم والإستراتيجية /مؤسسة شباب الجامعة /ط1/ 1986م.
7) عبد الحفيظ عبد الله عيد/مبادئ الإقتصاد/ وحدة التاليف والترجمة /الكويت/ط1/ 1993م.
8) عبد السلام أبو قحف /التسويق الإلكترونى /المكتب الجامعى الحديث /ط2010/1م
9) عبد العزيز قاسو محارب /نظرية السوق /مركز الإسكندرية للكتاب /الإسكندرية/2015 ط1.
10) عبد الوهاب عثمان /الإصلاح الإقتصادى فى السودان/المطبعة الوطنية /الخرطوم /ط1/ 2012م.
11) عثمان إبراهيم السيد /الإقتصاد السودانى /مطبعة جامعة النيلين /الخرطوم /ط2/ 1998م.
12) عطا البطحانى /الإقتصاد السودانى فى فترة مابعد الحرب (إقتصاد السودان والتنمية)/ مطابع السودان للعملة /الخرطوم ط1/ 2006م.
13) عمر مصطفى محمد /التكتلات الاقتصادية الإقليمية /مؤسسة طيبة للنشر /القاهرة /ط2 /2014م.

14) قسوم خيرى /السودان صدمة الإنفصال والطريق إلى التعافى الإقتصادى /مطايع السودان للعملة/ط1 /الخرطوم/ 2012م.
15) محمد الفاتح محمد بشير /التجارة الإلكترونية /دار الجنان للنشر /الأردن/ ط1 2016م.
16) محمد عبد العظيم أبو النجاة/ التسويق الإلكترونى/الدار الجامعية للنشر /القاهرة/ ط1/ 2008م.
17) محمد محمد المصرى /التسويق وفن البيع/مؤسسة شباب الجامعة/ الإسكندرية/ط1/2010م.
18) محمود إبراهيم عبيدان /إستراتيجيات التسويق /دار وائل للنشر/ عمان/ط1 19.
19) محمود صادق باذرعة /إدارة التسويق/دار النهضة العربية / القاهرة /ط2/ 1998م.
20) محمود طاهر منصور / التسويق الإلكترونى /دار الحامد للنشر /عمان/ ط /2005م.
21) محمود نور برهان/التجارة الإلكترونبة / الشركة العربية المتحدة للتسويق/ القاهرة/ ط4 / 2015م.
22) محمود يونس /التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية دار التعليم الجامعى /ط2/2015م.
23) مروان شموط /الأسواق المالية / الشركة العربية المتحدة للتسويق/ القاهرة/ط4/ 2015م.
24) يوسف أحمد/ التسويق الإلكترونى /دار وائل للنشر /عمان /ط2/ 2005م.

ثالثاً: الدوريات والتقارير:

1/ صحيفة التيار / التيار الزراعي عدد 11112/ 2015م.

2/ صحيفة التيار / التيار الزراعي عدد 1550/ 2013م.

3/ تقارير بنك السودان المركزى 2012م.

4/ تقارير بنك السودان الفمركزى 2013م

5/ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى/ تقارير العرض الاقتصأدى 2012م.

6/ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى/ تقارير العرض الاقتصأدى 2013م.

7/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التقرير السنوي ، العرض الاقتصادى 2014م.

8/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التقرير السنوي ، العرض الاقتصادى 2015م.

9/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التقرير السنوي ، العرض الاقتصادى 2016م.

10/ التقرير السنوي للشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة 1999م.

11/ دليل الاسواق الحرة ، الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة 2012م.

12/ دليل منطقة قرى الحرة 2015م.

13/ دليل منطقة البحر الاحمر الحرة 2010م.

14/ دليل منطقة نيالا الحرة ، الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة 2012م.

15/ دليل منطقة القلابات الحرة 2014م.

16/ دليل اجراءات التسجيل والتراخيص للمناطق الحرة 2014م.

رابعاً: أوراق العمل

1/ ورقة عمل الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة /بنك السودان المركزى 2002م.

2/ ورقة عمل المركز السوداني للخدمات / الاستثمارات الاجنبية وانعكاساتها على السودان 2009م.

خامساً: الرسائل الجامعية :

(1) دراسة إيمان أحمد محمد مرعي ، إدارة المناطق الحرة بالتطبيق علي المنطقة الحرة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية2009م /دراسة ماجستير تحليلية /جامعة القاهرة.

(2) دراسة عبدالكريم يس عبدالكريم ،إستراتيجية إنشاء وإدارة المناطق الحرة ودورها فى تحقيق أهداف الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة خلال الفترة(1993 – 2002)م، تحليلة، ،2006م.

(3) دراسة آيات محمد آدم عيسى/ أثر تطبيق الجودة الشاملة بالشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1990–2013م)، ، 2009م.

(4) دراسة مني حسن المعتصم ،دور مؤسسة الأسواق الحرة فى جلب العملات الحرة بالتطبيق على الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة فى الفترة من (1996–2005م) تحليلية، ، 2007م.

(5) دراسة حبيب الله الطاهر حبيب الله ، الأصول الثابتة بالشركة السودانية للمتاطق والأسواق الحرة دراسة تحليلية ، 2010م

سادساً :المراجع الانجليزية :

1- Philip kolter, marketing management: Analysis planning and control, op.ctt,p142.

2- Santon, Fandmetals of Marketing, op, CTT.p72.

سابعا :الانترنت

http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=55917 /1

http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=55917 /2

pm1 -. 2016/10/24 https://www.bayt.com/ar/specialties/q/293222/ /3

www. Sudarress .c /cmc / 4043/ 2013 /4

pm 1:40 / 2017/10/4م ._https://ar.wikipedia.org/wiki /5

الملاحق

ملحق (1)

الهيكل التنظيمي للشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة المحدودة

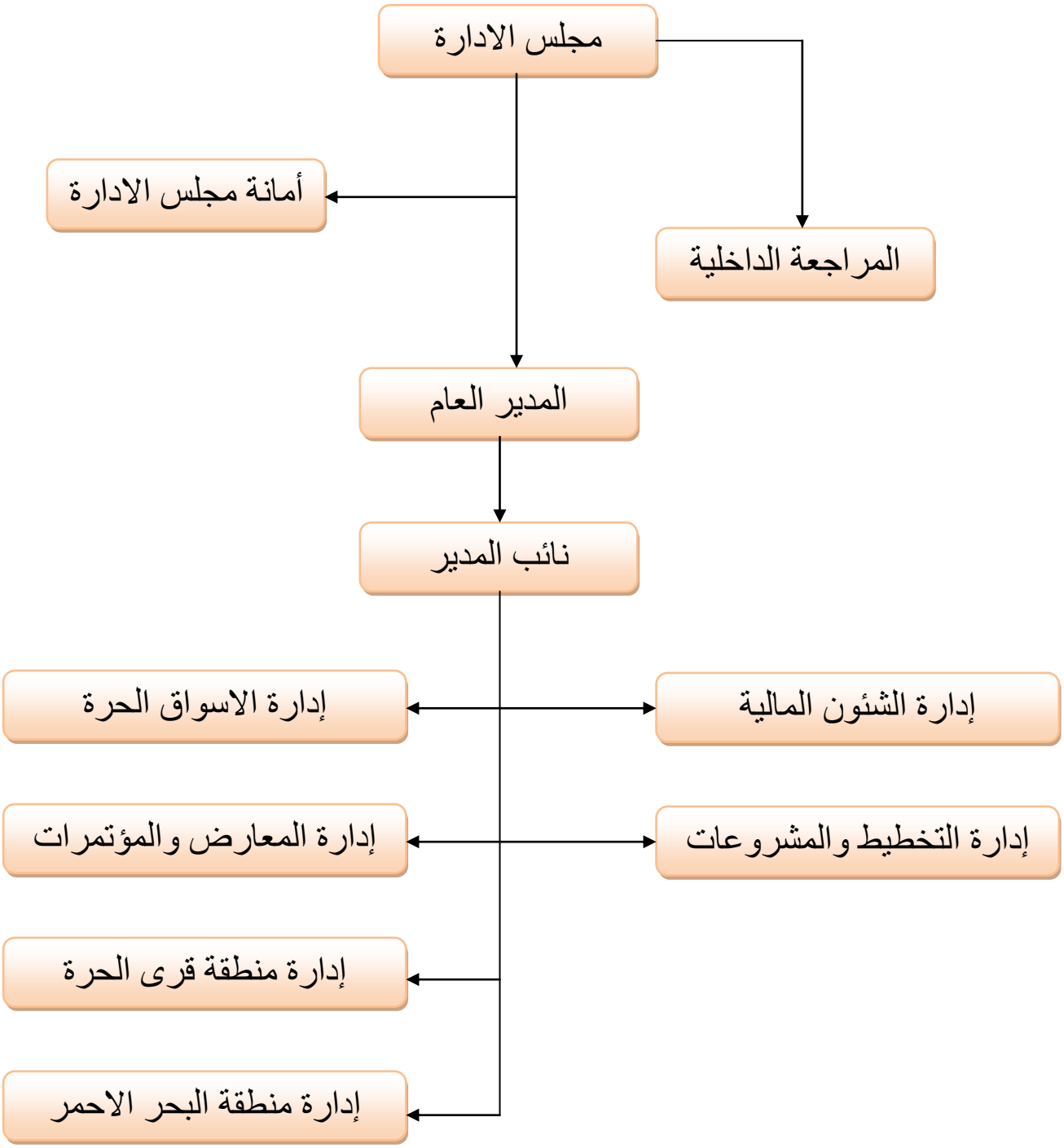

ملحق (2)

قائمة كبار المساهمين

م	الاسم	عدد الأسهم	النسبة%
1	وزارة المالية والإقتصاد الوطنى	8.992.713	43.00
2	الشيخ جمعة بن فهد الجمعة	8.99.283	31.33
3	ورثة كابتن النور زروق	1.599.950	05.57
4	هيئة التصنيع الحربى	1.316.405	04.59
5	مجموعة شركات هايل سعيد وشركاؤه	790.500	02.75
6	بنك السودان المركزى	650.000	02.26
7	بنك امدرمان الوطنى	421.726	01.47
8	كمال حمزة الحسن	261.874	00.91
9	عادل حسين بن على الحسين	201.959	00.70
10	شركة شيكان للتأمين	132.762	00.46
11	الجهاز الإستثمارى للضمان الإجتماعى	131.976	00.46
12	بنك التضامن الإسلامى الدولى	131.750	00.46
13	عبد الغفار محمد جميل جمجوم	107.879	00.38
14	خالد حامد أحمد زينى	53.727	00.19
15	مؤسسة قوات الشعب المسلحة	50.000	00.17
16	عبد العزيز إبراهيم المهنا	50.000	00.17
الجمـــــلة		**27.235.504**	**94.37**

ملحق (3)

ايردات منطقة قري الحرة / القيمة بالجنيه السودانى

السنة	الايرادات
94	1,414,883,52
95	1,748,757,46
96	67,702,42
97	78,702,57
98	1,748,757,47
99	1,711,101,76
2000	15,740,136.52
2001	17,536,34
2002	18,24,81
2003	18,623,75
2004	19,267,482,22
2005	21,14,883,62
2006	38,580,891
2007	50,304,666
2008	36,418,76
2009	14,194,697,63
2010	15,390,425,44
2011	15,362,497,92
2012	15,559,964,43
2013	19,950,058,99
2014	22,576,048,63

ملحق (4)

ايردات البحر الاحمر الحرة / القيمة بالجنيه السودانى

السنة	الايرادات
94	0,00
95	3,160,28
96	5,936,008,37
97	8,478,565,99
98	1,369,398,31
99	1,919,973,22
2000	3,26,399,96
2001	4,511,071,86
2002	4,501,751,44
2003	5,418,065,88
2004	9,416,70
2005	7,966,87
2006	8,603,377,68
2007	10,193,00
2008	15,344,68
2009	5,230,545,65
2010	5,206,988,37
2011	5,194,980,57
2012	5,936,008,37
2013	8,478,565,99
2014	8,106,413,61

ملحق (5)

ايرادات المعارض / القيمة بالجنيه السودانى

السنة	الايرادات
94	7,134,28
95	11,904,03
96	1,717,027,62
97	2,978,433,19
98	3,394,980,07
99	1,875,488,23
2000	6,821,255,52
2001	6,972,685,97
2002	5,603,52,30
2003	2,178,31,38
2004	2,85,560,65
2005	4,135,360,40
2006	193,024,55
2007	135,360,40
2008	115,369,92
2009	6,721,493,40
2010	6,603,377,68
2011	5,547,885,29
2012	5,763,506,24
2013	9,641,677,21
2014	10,68,733,442